البركة

شبكة أعمال واسعة
لخبرات أفضل

التقرير السنوي 2022

شركاء في الإنجاز

المقر الرئيسي للبركة - خليج البحرين

المحـتويات

03 رؤيتنا ورسالتنا
04 المؤشرات المالية
06 أعضاء مجلس الإدارة والهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية
07 الإدارة التنفيذيّة
09 الهيكل التنظيمي للمجموعة
10 تقرير مجلس الإدارة
12 تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة
29 حوكمة الشركات
57 الإسلام والتمويل الاجتماعي والمستدام
60 تقرير الهيئة الشرعية
64 تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي مجموعة البركة ش.م.ب.
68 القائمة الموحّدة للمركز المالي
69 القائمة الموحّدة للدخل
70 القائمة الموحّدة للتدفقات النقدية
71 القائمة الموحّدة للتغيرات في حقوق الملاّك
73 القائمة الموحّدة للتغيرات في حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية
74 إيضاحات حول القوائم المالية الموحّدة
130 الإدارة التنفيذيّة للمجموعة
131 شبكة البركة العالمية
132 الاتصال

أكثر من

3.2

مليون عميل

عملاؤنا هم شركاؤنا الرئيسيون في رحلتنا عبر العصر الرقمي ونحن نمر عبر آفاق جديدة ونبقى مخلصين لمعاييرنا ومعتقداتنا الأخلاقية

نحن كأوصياء على الثروة والموارد ملزمون بأن نتمسك بالمثل العليا للأعمال المصرفية الإسلامية

صيرفة المستقبل:
لصياغة العالم من حولنا

رؤيتنـــا

أن نكون رائداً عالمياً في المالية التشاركية المبدعة، ونقدم نظاماً مالياً أخلاقياً رشيقاً ومصمَّماً للعصر الرقمي.

رسالـــتنا

تلبية الاحتياجات المالية للمجتمعات في جميع أنحاء العالم من خلال إدارة الأعمال وفق نهج أخلاقي محوره العملاء ومصمَّمٌ للعصر الرقمي، بناءً على معتقداتنا الأساسية وبهدف مشاركة المكافآت المتبادلة مع شركائنا في النجاح: عملائنا، موظفينا، مساهمينا ومجتمعاتنا بشكل عام.

المؤشرات المالية

2018 (معدلة)	2019 (معدلة)	2020 (معدلة)	2021 (معدلة)	2022	
					الربحية (مليون دولار أمريكي)
970	937	1,087	993	1,139	مجموع الدخل التشغيلي
436	379	534	524	617	صافي الدخل التشغيلي
209	169	148	157	239	صافي الدخل
129	106	67	94	143	صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم
7.91	6.01	2.90	5.17	9.06	النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (سنتات أمريكية)*
					المركز المالي (مليون دولار أمريكي)
23,219	25,722	27,879	27,793	24,982	إجمالي الموجودات
17,165	19,172	21,483	20,983	19,403	إجمالي التمويلات والاستثمارات
19,166	22,082	24,107	24,391	21,555	إجمالي حسابات العملاء
2,198	2,254	2,170	2,001	1,967	إجمالي حقوق الملاك
1,546	1,467	1,424	1,358	1,263	إجمالي الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم وحاملي الصكوك
					رأس المال (مليون دولار أمريكي)
2,500	2,500	2,500	2,500	2,500	المصرح به
1,242.9	1,234.6	1,225.4	1,227.2	1,227.9	المكتتب والمدفوع بالكامل
					معدلات الربحية
٪9	٪8	٪7	٪8	٪12	العائد على متوسط حقوق الملاك
٪8	٪7	٪5	٪7	٪11	العائد على متوسط حقوق مساهمي الشركة الأم
٪0.9	٪0.7	٪0.5	٪0.6	٪0.9	العائد على متوسط الموجودات
٪55	٪60	٪51	٪53	٪46	المصروفات التشغيلية إلى الدخل التشغيلي
					معدلات المركز المالي
٪9	٪9	٪8	٪7	٪8	نسبة حقوق الملاك إلى إجمالي الموجودات
7.8	8.5	9.9	10.5	9.9	إجمالي التمويلات والاستثمارات كمضاعف للحقوق (عدد مرات)
٪7	٪25	٪26	٪27	٪21	نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات
0.93	0.86	0.84	0.80	0.70	صافي القيمة الدفترية للسهم (دولار أمريكي)*
					معلومات أخرى
12,654	12,359	11,719	11,088	10,663	العدد الإجمالي للعاملين
684	688	684	673	650	إجمالي عدد الفروع

*معدلة بوقع أسهم الخزينة وأسهم المنحة.

إجمالي الموجودات
(مليون دولار أمريكي)

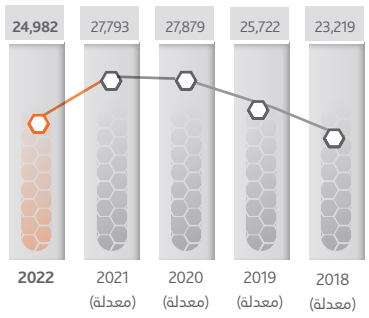

إجمالي حقوق الملاك
(مليون دولار أمريكي)

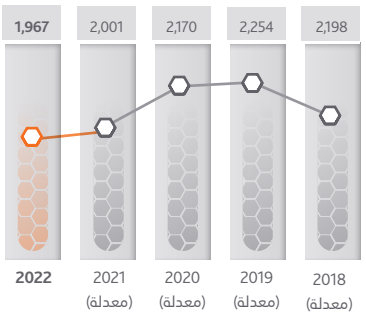

إجمالي حسابات العملاء
(مليون دولار أمريكي)

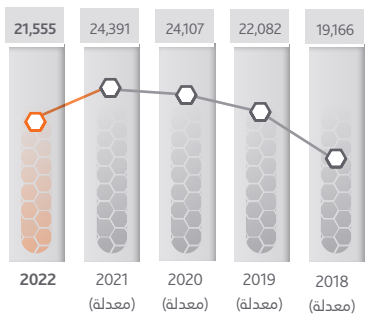

إجمالي التمويلات والاستثمارات
(مليون دولار أمريكي)

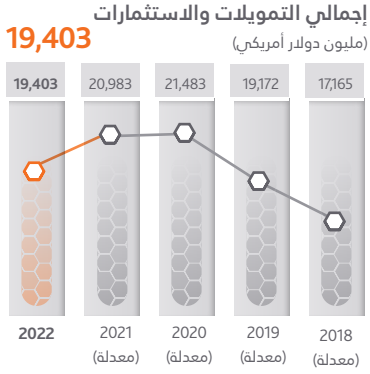

مجموع الدخل التشغيلي
(مليون دولار أمريكي)

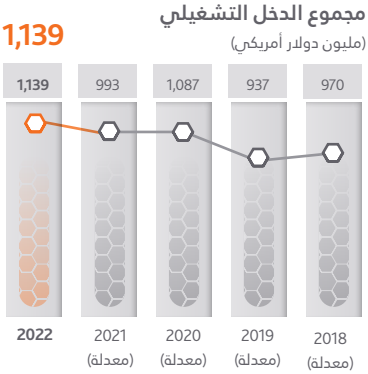

صافي الدخل
(مليون دولار أمريكي)

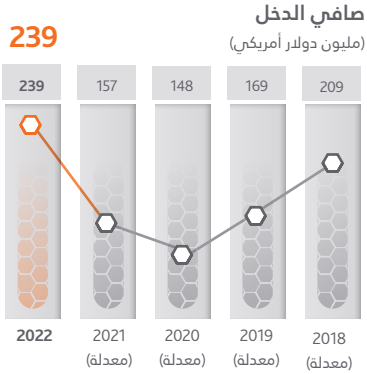

إجمالي عدد الفروع

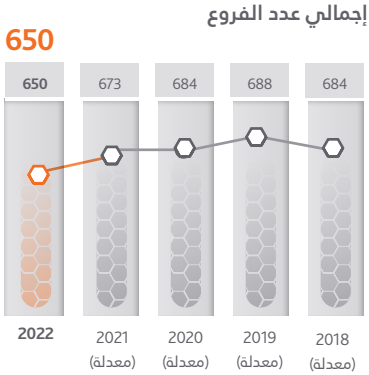

إجمالي عدد العاملين

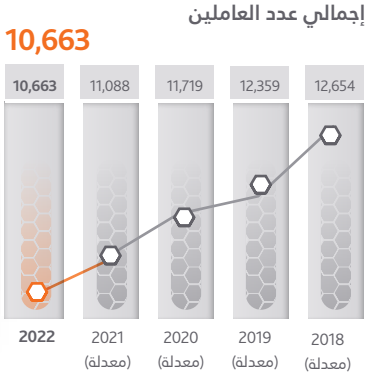

صافي الدخل

239

مليون

دولار أمريكي

أعضاء مجلس الإدارة والهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية

أعضاء مجلس الإدارة

الأستاذ/ عبدالله صالح كامل ▲
رئيس مجلس الإدارة - غير تنفيذي

الأستاذ/ محمد إبراهيم الشروقي ● ■
نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ توفيق شاكر مفتي ●
عضو مجلس الإدارة - غير تنفيذي

الدكتور/ جهاد النقلة ■ ● ● ▲
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ حسام بن الحاج عمر ●
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

الدكتور/ خالد عبدالله عتيق ■ ▲ ▲ ●
عضو مجلس الإدارة

الأستاذة/ داليا حازم خورشيد ● ■
عضو مجلس الإدارة

الدكتور/ زياد أحمد بهاء الدين ■ ● ●
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ سعود صالح الصالح ■ ▲ ●
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ عبد الإله عبد الرحيم صبّاحي ● ● ●
عضو مجلس الإدارة - تنفيذي

الأستاذ/ فهد عبدالله الراجحي ● ●
عضو مجلس الإدارة - غير تنفيذي

الدكتور/ محمد المنصف شيخ روحه ■ ● ●
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ ناصر محمد النويس ■ ▲ ●
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ عبدالملك مزهر
سكرتير مجلس الإدارة

أعضاء الهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ/ عبدالله بن سليمان المنيع
رئيسا

فضيلة الشيخ الدكتور/ عبد اللطيف آل محمود
نائب الرئيس

فضيلة الشيخ الدكتور/ العياشي الصادق فداد
عضواً

فضيلة الشيخ الدكتور/ سعد بن ناصر الشثري
عضواً

الأستاذ/ يوسف حسن خلاوي ●
عضواً

الدكتور/ التيجاني الطيّب محمد
سكرتير الهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية والمراقب الشرعي

ملاحظات:

- غادر الأستاذ مازن خيري مناع مجموعة البركة كعضو مجلس إدارة ورئيس تنفيذي للمجموعة في 30 يونيو 2022.
- تم تعيين الأستاذ حسام بن الحاج عمر كعضو مجلس إدارة اعتباراً من 24 أكتوبر 2022.

اللّجنة	رئيس اللّجنة	عضو في اللّجنة
اللّجنة التنفيذيّة لمجلس الإدارة	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للتدقيق	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والمكافآت	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للمخاطر	▲	●
لجنة مجلس الإدارة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للامتثال والحوكمة	▲	●
أعضاء مجلس الإدارة المستقلون		■

الإدارة التنفيذيّة

الأستاذ/ حسام بن الحاج عمر
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

الأستاذ/ أزهار عزيز دوقار
نائب رئيس أعلى - رئيس الإئتمان وإدارة المخاطر

الأستاذ/ محمد علوي العلوي
نائب رئيس أعلى - رئيس التدقيق الداخلي

الأستاذ/ سهيل تهامي
نائب رئيس أعلى - رئيس الخزينة

الدكتور/ محمد مصطفى خميرة
نائب رئيس أعلى - رئيس الاستراتيجية والاستثمارات وعلاقات المستثمرين

الأستاذ/ عبد الملك مزهر
نائب رئيس أعلى - رئيس إدارة الامتثال بالمجموعة والحوكمة وشؤون مجلس الإدارة، ومسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال

الأستاذ/ علي أصغر مندسوروالا
نائب رئيس أول - رئيس المالية

الأستاذ/ محمد عبداللطيف آل محمود
نائب رئيس أول - رئيس التدقيق الشرعي الداخلي

الأستاذ/ فؤاد جناحي
نائب رئيس أول - رئيس العمليات والموارد البشرية والشؤون الإدارية

الدكتور/ التيجاني الطيب محمد
المراقب الشرعي وسكرتير الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

الحوكمة الرشيدة

"أخلاقيّات العمل تساعدنا على
تطوير وتعزيز علاقات أعمق مع العملاء"

الهيكل التنظيمي للمجموعة

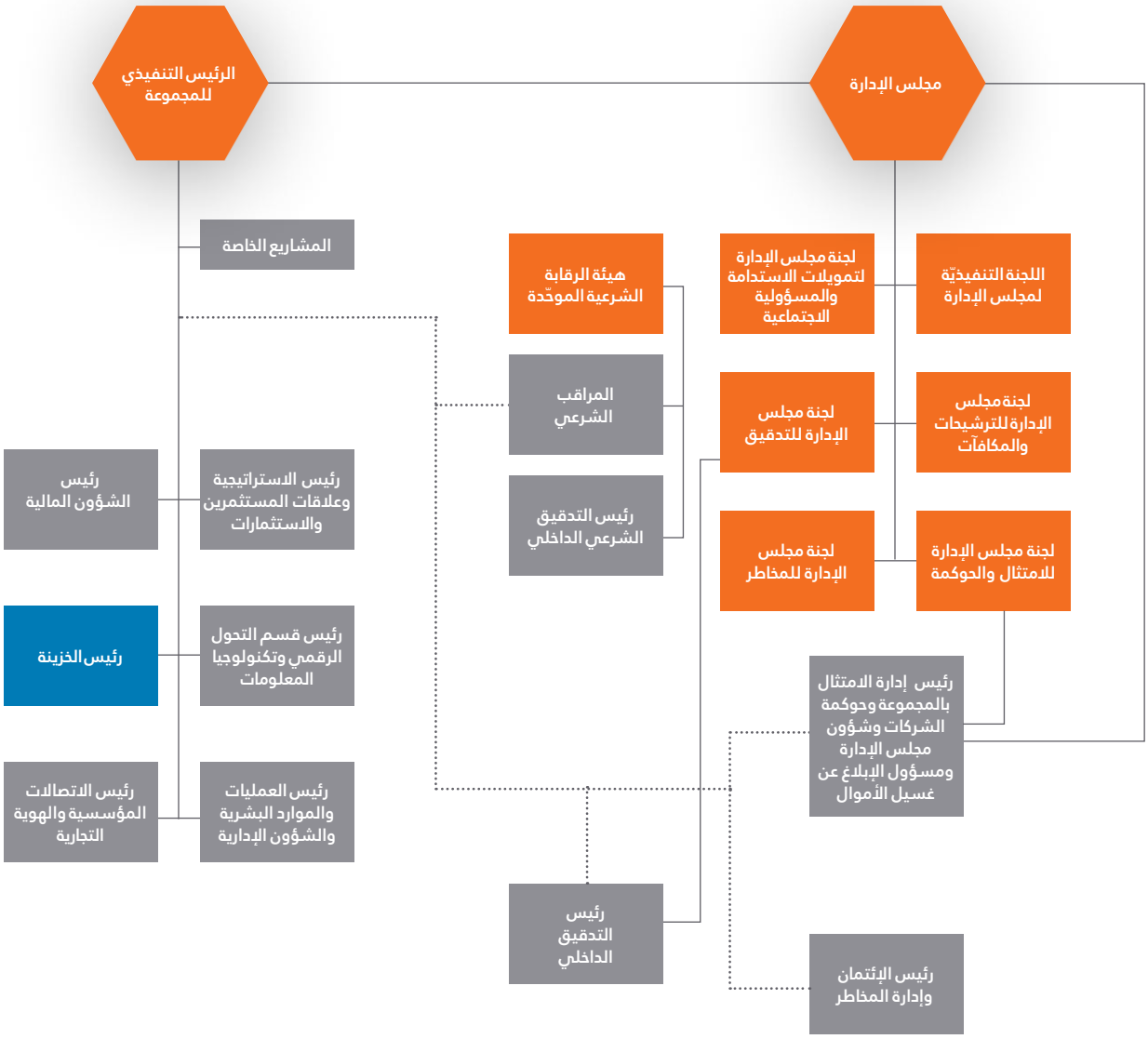

تبعية وظيفية

تبعية إدارية

مراكز الربحية

مراكز المساندة

تقرير مجلس الإدارة

نجحت مجموعة البركة - بنموذج أعمالها القوي - في التغلب، وببراعة تامة، على الرياح الاقتصادية المعاكسة وتحقيق نتائج جيدة للغاية من عملياتها خلال العام.

نجحت مجموعة البركةببراعة في التصدي للظروف الاقتصادية المعاكسة، وتمكنت من تحقيق نتائج جيدة جدًا من عملياتها خلال العام؛ ويعزى ذلك لنموذج أعمالها القوي ومرونتها العالية في التكيّف مع الظروف المتغيرة

الأستاذ/ عبدالله صالح كامل
رئيس مجلس الإدارة

النظرة الاقتصادية

جلب عام 2022 الأمل والتطلعات لعالم يشهد خروجاً متباطئاً من الاضطراب الذي استمر على مدار عامين بسبب جائحة كورونا التي تسببت في تحديات اقتصادية وفردية كبيرة. ومع ذلك، فإن تداعيات الجائحة والآثار المتتالية للصراع الدائر في أوكرانيا ومشاكل سلاسل التوريد وارتفاع أسعار السلع الأساسية والتضخم، ساهمت جميعها في تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي. وقد ساهم بقوة قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية برفع أسعار الفائدة بهدف كبح جماح التضخم في قيام العديد من البنوك المركزية في العالم باتباع نفس النهج. وعلاوة على ذلك، تم إعادة تعريف التعاملات التجارية بين معظم البلدان في سياق الأولويات الاقتصادية المتغيرة الناجمة عن التوازنات الجيوسياسية الجديدة.

وقد استفادت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولا سيما البلدان المصدرة للنفط - إلى حد كبير - من الارتفاع العالمي في أسعار النفط وزيادة الطلب، حيث سعى المشترون إلى البحث عن بدائل لصادرات روسيا من النفط والغاز. ولذلك، فمن المتوقع أن يتعزز النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي والدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على المدى المتوسط بما يتماشى مع أسعار النفط المرتفعة، إلّا أنّ نمط النمو في البلدان المستوردة للنفط بالمنطقة يختلف بسبب اختلاف الهياكل الاقتصادية وأولويات التجارة والدرجات المتفاوتة من التأثير الناجم عن الضغوط التضخمية والأزمة الراهنة في أوكرانيا.

الاستراتيجية

في سياق صعوبة البيئات عالمياً وإقليمياً، نجحت مجموعة البركة ("البركة" أو "مجموعة البركة" أو "المجموعة") ببراعة في التصدي للظروف الاقتصادية المعاكسة، وتمكنت من تحقيق نتائج جيدة جداً من عملياتها خلال العام؛ ويعزى ذلك لنموذج أعمالها القوي ومرونتها العالية في التكيّف مع الظروف المتغيرة، حيث كان التوجه الأساسي للمجموعة هو التركيز على تبسيط المحور الاستراتيجي العام لها وتوجيه الشركات التابعة ("الوحدات") بذلك استعداداً لتعافي العالم من الآثار الاقتصادية للجائحة، ولتهيئة نفسها للاستفادة الكاملة من التطورات التجارية الجديدة. وبالإضافة إلى ما سبق، بذلت المجموعة جهوداً كبيرة للتحكم في التكاليف التشغيلية في المقر الرئيسي وكذلك في الشركات التابعة للمجموعة على الرغم من الضغوط الناتجة عن نسب التضخم المرتفعة. كذلك واصلنا تعزيز هيكل الحوكمة لدينا من خلال التمثيل القوي للمجموعة كمساهم رئيسي في مجالس إدارات الوحدات، وقد ساعد ذلك في تعزيز إطار الرقابة وساهم في بناء الكفاءات وتحسين الإشراف، ممّا كان له الأثر الكبير في دمج الاستراتيجية العامة للمجموعة على نحو فعال.

خلال عام 2022، أكملنا تحويل ترخيص الخدمات المصرفية بالجملة لمجموعة البركة إلى ترخيص شركة استثمارية من الفئة 1 (مطابقة للمبادئ الإسلامية)، وقد أحرزنا مزيداً من التقدم في إعادة تركيز أعمالنا على الأسواق وشرائح العملاء التي توفر لنا إمكانات أكبر لتعزيز الإيرادات وتحقيق الربحية. وتبعاً لذلك، وافقت مجموعة البركة على بيع حصتها البالغة 43.65٪ في بنك التمويل والإنماء بالمغرب إلى بنك افريقيا - الشريك الاستراتيجي المحلي للمجموعة والمساهم الأكبر في البنك. وقد حصلت الصفقة المذكورة - التي تخضع لموافقات الجهات الرقابية والتنظيمية المحلية في المغرب - على موافقة مصرف البحرين المركزي. كما أقفلت المجموعة بنجاح بيع حصتها البالغة 83.07٪ في شركة إتقان كابيتال التي مقرها المملكة العربية السعودية إلى مستثمر خاص في المملكة العربية السعودية كذلك، حيث تمّ استلام الموافقات النظامية على هذه الصفقة بالفعل من هيئة السوق المالية السعودية والهيئة العامة للمنافسة وكذلك مصرف البحرين المركزي. وعلاوة على ذلك، أكملنا إغلاق مكتبنا التمثيلي في إندونيسيا، وشطبنا أسهمنا من بورصة ناسداك دبي. وقد ساعدت تلك الإجراءات في تبسيط عملياتنا بشكل أكبر ممّا ساهم في تحسن نسب الكفاءة.

وفي الوقت نفسه، تواصلت مبادرات الرقمنة لدينا، وستستمر بلا توقف، مع تجديد وتسريع استراتيجيات التحول الرقمي لجميع وحداتنا الرئيسية، والتي نعتقد أنها ستساعد المجموعة في الحصول على قيمة مالية كبيرة وبناء القدرات اللازمة للمحافظة على قدرتها التنافسية. وتتمثل رؤيتنا في "الرقمنة" في أن تصبح وحداتنا رائدة في مجال الرقمنة المصرفية على مستوى العالم وأن تقود لما هو أبعد من مجرد تقديم خدمات مصرفية تقليدية؛ وذلك بهدف تزويد عملائنا بأفضل تجربة رقمية متعددة القنوات ومدعومة ببنية تقنية متطورة تُعد الأفضل في فئتها وبشكل منسق عبر مختلف وحدات المجموعة.

صافي الدخل التشغيلي
512 مليون دولار
(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

إجمالي الدخل التشغيلي
1.04 مليار دولار

واستشرافاً للمستقبل، ستتركز الأولويات الاستراتيجية لمجموعتنا في تعزيز الإيرادات - ولا سيما الدخل من رسوم المعاملات والأنشطة غير التمويلية الأخرى، وإدارة التكاليف بكفاءة عبر وحداتنا، بما في ذلك التكاليف التشغيلية وتكلفة رأس المال وتكلفة المخاطر، واستخدام أصولنا مع الإدراك التام لمقاييس المخاطر بهدف تحسين جودة الأصول وإدارة رأس المال بشكل أكثر كفاءة. وإننا لنؤمن بأنّ العوائد التي تعود على مساهمينا وكل الأطراف ذات العلاقة لدينا هي هدفنا الأساسي وكذلك رضا عملائنا وموظفينا، وكل ذلك بسبب إدارة أعمالنا بطريقة مستدامة ومسؤولة اجتماعياً.

الأداء المالي

حققت مجموعة البركة إجمالي دخل تشغيلي قدره 1,139 مليون دولار أمريكي لعام 2022، مقارنة بمبلغ 993 مليون دولار أمريكي في عام 2021، بزيادة قدرها 15٪. وبلغ صافي الدخل للسنة 239 مليون دولار أمريكي، بزيادة بلغت نسبتها 52٪ عن العام الماضي. وارتفع صافي الدخل العائد لمساهمي الشركة الأم بنسبة 52٪ عبداللّه إلى 143 مليون دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ 94 مليون دولار أمريكي في عام 2021. وبلغ النصيب الأساسي والمخفض للسهم الواحد 9.06 سنت أمريكي مقارنة مع 5.17 سنت أمريكي في عام 2021. وشهد العام ارتفاعاً في هوامش الربح في بعض الشركات التابعة وكان المساهمون الرئيسيون في صافي دخلنا شركاتنا التابعة في تركيا والأردن ومصر. وعلى الرغم من التقلبات السلبية للعملات الأجنبية، كان أداء المجموعة جيداً، ما يدل على الإدارة الفعالة للموارد وفرص الأعمال.

بلغ إجمالي أصول المجموعة 25.0 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2022، مقارنة مع 27.8 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2021. وبلغ مجموع الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم وحاملي الصكوك 1.3 مليار دولار أمريكي (1.4 مليار دولار أمريكي في عام 2021). واستمر مجموع الحقوق في نهاية العام ثابتاً عند 2.0 مليار دولار أمريكي مقارنة بنهاية العام الماضي.

كانت نتائج العام مشجعة للغاية حيث سجلت الشركات التابعة الرئيسية نتائج ممتازة لهذا العام، وقد عزز الكثير منها من أدائها وحققت عائدات جذابة لمجموعة البركة وللأطراف المعنية كافة.

إن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ومستحقاتهم الأخرى، بالإضافة إلى مكافآت الإدارة العليا مرفقة مع هذا التقرير (وفقاً لمتطلبات المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني)*.

وكما في 31 ديسمبر 2022، تعتبر ملكية أعضاء مجلس الإدارة في أسهم مجموعة البركة غير جوهرية ولم يتم تداول هذه الأسهم من قِبَل الأعضاء خلال العام. إن تفاصيل الأسهم التي يملكها أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مرفقة في الإيضاحات في البيانات المالية الموحدة.

وفي الختام، يسعدني أن أتقدم بالشكر لجميع المساهمين والعملاء على ولائهم وثقتهم لتمكيننا من تحقيق أداء جيد للغاية وتعزيز الأهداف الاستراتيجية للمجموعة. كما نعرب عن امتناننا لإدارة وموظفي مجموعة البركة والشركات التابعة لها لتفانيهم والتزامهم اللامحدود بتحقيق أهداف المجموعة. وأخيراً، نتوجه بالشكر لهيئة الرقابة الشرعية الموحدة على مشورتهم واستشاراتهم، ولمصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة وبورصة البحرين وجميع الهيئات الرقابية للشركات التابعة على دعمهم وتعاونهم المستمرّين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عن مجلس الإدارة،

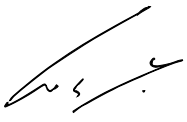

عبداللّه صالح كامل
رئيس مجلس الإدارة

*إنّ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ومستحقاتهم الأخرى، بالإضافة إلى مكافآت الإدارة العليا مرفقةٌ في صفحة ٥١

تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة

نجحنا في تعزيز عائدات وحداتنا التابعة، على الرغم من التيارات القوية المعاكسة الناجمة عن الأوضاع الجيوسياسية والاقتصادية غير المواتية، وتمكنا من تحقيق نتائج ممتازة.

حسام بن الحاج عمر
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

على الرغم من أن الظروف الجيوسياسية التي شهدها العالم مثلت تحديات هائلة للأعمال خلال عام 2022، إلا أننا - في مجموعة البركة - نجحنا في مواكبة تلك التحديات وتمكّنا من تطويع استراتيجيتنا لمواجهة تلك التغيرات. وتجلت قوة مجموعتنا، وبشكل واضح، عبر العديد من العوامل التي صبت في صالحنا؛ إذ تمتلك معظم وحداتنا نماذج أعمال وضوابط مالية قوية، بسبب التخفيف الطبيعي للمخاطر الذي تتميز به المجموعة، الذي يشمل تواجداً متنوعاً في العديد من بلدان دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فضلاً عن تركيا وجنوب إفريقيا وباكستان.

بعد الجائحة، وعندما بدأت الأزمة في الانفراج، انتهزنا تلك الفرصة لمراجعة نهجنا الاستراتيجي والتجاري بهدف تعزيز نقاط قوتنا الأساسية، ولا سيما في الشركات التابعة («الوحدات») التي توفر أفضل الإمكانات لنا من حيث توليد الإيرادات والربحية. كما نتطلع إلى توجيه المزيد من مواردنا نحو الأنشطة والأعمال التجارية التي توفر إمكانات أكبر لتوليد الإيرادات. ومَثَّل ترشيد النفقات أولوية بالنسبة لنا خلال العام، حيث سعينا إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية واحتواء الآثار السلبية للتضخم وتقلبات العملات وارتفاع تكاليف التمويل. ونظراً لتنوع تواجدنا على نطاق واسع عبر العديد من المناطق الجغرافية، فقد كنا حكماء في تخصيص موارد رأس المال وأدرنا تكلفة رأس المال بكفاءة مع إيلاء العناية الواجبة لتقلبات العملات الأجنبية وعوائد المخاطر/العائد، وتنمية أصولنا بحذر في ظل عوامل قوية مرجحة للمخاطر. ولذلك، فقد نجحنا في تعزيز عائدات وحداتنا، وصمدنا في مواجهة التيارات القوية المعاكسة الناجمة عن البيئات الجيوسياسية والاقتصادية المعاكسة، حيث حققت بعض وحداتنا الأكبر حجماً نتائج ممتازة. وكدليل على نجاح وحداتنا، منحت مجلة أخبار التمويل الإسلامي مؤخراً ست من تلك الوحدات جوائز التفوق في حفل توزيع جوائز مجلة أخبار التمويل الإسلامي لعام 2022.

لقد أتاح لنا الانتهاء من تحويل ترخيص مجموعة البركة إلى ترخيص شركة أعمال استثمارية - فئة 1 (وفقاً للمبادئ الإسلامية) من الاستفادة بشكل أكبر وأكثر كفاءة من مواردنا الرأسمالية بالإضافة إلى ترشيد هيكل المكتب الرئيسي وجعله أكثر كفاءة للتحكم في وحداتنا وإدارتها. كما تم تحسين عمليات إعداد التقارير من الوحدات للمساعدة في تبسيط تدفق المعلومات، ما سيساهم في اتخاذ القرارات بشكل أسرع على مستوى المجموعة. وبالتالي، فقد عملنا بشكل استباقي لضمان أن تكون بنيتنا التحتية التشغيلية والإدارية قوية وجاهزة لمواجهة التحديات المستقبلية.

خلال عام 2022، حققنا مزيداً من الإنجازات في تبسيط أعمالنا وتشذيب محفظتنا بعد الانتهاء من تحويل ترخيص مجموعة البركة إلى ترخيص شركة أعمال استثمارية - فئة 1. ومن بين الإجراءات الاستراتيجية التي تم اتخاذها في هذا السياق، وافقت مجموعة البركة على بيع حصتها البالغة 43.65٪ في بنك التمويل والإنماء ش. م. في المغرب («BTI») إلى بنك إفريقيا، الشريك المحلي للمجموعة والمساهم الأكبر في البنك.

تتجلى قوة مجموعتنا من خلال نموذج أعمالنا القوي والمتنوع وتواجدنا في العديد من البلدان، ما ساهم في التخفيف - وبشكل طبيعي - من المخاطر.

صافي دخل السنة
239
مليون
(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي
مالم يذكر غير ذلك)

إجمالي الموجودات
24.98
مليار دولار أمريكي

وقد حصلت الصفقة - التي تخضع لموافقات الجهات الرقابية المحلية في المغرب - على موافقة مصرف البحرين المركزي. كما أنهت المجموعة بيع حصتها البالغة 83.07٪ في شركة إتقان كابيتال إلى مستثمر خاص في المملكة العربية السعودية، حيث تم استلام الموافقات المطلوبة على هذه الصفقة بالفعل من كل من هيئة السوق المالية السعودية والهيئة العامة للمنافسة وكذلك مصرف البحرين المركزي. علاوة على ذلك، أكملنا إغلاق مكتبنا التمثيلي في إندونيسيا، وشطبنا أسهمنا من بورصة ناسداك دبي. وقد ساهمت تلك الإجراءات في تبسيط عملياتنا بشكل أكبر وعززت من كفاءتنا.

لقد حققنا لأنفسنا مكانة جيدة فيما يتعلق بتعزيز عملياتنا وإجراءاتنا الداخلية وعززنا من استراتيجية أعمالنا وموقعنا في السوق، مدعومين في ذلك بالتقدم السريع للتكنولوجيا والرقمنة بهدف خدمة احتياجات عملائنا بشكل أفضل في كل أسواقنا.

يسعدني أن أبلغكم أن مجموعة البركة أنهت العام بنجاح، على الرغم من ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل معظم عملات وحداتنا، وحققنا إجمالي دخل تشغيلي قدره 1.14 مليار دولار أمريكي، بزيادة 15٪ مقارنة بمبلغ 992.8 مليون دولار أمريكي في عام 2021، وصافي دخل تشغيلي قدره 616.7 مليون دولار أمريكي، بزيادة 32٪ مقارنة بمبلغ 468.9 مليون دولار أمريكي في عام 2021. وبلغ صافي الدخل 239.5 مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ 157.1 مليون دولار أمريكي في عام 2021 - زيادة كبيرة بنسبة 52٪. وكانت نسبة الكفاءة (إجمالي مصاريف التشغيل/ إجمالي الدخل التشغيلي) 46٪ في عام 2022 مقارنة مع 53٪ في عام 2021، ما يؤكد على نجاح مبادرتنا للتحكم في التكاليف في المجموعة. وبلغ صافي الدخل المنسوب إلى أصحاب حقوق ملكية الشركة الأم لمجموعة البركة 143.1 مليون دولار أمريكي مقابل 94.1 مليون دولار أمريكي لعام 2021 - بزيادة قدرها 52٪ . كما بلغ النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح لعام 2022، 9.06 سنتات أمريكية مقارنة مع 5.17 سنتات أمريكية في عام 2021. وبلغ إجمالي الأصول 25.0 مليار دولار أمريكي مقارنة مع 27.8 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021، ويعزى ذلك إلى الانخفاض الناجم عن تحويل عملات الوحدة - التي شهدت انخفاضاً - إلى دولارات أمريكية. وبلغ العائد على حقوق الملكية للسنة 12٪ (2021: 8٪)، والعائد على الأصول 1.0٪ (2021: 0.6٪). وتعكس نتائج العام ديناميكية أعمالنا ومرونتنا في التكيف مع الظروف الاقتصادية الصعبة.

إننا نتطلع إلى المستقبل بتفاؤل، حيث أننا في وضع جيد يمكننا من الاستفادة من التطورات التي يشهدها العالم ومواجهة المزيد من التحديات المقبلة، ولا سيما في الأسواق التي نعمل فيها، فلدينا فريق إداري ملتزم في كل وحداتنا ولديهم خبرات متراكمة عبر عقود من العمليات الناجحة وتجاوز الأزمات الاقتصادية والجيوسياسية بشكل يؤهلنا لتقديم أداء ثابت وناجح، وإني لأشعر بالامتنان تجاه مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية الموحدة لتوجيهاتهم الحكيمة، والشكر موصول لفريق إدارة الشركات التابعة وجميع موظفي مجموعة البركة لدعمهم المستمر وتنفيذهم لاستراتيجية المجموعة.

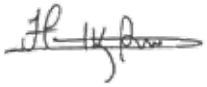

حسام بن الحاج عمر
الرئيس التنفيذي للمجموعة

استعراض الشركات التابعة لمجموعة البركة

تتألف مجموعة البركة حاليًا من 12 شركة تابعة ("وحدات") وشريك واحد، تمتد عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب إفريقيا وتركيا وباكستان. وفي وقت سابق من العام، اتُخذ قرارًا بإلغاء توحيد البيانات المالية لبنك البركة سوريا حيث لا تملك المجموعة القدرة بالإجماع على توجيه سياساتها المالية والتشغيلية.

ونستعرض في القسم التالي أداء كل وحدة في عام 2022. وباستثناء الحالات التي يُذكر فيها المبالغ بالعملة المحلية صراحةً، فإن جميع الأرقام المذكورة بعملة الدولار الأمريكي مكافئة للميزانيات العمومية المدققة القائمة على العملة المحلية وبيانات الدخل المُعدَّة وفقًا لمعايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية حيثما لم يُشار إلى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ودون أي تعديلات لمستوى المجموعة.

تركيا

بنك البركة تورك التشاركي

اسم رئيس الوحدة المنصب	الأستاذ/ مالك خضر تمساح المدير العام وعضو مجلس الإدارة
العنوان	سراي مهليسي، د. عدنان بويونكدينيز كاديسي، رقم 6، عمرانية 34768، إسطنبول، تركيا
هاتف	+90 216 666 01 01
فاكس	+90 216 666 16 00
الموقع الإلكتروني	albaraka.com.tr

لطالما كانت جمهورية تركيا بلد مرنة في مواجهة الأزمات المختلفة التي حاصرت العالم والمنطقة، وفي كل مرة تتعافى بشكل مثير للإعجاب. ومع ذلك، فقد أثرت الآثار الاقتصادية للتطورات الأخيرة في العالم التي سببها الوباء، ثم الحرب في أوكرانيا على البلاد بشكل كبير. وكان النمو الاقتصادي قويًا في عام 2021، مدفوعًا إلى حد كبير بالطلب على الصادرات والتوسع المدعوم بالائتمان في الاستهلاك الخاص. وعلى الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ظل ثابتًا في النصف الأول من هذا العام بناءً على الطلب المحلي، إلا أن الأزمة العالمية والقوة الشرائية المحلية يمكن أن تقوض هذا النمو، مما يؤدي إلى اعتداله. ومن المتوقع أيضًا أن تستمر الحكومة في دعم الاقتصاد وترى أن المعدلات المنخفضة ستشجع على استخدام الائتمان من قبل الصناعة، وتحفيز الاستثمار والإنتاج، في حين أن الليرة الضعيفة من شأنها زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتعوق الواردات، وبالتالي تقليص عجز الحساب الجاري. ومع ذلك، أدى الاعتماد على النفط والغاز المستورد إلى تقليص احتياطيات العملات الأجنبية للبلاد ولا تزال الليرة تحت الضغط. تُعد تركيا دولة منتجة رائدة في السلع الزراعية والمنسوجات والمركبات ومواد البناء، وعند عودة ظهور هذه المنتجات، فإنها ستساعد في إعادة بناء النمو وتجديد القوة الكامنة في الاقتصاد.

كان عام 2022 عامًا ممتازًا للبنك. فعلى الرغم من الضعف الكبير الذي واجهته عملة الليرة التركية بجانب التحديات الاقتصادية العديدة، إلا أن الدخل ارتفع مع الإيرادات الرئيسية المتأتية من المرابحة والأوراق المالية الحكومية، بالإضافة إلى نمو الدخل التشغيلي الآخر الذي يتكون من زيادة الإيرادات من الاستثمارات العقارية. فقد بلغ إجمالي الدخل التشغيلي 8.9 مليار ليرة تركية، مقارنة بـ 2.2 مليار ليرة تركية، زيادة كبيرة قدرها 298٪ . وبلغ صافي الدخل التشغيلي للعام 6.4 مليار ليرة تركية مقارنة بـ 828 مليون ليرة تركية. وقد بلغ صافي الدخل للعام 3.1 مليار ليرة تركية (أي 194 مليون دولار أمريكي مقارنة بـ 389 مليون ليرة تركية (44.9 مليون دولار أمريكي) في العام الماضي. وقد انتهز البنك فرصة النتائج الجيدة لعمل مخصصات إضافية كإجراء احترازي. فقد نما إجمالي الأصول من حيث عملة الليرة التركية بنسبة 35٪، من 107.7 مليار ليرة تركية في عام 2021 إلى 145.3 مليار ليرة تركية في نهاية العام، نظرًا لنمو الأعمال في الأوراق المالية الحكومية وأصول المرابحة المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. ومع ضعف العملة خلال العام، فقد تقلص إجمالي الأصول بالدولار الأمريكي بنسبة 4٪ من 8.1 مليار إلى 7.8 مليار دولار أمريكي. كما استمرت السيولة في نهاية العام في قوتها، حيث شكلت السيولة النقدية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية 22٪ من إجمالي الأصول، وعلى الرغم من أن حسابات العملاء بالعملة المحلية زادت بنسبة 29٪ إلى 124.4مليار ليرة تركية من 96.4 مليار ليرة تركية، من حيث عملة الدولار الأمريكي،، كان الانخفاض بنسبة 8٪ من 7.3 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021 إلى 6.7 مليار دولار أمريكي في نهاية هذا العام. كما نما التمويل والاستثمارات بنسبة 46٪ من 73.2 مليار ليرة تركية إلى 106.9 مليار ليرة تركية، من حيث عملة الدولار الأمريكي، وكان الارتفاع بنسبة 4٪ من 5.5 مليار دولار أمريكي إلى 5.7 مليار دولار أمريكي. وبالتالي، تمكَّن البنك من نشر الزيادة في حسابات عملائه بنجاح من أجل تنمية أصوله التشغيلية.

وفي ضوء بيئة الأعمال والاقتصاد المتغيرة، اتخذ البنك إجراءات سريعة لزيادة تنويع مزيج أصوله وزيادة تركيزه على أعمال الشركات والتجزئة بالليرة التركية، لا سيما في إدراك الطلب المحلي القوي على التمويل. ويعد خفض تكلفة المخاطر بالتزامن مع نمو الأصول أولوية مستمرة للبنك مما أدى إلى تحقيق جودة الأصول الجيدة. وقد نجحت مبادرة الرقمنة للبنك على مر السنين، حيث سهلت بيع المنتجات عبر منصات مختلفة. كما حققت منتجات التجزئة أداءً جيدًا خلال العام - نقاط البيع وبطاقات الائتمان بما في ذلك بطاقات ائتمان إفلاتون وترند وأنظمة الخصم المباشر وتسهيلات دفع الفواتير التلقائية وما إلى ذلك. وجرى تقديم العديد من المنتجات الجديدة، من بين أمور أخرى، التمويل المعتمد مسبقًا في الوكالات، بطاقة تمويل عملية تُمكِّن عملاء التجزئة من شراء المنتجات من خلال نظام آلي بموجب مبادئ المرابحة، منتج لتمكين المصدرين من تقديم ضمان لمستحقاتهم قصيرة الأجل المؤمنة من قبل Eximbank، وهو حساب مشاركة محمي بالعملة، وحساب مشاركة يمكن إنشاؤه مقابل الذهب، وحساب مشاركة لتمكين غير المقيمين من تحويل مدخراتهم من العملات الأجنبية إلى ليرة تركية بعوائد أكبر. ولذلك كان اكتساب العملاء إحدى استراتيجيات الأعمال الناجحة للبنك داخليًا، وتتمثل الأهداف الرقمية للبنك في تبسيط سير العمل التشغيلي باستمرار، وقد جددت المنظمة الدولية للتوحيد القياسي خلال العام شهادة ISO 9001 الخاصة بها، مما يؤيد جودة العملية للبنك.

(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الأردن

البنك الإسلامي الأردني

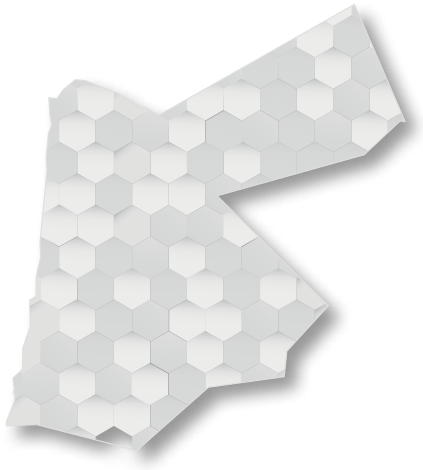

اسم رئيس الوحدة المنصب	الدكتور/ حسين سعيد اعمر سعيفان الرئيس التنفيذي - المدير العام
العنوان	ص.ب. 926225، عمان 11190، الأردن
هاتف	+96 26 567 7377
فاكس	+96 26 566 6326
الموقع الإلكتروني	jordanislamicbank.com

الأردن مُصدِّر كبير للأسمدة والفوسفات الطبيعي والمواد الكيميائية غير العضوية والملح والكبريت والحجر والأسمنت وغيرهم. وتعتمد الدولة أيضًا على الدعم المالي الخارجي، والسياحة، والتحويلات المالية من المواطنين الأردنيين في الخارج، والتي من المتوقع أن تزداد جميعها على المدى المتوسط. وكما هو الحال مع العديد من دول العالم، تأثر الأردن بآثار الوباء والحرب في أوكرانيا. ومن المتوقع أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف في عام 2022، مع توقع حدوث انتعاش له في العام المقبل وانخفاض متوسطه على المدى المتوسط. وبالنظر إلى وفرة إمكانات الطاقة الشمسية ونقص الموارد الهيدروكربونية، من المتوقع حدوث نمو سريع في قطاع الطاقة الشمسية. وقد ارتفع معدل التضخم بسبب الارتفاع في أسعار السلع العالمية وانخفض احتياطيات النقد الأجنبي وسط ارتفاع تكاليف الاستيراد ولكن من المتوقع أن يظل عند مستوى مريح بسبب الدعم القوي من صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة ودول الخليج: في وقت سابق من هذا العام، وأشاد صندوق النقد الدولي بالأردن لإحرازه تقدمًا في معالجة بعض الإصلاحات الضريبية. وترتبط عملة الدينار الأردني بالدولار الأمريكي، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار الفائدة قد حذت حذو ارتفاع الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية.

حقق البنك الإسلامي الأردني عامًا آخر ناجحًا، على الرغم من تحديات الأعمال والظروف الاقتصادية. فقد بلغ إجمالي الدخل التشغيلي 252.5 مليون دولار أمريكي والتي كانت ثابتة بالمقارنة مع 256 مليون دولار أمريكي في عام 2021، تأثر نمو الأعمال بسبب زيادة تكلفة التمويل. وأظهر الدخل التشغيلي، أي إجمالي الدخل التشغيلي بعد المصروفات، انخفاض بنسبة 7٪ من 146.1 مليون دولار أمريكي في عام 2021 إلى 136.1 مليون دولار أمريكي. ظلت جودة الأصول سليمة وبالكاد كانت هناك حاجة لتوفير مخصصات إضافية خلال العام، كما بلغ صافي الدخل للعام 86.2 مليون دولار أمريكي، مما أدى إلى زيادة بنسبة 3٪ بالمقارنة مع 83.3 مليون دولار أمريكي في عام 2021. وكان إجمالي الأصول في نهاية العام عند 7.7 مليار دولار أمريكي بالمقارنة مع 7.5 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021. وقد استمرت السيولة في قوتها، فهي تشكل السيولة النقدية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية 13.8٪(2021: 17.7٪) من إجمالي الأصول. كما أظهرت حسابات العملاء زيادة هامشية بنسبة 4٪ من 6.5 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021 إلى 6.8 مليار دولار أمريكي في نهاية هذا العام، مما يدل على اتساق الدعم من المودعين. وزاد التمويل والاستثمارات بنسبة 9٪ من 5.8 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021 إلى 6.4 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022.

يعتبر البنك رائدًا في قطاع الصيرفة الإسلامية في البلاد، حيث يمتلك 48٪ من إجمالي الأصول. وقد كان من أوائل من أدركوا الحاجة إلى مصادر طاقة بديلة، أي الطاقة الشمسية، واتخذ خطوات لتعزيز الصناعات الموجودة في ذلك المجال. فقد وقّع البنك خلال هذا العام اتفاقية تعاون مع وزارة الطاقة والثروة المعدنية لتمويل شراء الخلايا الشمسية. كما واصل تمويل تجديد وتعديل السيارات الهجينة والكهربائية. ومن بين المبادرات الأخرى، تجديد الاتفاقية مع الصندوق الاستئماني للوزارة لمنح التمويل للمتقاعدين العسكريين، بالإضافة للاتفاقية الموقعة مع الجالية الأردنية في جميع أنحاء العالم لمنح التمويل للمغتربين الأردنيين. كما واصل البنك تعزيز مبادراته في مجال الرقمنة لمساعدة عملائه على تقليل الاعتماد على المعاملات النقدية وزيادة استخدام القنوات الإلكترونية، بالإضافة إلى تحسين العمليات الداخلية وسير العمل. وبناءً على ذلك، فقد حصل البنك على العديد من جوائز التميز خلال العام.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

مصر

بنك البركة مصر

اسم رئيس الوحدة المنصب	الأستاذ/ حازم حجازي الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس الإدارة
العنوان	29 شارع التسعين الرئيسي - مركز خدمات المدينة - القطاع الأول - التجمع الخامس - القاهرة الجديدة، ص. ب. 84 القاهرة، مصر
هاتف	+202 281 03555
فاكس	+202 281 03501, +202 281 03502
الموقع الإلكتروني	albaraka.com.eg

تتمتع مصر بالقوة من حيث اقتصادها المتنوع، حيث يمثل التعدين والتصنيع والغاز الطبيعي المسال والسياحة والزراعة قطاعات رئيسية بها. وقد تراجعت السياحة بشكل حاد بعد انخفاض عدد الزوار من روسيا، وتسبب ارتفاع واردات النفط والغاز وأسعار السلع الأساسية في اتساع عجز الحساب الجاري، ربما يكون الأكبر في السنوات القليلة الماضية. ومع ذلك، من المتوقع أن ترتفع الصادرات الحقيقية، مدعومة بانخفاض قيمة العملة في وقت سابق من هذا العام ومبيعات الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا. ومن المتوقع أن يتم دعم الاستثمار الثابت متوسط الأجل جزئيًا من خلال تسهيلات البنك المركزي المصري الخاصة، وتطوير مدينة إدارية جديدة شرق العاصمة القاهرة، وعلى المدى الطويل، الخصخصة. وبعد نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الجيد العام الماضي، فمن المتوقع أن يتباطأ معدل النمو في العام الحالي. وفي وقت متأخر من العام، توصلت الدولة إلى اتفاق على مستوى الموظفين مع صندوق النقد الدولي بشأن السياسات الاقتصادية الشاملة والإصلاحات التي سيتم دعمها من خلال تسهيل تمويل ممدد بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي. ورفع البنك المركزي أسعار الفائدة خلال العام للحد من التضخم الذي قد تتضح آثاره في الأشهر المقبلة. وإذا جاء تسهيل السياسة النقدية على المدى القصير مصحوبًا بانخفاض التضخم وتدفق حقول الغاز الجديدة، فقد ينمو الاقتصاد بسرعة أكبر. لذلك يبدو المستقبل إيجابيًا للبلاد، خاصةً إذا خفت حدة القتال في أوكرانيا على المدى القصير.

وقد أظهر البنك قدرته على أداء أعماله بشكل جيد في مواجهة الظروف المعاكسة التي تضمنت تخفيض قيمة العملة خلال العام. وكان الدخل من أصول المرابحة والأوراق المالية الحكومية هو المساهم الرئيسي في الإيرادات. فقد ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي للعام بنسبة 22٪ أي 3.8 مليار جنيه مصري مقابل 3.1 مليار جنيه مصري في عام 2021، وبما يعادل 201.2 مليون دولار أمريكي و199.1 مليون دولار أمريكي على التوالي. كما بلغ صافي الدخل التشغيلي لعام 2022 2.8 مليار جنيه مصري (بما يعادل 145.7 مليون دولار أمريكي) مقارنة بـ2.1 مليار جنيه مصري (بما يعادل 134.8مليون دولار أمريكي). وبلغ إجمالي صافي الدخل لعام 2022 1.6 مليار جنيه مصري (بما يعادل 84.4 مليون دولار أمريكي)، زيادة من 948 مليون جنيه مصري (بما يعادل 60.4 مليون دولار أمريكي) في عام 2021. وكانت الزيادة بالجنيه المصري 69٪ ، ولكن بالدولار الأمريكي كانت الزيادة أقل بنسبة 40٪ .

علاوةً على ذلك، يعكس إجمالي الأصول نموًا بنسبة 6٪ من حيث عملة الجنيه المصري - 87.4 مليار جنيه مصري في نهاية العام و82.2 مليار جنيه في نهاية عام 2021. وأما بعملة الدولار الأمريكي، فكان هناك انخفاض بنسبة 33٪ ، نظرًا لضعف الجنيه المصري خلال العام، وبالمثل، أظهرت حسابات العملاء ارتفاعًا بنسبة 4٪ ونمت الأصول التشغيلية (التمويل والاستثمارات) بنسبة 2٪ بالجنيه المصري. ومن حيث الدولار الأمريكي، كان هناك انخفاض بنسبة 34٪ . وتعتبر الأساسيات المالية للبنك قوية، وكذلك قاعدة عملائه الأوفياء، وقد اجتاز بفاعلية العديد من الأزمات، مما يدل على مرونته.

ومن أجل تلبية الطبيعة المتنوعة لاقتصاد الدولة، يهدف البنك إلى تنمية أصوله التمويلية في جميع القطاعات مع التركيز بشكل خاص على عملاء التجزئة وإدارة الثروات والشركات الصغيرة والمتوسطة. كما تعد الرقمنة أيضًا بالنسبة للبنك أولوية قصوى، بالإضافة إلى أن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في طور التحديث لتعزيز الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وإطلاق الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. وأما على المستوى الاستراتيجي، يهدف البنك إلى تحسين وضعه في السوق وعلامته التجارية وحصته في السوق خلال السنوات القادمة. كما يخطط أيضًا لتحسين توزيعه الجغرافي وتغطيته من خلال فتح فروع جديدة بمراكز أعمال خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة. وقد توصل البنك، ضمن إطار جهوده لدعم التنمية المستدامة، إلى اتفاق لاستثمار مليار جنيه مصري في صندوق تأثير الشركات الصغيرة والمتوسطة الذي يسعى إلى إحداث تأثير اجتماعي وبيئي إيجابي وقابل للقياس.

(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم يُذكر خلاف ذلك)

الجزائر

بنك البركة الجزائري ش.م.ب

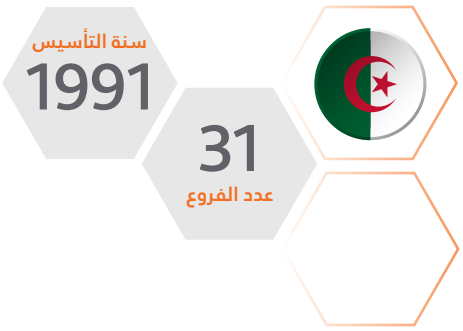

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ محمد الصديق حفيظ
المنصب	عضو مجلس الإدارة والمدير العام
العنوان	حي بوثلجة هويدف، فيلا رقم 1، طريق الجنوب، بن عكنون، الجزائر، الجزائر
هاتف	+213 23 38 12 71
فاكس	+213 23 38 12 76/77
الموقع الإلكتروني	albaraka-bank.com

استفاد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير من ارتفاع أسعار المحروقات خلال العام، مما أدى إلى تحقيق نمو كبير في عائدات الصادرات، وتوسيع فائض الحساب الجاري وتحسين احتياطيات النقد الأجنبي. ومع ذلك، فقد ارتفع معدل التضخم، بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية التي تفاقمت بسبب نقص الغذاء وأزمة أوكرانيا. وفي الأشهر الأخيرة، استخدمت الحكومة عائدات المحروقات المتزايدة لتكثيف تدابير الدعم المالي والنقدي التي شملت دعم المواد الغذائية، وبدل بطالة شهري جديد لأكثر من مليون جزائري، وتخفيضات في رسوم استيراد السلع الاستهلاكية، وزيادة في أجور عمال القطاع العام، فضلًا عن خفض ضريبة الدخل. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن يزداد قطاع النفط والغاز في البلاد تدريجيًا حيث تسعى أوروبا إلى زيادة إمدادات الطاقة من مصادر غير روسية. وقد يشمل ذلك شراكة مع شركات الطاقة الأوروبية، مثل الصفقات الأخيرة مع شركة الطاقة الإيطالية إيني، لزيادة الصادرات إلى إيطاليا عبر خط أنابيب عبر البحر الأبيض المتوسط وتطوير حقول الغاز الجزائرية. وفي وقت سابق من هذا العام، تم توقيع اتفاقية مشاركة في الإنتاج بقيمة 490 مليون دولار أمريكي مع شركة البترول الصينية سينوبك، لمواصلة تطوير حقل نفط زاريتين الذي سيسمح وفقًا للتقديرات باستخراج ما يقرب من 95 مليون برميل من النفط. بالإضافة إلى ذلك، ستدعم الإصلاحات الاقتصادية والتنظيمية التي تم سنها مؤخرًا، مثل قانون الاستثمار الجديد وقانون المحروقات لعام 2019، التي ستدعم نمو إنتاج المحروقات على المدى القصير. شهدت العملة المحلية ضعفًا بسبب قوة الدولار الأمريكي وقد تنخفض قيمته على المدى المتوسط إذا استقرت أسعار النفط عند مستويات منخفضة.

يعمل بنك البركة الجزائري بنجاح في الجزائر منذ أكثر من 30 عامًا وكان منارة للأعمال المصرفية الإسلامية في البلاد. وخلال هذا العام، أعاد البنك موازنة مزيج أصوله لزيادة مستويات التعرض لمعاملات السَلَم بنسبة 20٪ بسبب العائدات الأفضل. وفي نهاية العام، انخفض إجمالي أصول البنك بشكل طفيف بنسبة 3٪ من عملة الدينار الجزائري ومن حيث الدولار الأمريكي، كان ثابتاً عند 2 مليار دولار أمريكي مقارنة بنهاية عام 2021. وقد شهدت حسابات العملاء انخفاضًا بنسبة 4٪ من 1.7 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021 إلى 1.6 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022 ويرجع ذلك أساسًا إلى انخفاض ضمانات معاملات التمويل التجاري التي انخفضت. واستمرت السيولة في الارتفاع، حيث تشكل النقدية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية 46.8٪ من إجمالي الأصول (2021: 47.1٪) فضلًا عن ذلك، انخفضت الأصول التشغيلية بنسبة 4٪ من 0.993 مليار دولار أمريكي إلى 0.952 مليار دولار أمريكي. وبلغ إجمالي الدخل التشغيلي للعام 61.8 مليون دولار أمريكي، بانخفاض بنسبة 7٪ من 66.5 مليون دولار أمريكي في عام 2021. كما بلغ صافي الدخل التشغيلي 27.8 مليون دولار أمريكي، مقارنة بـ 31.0 مليون دولار أمريكي في عام 2021. وقد بلغ صافي الدخل 30.3 مليون دولار أمريكي، مقارنة بـ 37.7 مليون دولار أمريكي في عام 2021، (أي انخفاض بنسبة 20٪).

وإلى جانب ذلك، فقد واصل البنك دعم عملائه الذين خرجوا للتو من آثار الوباء وإعادة بناء أعمالهم من خلال تقديم عرض إعادة جدولة ديونهم والإعفاء من بعض الغرامات. ويتضح في الوقت الحالي بالفعل رؤية نتائج هذه المبادرات حيث تَمكَّن العملاء من مواصلة أعمالهم بلا هوادة ووضع أنفسهم بشكل جيد للاستفادة من فرص النمو المتوقعة على المدى القصير إلى المدى المتوسط مع تعافي العالم من التحديات الاقتصادية الجغرافية. كما عزز البنك منصاته المصرفية الإلكترونية وقدم لعملائه بطاقات فيزا الدولية المدفوعة مسبقًا والذهبية والبلاتينية. علاوةً على ذلك، استمرت مبادرات الرقمنة للمساعدة في تحسين تجربة عملاء التجزئة والشركات. وأما عن الشأن الداخلي، فقد اتخذ البنك خطوات لزيادة تعزيز عملياته وإجراءاته لجميع تدفقات العمل وأيضًا ترقية خطط استمرارية الأعمال.

(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

البحرين

بنك البركة الإسلامي ش.م.ب.

اسم رئيس الوحدة المنصب	الأستاذ/ حمد العقاب الرئيس التنفيذي
العنوان	المقر الرئيسي للبركة - خليج البحرين، ص.ب رقم: 1882، المنامة، مملكة البحرين
هاتف	+973 17 535 300
فاكس	+973 17 533 993
الموقع الإلكتروني	albaraka.bh

تصاعدت أسعار المحروقات المرتفعة خلال العام، وكذلك ارتفعت عائدات تكرير النفط في البحرين مما أدى إلى تسريع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ومن المتوقع أن تركز السياسة الاقتصادية على مشاريع البنية التحتية وتشجيع الاستثمار في القطاعات الرئيسية مثل النفط والتصنيع واللوجستيات السياحية وتكنولوجيا الاتصالات والتمويل والتي تمثل 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. ومن المفترض أيضًا أن يسمح ارتفاع أسعار النفط للحكومة بتجاوز الهدف وتحقيق فائض مالي هذا العام. وقد يصب التركيز بشكل أكبر على جوانب النمو وتوليد فرص العمل لخطة التعافي الاقتصادي المكونة من خمس ركائز والتي أُعلن عنها في الربع الأخير من العام الماضي لخلق فرص عمل وزيادة نشاط الأعمال من خلال تبسيط الموافقات على التراخيص وإطلاق بوابات إلكترونية للخدمات الحكومية. كما تؤكد الخطة على زيادة الاستثمار الأجنبي ودعم تصحيح أوضاع المالية العامة من خلال تقليل الإنفاق على القوى العاملة والمشاريع الحكومية. ومن المتوقع أيضًا أن يزداد فائض الحساب الجاري، مدعومًا بارتفاع صادرات الألمنيوم وخام الحديد. وبسبب انتعاش الطلب المحلي، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، ورفع الحكومة معدل ضريبة القيمة المضافة من 5٪ إلى 10٪ في يناير من هذا العام، فقد ارتفع التضخم. كما شهد قطاع السياحة نموًا بعد رفع القيود المفروضة على السفر ونظرًا لحقيقة أن البلاد لديها بعض من أعلى معدلات التطعيم في العالم. ومن المتوقع أيضًا أن يزداد الاستثمار الأجنبي تدريجيًا مع جذب المستثمرين لاحتياطيات النفط البحرية في البحرين والاقتصاد الرقمي المتنامي.

نما إجمالي أصول البنك بنسبة 4٪ من 1.7 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021 إلى 1.8مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022، والتي تتكون أساسًا من نمو أصول المرابحة والإجارة المنتهية بالتمليك ولكن مع انخفاض في المضاربة والأوراق المالية الحكومية المدرجة حتى تاريخ الاستحقاق. كما أظهرت حسابات العملاء أيضًا نموًا من 1.4 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021 إلى 1.5 مليار دولار أمريكي في نهاية العام. وقد زادت الأصول التشغيلية من 1.5 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021 إلى 1.6 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022. وبلغ إجمالي الدخل التشغيلي للعام 45.5 مليون دولار أمريكي، بانخفاض 10٪ عن العام الماضي الذي كان 50.3 مليون دولار أمريكي. وأظهر صافي الدخل التشغيلي انخفاض بنسبة 19 ٪ عند 9.3 مليون دولار أمريكي مقابل 11.4 مليون دولار أمريكي في عام 2021. وقد أنهى البنك العام بصافي دخل إجمالي قدره 8.0 مليون دولار أمريكي، مقارنة بـ 6.5 مليون دولار أمريكي في عام 2021، أي زيادة بنسبة 24٪ وترجع بشكل رئيسي بسبب الانخفاض في المخصصات خلال العام.

وبعد تفشي الوباء، أطلق بنك البركة الإسلامي بنجاح حملة ترويجية للبث المباشر لجذب مستثمرين جدد وزيادة حصته في السوق، باستخدام القنوات الرقمية لجعل تجربة العملاء أسهل وأكثر ملاءمة. فمن بين المنتجات الجديدة التي طرحها البنك خلال العام، وكالة الاستثمار المعجل التي توفر للعميل معدل ربح متوقع متسارع كل ستة أشهر مع أهلية التعهد بما يصل إلى 90٪ من مبلغ الإيداع لأي تسهيل ائتماني، ومنتجات تمويل الإجارة الطبية التي تقدم تسهيلات تمويلية للمرضى لشراء المستلزمات الطبية بمعدلات ربح منخفضة وبفترة سداد تصل إلى 3 سنوات. وقد تم الانتهاء من عدد من مشاريع الرقمنة، ومن بين هذه الخدمات بوابة معلومات العملاء، والتسوية الإجمالية في الوقت الفعلي لدول مجلس التعاون الخليجي - نظام تحويل الأموال الذي يسمح بالتحويل الفوري للأموال، وتطبيقات أخرى لتعزيز إدارة الحساب والتسوية.

(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

باكستان

بنك البركة (باكستان) المحدود

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ محمد عاطف حنيف*
المنصب	عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
العنوان	بيت البركة, 162، مدينة بنغالور, شارع فيصل الرئيسي, كراتشي، باكستان
هاتف	+92 21 3430 7000
فاكس	+92 21 3453 0981
الموقع الإلكتروني	albaraka.com.pk

في منتصف عام 2022، شهدت باكستان أسوأ فيضانات في تاريخها، مما دفع الحكومة إلى التحرك بسرعة لإعادة تأهيل السكان المتضررين وزيادة الواردات لتهدئة ندرة الإمدادات الغذائية والأدوية ومواصلة دعم صناعة القطن وبالتالي صادرات المنسوجات – الذي هو مصدر رئيسي لإيرادات التصدير. ومن المتوقع أن تعيد الحكومة بناء البنية التحتية التي تضررت من جراء الفيضانات بشكل تدريجي، بما في ذلك الطرق والجسور الحيوية للغاية لنقل البضائع. ومن المتوقع أيضًا أن تركز الحكومة على سياسات التقشف المطلوبة بموجب التسهيلات البالغة 6.5 مليار دولار أمريكي التي قدمها صندوق النقد الدولي، بما في ذلك تصحيح أوضاع المالية العامة من خلال الإجراءات الضريبية، وتقليص الإنفاق، والإصلاحات في قطاع الكهرباء من خلال خفض الدعم، وتخفيف التضخم إلى الهدف متوسط المدى البالغ 5 - 7٪ وتعزيز الحوكمة. فقد كان معدل التضخم مرتفعًا، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الأضرار التي لحقت بالمحاصيل من جراء الفيضانات. وقام مصرف دولة باكستان، البنك المركزي، برفع أسعار الفائدة خلال العام ومن المتوقع أن يستمر في ذلك. ونظرًا للحاجة المتزايدة لمتطلبات الاستيراد الناتجة عن الفيضانات، من المتوقع أن يفرض البنك المركزي قيودًا على الحسابات الجارية وحسابات رأس المال من أجل الحفاظ على النقد الأجنبي. ومع ذلك، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، على الرغم من انخفاضه عن التقديرات السابقة، ومتوقع أيضًا أن يتسع عجز الحساب الجاري إذا ترك دون رادع. كما أنه من المتوقع أن يؤدي الضغط التضخمي الضعيف المقدر والانتعاش التدريجي في نمو الصادرات على المدى المتوسط إلى تحسين معنويات المستهلكين والشركات.

بجانب ذلك، شهد إجمالي أصول البنك نموًا بنسبة 6٪ في نهاية العام بالروبية الباكستانية 230.9 مليار روبية، مقارنة بـ217.5 مليار روبية باكستانية في نهاية عام 2021. وجاء النمو من الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق التي تتألف بشكل رئيسي من الأوراق المالية المدعومة من الحكومة والتي مكَّنت البنك من تحسين إيراداته. ومع ذلك، بسبب ضعف عملة الروبية الباكستانية، انخفض إجمالي الأصول بنسبة 17٪ عند 1.02 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ1.2 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021. وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي طالت البلاد معظم أوقات العام، فقد تمكن البنك من زيادة ودائعه، بما في ذلك الودائع قصيرة الأجل، من البنوك والمؤسسات المالية بنسبة 45٪ من 9.1 مليار روبية باكستانية في نهاية عام 2021 إلى 13.1مليار روبية باكستانية في نهاية عام 2022. وهذا تأييد للسمعة التي يتمتع بها البنك من خلال قاعدة عملائه الآخذة في الاتساع. ومن حيث عملة الدولار الأمريكي، كان النمو أقل بنسبة 14٪ من 51 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021 إلى 58 مليون دولار أمريكي في نهاية العام. وقد بلغ إجمالي

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الدخل التشغيلي لهذا العام 10.2 مليار روبية باكستانية (بما يعادل 49.4 مليون دولار أمريكي)، بزيادة 19٪ في روبية باكستانية وبانخفاض 5٪ بالدولار الأمريكي. وكان صافي الدخل التشغيلي أعلى بنسبة 25٪ عند 3.8 مليار روبية باكستانية من 3.0 مليار روبية في عام 2021، وأما بالدولار الأمريكي فقد كان هناك انخفاض بنسبة 1٪ من 18.5 مليون دولار أمريكي في عام 2021 إلى 18.4 مليون دولار أمريكي في عام 2022. وبلغ صافي الدخل لهذا العام 1.8 مليار روبية باكستانية، أعلى بنسبة 83٪ من 1.0مليار روبية باكستانية في عام 2021، وبالدولار الأمريكي، كانت هناك زيادة بنسبة 46٪ 8.9 مليون دولار أمريكي مقارنة بـ 6.1 مليون دولار أمريكي في عام 2021.

بجانب ذلك، فقد واصل البنك دعمه للعملاء المتضررين من تداعيات الوباء من خلال تقديم التمديدات والتأجيلات وإعادة هيكلة تمويلهم كجزء من خطة تخفيف الديون التي أعلنها بنك الدولة الباكستاني. ومن المتوقع أن تنطلق المبادرة بشكل جيد على المدى المتوسط لأنها ستحتفظ بقاعدة عملاء أوفياء. وكانت إحدى المبادرات الإستراتيجية للبنك هي زيادة أعماله المالية للأفراد خلال العام مما وضع البنك بين الجهات الفعالة الرئيسية في هذا المجال. كما أنه ربط مع اثنين من شركاء التحويلات البارزين لتسهيل تحويل الأموال، ومن أجل زيادة الدخل القائم على الرسوم، فضلًا عن توسيع البنك أعمال تمويل تجارة الاستيراد والتصدير. وقد واصل البنك بنجاح، بعد تطبيق الرقمنة والشمول المالي من قبل بنك الدولة الباكستاني، في تقديم نظام الدفع الفوري «Raast» لخدمات الدفع الموثوقة من شخص إلى شخص استنادًا إلى رقم الحساب المصرفي الدولي («IBAN») أو تحديد Raast خاص. كما عزز البنك أيضًا، خلال العام، عملية الانضمام الرقمية للعملاء التي تهدف إلى توفير تجربة رقمية شاملة للعميل. بالإضافة إلى ذلك، انتهز البنك الفرصة لتحديث العديد من أجزاء نظامه وعملياته المصرفية الأساسية.

* استقال الأستاذ أحمد شجاع كيدواي من منصبه كرئيس تنفيذي وعضو مجلس إدارة في 3 يونيو 2022. وتم تعيين الأستاذ محمد عاطف حنيف عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي الفعلي 15 نوفمبر 2022.

تونس

بنك البركة تونس

اسم رئيس الوحدة المنصب	الأستاذ/ محمد المنصر المدير العام
العنوان	88، شارع الهادي شاكر 1002، تونس، تونس
هاتف	+216 71 186 500
فاكس	+216 71 780 235
الموقع الإلكتروني	albaraka.com.tn

يتسم الاقتصاد التونسي بالتنوع إلى حد ما ويتمتع بعلاقات تجارية طويلة الأمد مع أوروبا، كونها أكبر شريك تجاري للبلاد. وقد ترك الوباء انطباعه على تونس - على الرغم من تعافيه منه، وبالرغم من تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إلا أن الحرب في أوكرانيا ساهمت في وتيرة التباطؤ. فقد شهدت الدولة زيادات حادة في أسعار المواد الغذائية وتكاليف الطاقة التي أدت إلى التضخم ودفعت البنك المركزي إلى رفع أسعار الفائدة في ظل سياسة نقدية أكثر صرامة. ومع ذلك، تمكنت تونس من الاستفادة من ارتفاع الأسعار والطلب على بعض صادراتها مثل المواد الغذائية والأسمدة والمنسوجات، وزيادة إنتاج الفوسفات. وكجزء من برنامج صندوق النقد الدولي، سينصب تركيز الحكومة على وقف ارتفاع الدين العام، وخفض عجز الميزانية، وتقليص فاتورة رواتب القطاع العام، وإصلاح دعم الغذاء والطاقة، وإعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة. ومن المتوقع أن تدعم فوائد تحسن الاستقرار الكلي من برنامج صندوق النقد الدولي انتعاش تدفقات المانحين والثقة والاستثمار. ومن المتوقع أيضًا أن يعود السياح بأعداد أكبر على المدى المتوسط، ومن المقرر أيضًا أن ترتفع أحجام صادرات السلع مع انتعاش الوضع في الدول الأوروبية. وباللجوء إلى هذه الإجراءات بالإضافة إلى بعض التسييل والدعم المالي من الداعمين العرب، من المتوقع أن يتقلص عجز المالية العامة تدريجيًا. شهدت العملة أيضًا ضعفًا خلال العام بسبب قوة الدولار الأمريكي.

انخفض إجمالي الأصول بنسبة 6٪ من 650 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021 إلى 611 مليون دولار أمريكي، وأظهرت حسابات العملاء انخفاضًا بنسبة 6٪ من 533 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021 إلى 500 مليون دولار أمريكي. ومن حيث عملة الدينار التونسي، أظهر إجمالي الأصول وحسابات العملاء زيادة بنسبة 1٪. وأظهرت الأصول التشغيلية (التمويل والاستثمارات) انخفاضًا من 563 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021 إلى 523 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2022، وتركز الانخفاض بشكل رئيسي في التعرض للمرابحة والمضاربة. بلغ إجمالي الدخل التشغيلي للعام 43.2 مليون دولار أمريكي مقارنة بـ50.3 مليون دولار أمريكي، بانخفاض 14٪ ، بسبب الانخفاض في الأصول التشغيلية. وعكست نفقات التشغيل انخفاضًا بنسبة 7٪، حيث كان البنك يتحكم فعليًا في نفقاته خلال العام. كما انخفض صافي الدخل التشغيلي أيضًا من 25.4 مليون دولار أمريكي إلى 20.0 مليون دولار أمريكي. وبلغ صافي الدخل للعام 15.8 مليون دولار أمريكي، بزيادة 26٪ عن 12.5 مليون دولار أمريكي في عام 2021 ويرجع ذلك إلى جودة الأصول الأفضل التي مكّنت من إعادة شطب بعض المخصصات.

وكما كان الحال منذ بداية انتشار الوباء وتلاشيه مؤخرًا، يواصل البنك الوقوف بثبات خلف عملائه من الشركات والأفراد لضمان نجاح أعمالهم ورفاههم المالي. فقد قام البنك، خلال العام، بتوسيع قاعدة ودائعه من خلال زيادة عملاء الأفراد والشركات - وكانت هذه إحدى الاستراتيجيات الرئيسية لزيادة وجوده في الدولة. كما حقق البنك تقدمًا جيدًا في مبادرات الرقمنة، مما جعل تسليم المنتجات ومعالجتها أمرًا سهلًا وأيسر في الاستخدام. وكانت مراقبة المصروفات أيضًا من أولويات البنك مثلما كانت الإدارة الفعالة للمخاطر، أدى هذا الأخير إلى وجود أصول متعثرة أقل في القطاع. ولذلك كانت جودة الأصول الجيدة عاملًا قويًا للبنك. وفي تلك الأثناء، لدى البنك العديد من المنتجات التي تلبي مختلف شرائح قاعدة عملائه، مما يمنحهم سهولة الحفاظ على الخيارات الأساسية ونمط الحياة.

(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

جنوب أفريقيا

بنك البركة المحدود

تعد جنوب إفريقيا أكبر اقتصاد وأكثرها تقدمًا في إفريقيا جنوب الصحراء، وتتمتع بثروة من الموارد الطبيعية وقاعدة صناعية متنوعة. وكما هو الحال مع معظم دول العالم، أثر الوباء والحرب في أوكرانيا على جنوب إفريقيا. فقد ارتفع تضخم أسعار المستهلكين خلال العام، مدفوعًا بارتفاع تكاليف الطاقة والغذاء. كما رفع البنك الاحتياطي لجنوب إفريقيا أسعار الفائدة استجابة للتشديد النقدي العالمي وارتفاع التضخم. وتتضمن ميزانية السنة المالية 2022 - 2023 التي تم تسليمها في وقت سابق من هذا العام على تعديل تصاعدي للناتج المحلي الإجمالي الإسمي وما يترتب على ذلك من انخفاض في الحجم النسبي لعجز الميزانية والدين العام، إلى جانب زيادة قوية في الإيرادات من ارتفاع أسعار السلع الأساسية. وأدت زيادة الإيرادات، بمساعدة إعادة الهيكلة في دائرة الإيرادات بجنوب إفريقيا، إلى خفض عجز الميزانية على الرغم من ارتفاع مدفوعات الرعاية الاجتماعية وحزم الإغاثة استجابةً للاضطراب المدني الذي حدث في يوليو 2021. وتهدف الحكومة إلى المضي قدمًا في المزيد من الهيكلية والمؤيدة للسوق الإصلاحات، بما في ذلك دور أكبر للقطاع الخاص. وكجزء من خطة عمل الطاقة الجديدة، تتواصل الجهود لإضافة قدرة جديدة - معظمها من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح - من منتجي الطاقة المستقلين وإلغاء الحد الأقصى للتوليد الذاتي للطاقة بدون ترخيص. علاوةً على ذلك، يتمثل هدف الحكومة، كأولوية، في زيادة برنامج التطعيم ضد وباء كوفيد -19، حيث يبلغ المعدل الحالي للتطعيم حوالي 51٪ من إجمالي السكان.

عمل البنك في هذه السنة بشكل متسق مرة أخرى. صافي الدخل بالنسبة لعملة راند جنوب أفريقي شهد نمواً بنسبة 39٪ والذي يرجع بسبب كبير إلى جودة الأصول الجيدة التي مكنت من إعادة شطب بعض المخصصات. ومع ذلك، إجمالي الأصول ظل ثابتًا إلى حد ما عند 8.5 مليون راند جنوب أفريقي. وعند ترجمة ذلك إلى الدولار الأمريكي، كان هناك انخفاض بنسبة 7٪ في إجمالي الأصول من 537.8 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021 إلى 497.8 مليون دولار أمريكي في نهاية العام، بسبب ضعف العملة خلال العام. انخفضت حسابات العملاء بنسبة 2٪ من 7.6 مليون راند جنوب افريقي إلى 7.5 مليون راند جنوب افريقي، لكن الأصول التشغيلية انخفضت بشكل طفيف بنسبة 3٪ من 7.8 مليون راند جنوب أفريقي في نهاية عام 2021 إلى 7.6 مليون راند جنوب أفريقي. وكان الانخفاض في كل من حسابات العملاء والتمويل والاستثمارات بالدولار الأمريكي أكثر وضوحًا - عند 8٪ حيث وصل السابق إلى 439 مليون دولار أمريكي في نهاية العام، بانخفاض من 479 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021 والأخيرة من 491 مليون دولار

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

سنة التأسيس
1989

9
عدد الفروع

اسم رئيس الوحدة المنصب	الأستاذ/ شبير شوهان عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
العنوان	2 كينغزميد بوليفارد, مكتب كينغزميد بارك, شارع ستولوارت سايملن، ص.ب. 4395, دوربان 4000, جنوب أفريقيا
هاتف	+27 31 364 9000
فاكس	+27 31 364 9001
الموقع الإلكتروني	albaraka.co.za

أمريكي إلى 447 مليون دولار أمريكي. وقد بلغ إجمالي الدخل التشغيلي 336 مليون راند جنوب أفريقي في عام 2022 مقارنة بـ296 مليون راند جنوب أفريقي في عام 2021. ومن حيث الدولار الأمريكي، بلغ إجمالي الدخل التشغيلي لعام 2022 20.6 مليون دولار أمريكي، بزيادة 3٪ من 19.9 مليون دولار أمريكي في عام 2021. وبلغ صافي الدخل التشغيلي للعام الحالي 74.0 مليون راند جنوب أفريقي مقابل 51.3 مليون راند جنوب أفريقي في عام 2021، بزيادة قدرها 44٪. وعند ترجمة ذلك إلى الدولار الأمريكي، نما صافي الدخل التشغيلي 31٪. وبلغ صافي الدخل للعام 52.1 مليون راند جنوب إفريقي، بزيادة قدرها 39٪ عن عام 2021 عندما كان 37.4 مليون راند جنوب أفريقي. وبالدولار الأمريكي، بلغ صافي الدخل للعام 3.2 مليون دولار أمريكي مقارنة بـ2.5 مليون دولار أمريكي في عام 2021، بزيادة قدرها 27٪ .

لقد كان أداء بنك البركة جنوب إفريقيا جيدًا في دعم عملائه أثناء انتشار الوباء عندما قدم أقساطًا مؤجلة لسداد التمويل، مما مكّن بدوره الشركات من العمل دون انقطاع. وبعد الوباء، تتمثل إستراتيجية البنك في توسيع قاعدة عملائه من الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة وبيع العديد من منتجاته. كما يتطلب أيضًا نمو الأصول بحذر، مع مراعاة مقاييس المخاطر بحيث يتم الحفاظ على جودة الأصول. كما يتم أيضًا استهداف شريحة غير المسلمين من السوق لتقديم منتجات منخفضة المخاطر متوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي ستكون جذابة، نظرًا للتقلبات التي تشهدها معظم الأسواق. ويقوم البنك بعملية إعادة هيكلة شبكة فروعه للأفراد والشركات لتشمل الشركات الصغيرة والمتوسطة أيضًا. بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء شراكات في إطار برنامج الولاء البركة مع العلامات التجارية الكبرى للسيارات والأثاث والأجهزة، والأزياء وتمويل المواد الغذائية. جمع البنك في أغسطس 2022، 124 مليون راند جنوب أفريقي (12.2 مليون دولار أمريكي) في صكوك إضافية من الشق الأول، والتي تم الاكتتاب فيها بنسبة 24٪ وساهمت في تعزيز موارده الرأسمالية.

السودان

بنك البركة السودان

اسم رئيس الوحدة المنصب	الأستاذ/ الرشيد عبدالرحمن علي المدير العام
العنوان	برج البركة، ص.ب. 3583، شارع القصر، الخرطوم، السودان
هاتف	+249 187 112 000
فاكس	+249 183 788 585
الموقع الإلكتروني	albaraka.com.sd

يعد السودان اقتصادًا متوسط الحجم وفقًا لمعايير منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويعتمد إلى حد كبير على الزراعة وتكرير النفط المنتج في جنوب السودان. وكما هو الحال في معظم دول العالم، شعر السودان أيضًا بآثار الانكماش الاقتصادي الذي يعاني منه العالم. ومن المتوقع ايضًا أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى أقل من نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بسبب عوامل متعددة بما في ذلك أسعار النفط والغذاء العالمية والمساعدات المالية المعلقة من صندوق النقد الدولي. وتعتبر عائدات تكرير النفط المنتج في جنوب السودان أحد العوامل المخففة إلى حد ما. ومن المتوقع أن يظل التضخم مرتفعًا ولكن يمكن تخفيفه قليلًا بسبب النمو في المعروض النقدي حيث يواصل البنك المركزي تحويل العجز المالي إلى نقود. وكان إنتاج الذهب والمعادن من المحركات التقليدية للنمو، ومن المتوقع أن تحصل الزراعة على دفعة من زيادة الاستثمار الأجنبي، وخاصة من الخليج. انخفضت قيمة الجنيه السوداني خلال العام. ومن المتوقع أن تركز سياسة الحكومة على الانتعاش الاقتصادي وتنفيذ إصلاحات اقتصادية ومالية واسعة النطاق. وإذا تشكلت حكومة انتقالية مدنية، فستدفع صندوق النقد الدولي لاستئناف المساعدة.

ويتمتع بنك البركة السودان بأساسيات قوية ومكانته المتميزة في السوق السوداني. فقد كان أداؤه جيداً بشكل معقول في عام 2022. وانخفض الدخل التشغيلي بنسبة 35٪ خلال العام إلى 15.9 مليار جنيه سوداني مقارنة بـ 11.8 مليار جنيه سوداني في عام 2021 بسبب نمو الدخل من معاملات المرابحة والأصول غير التجارية. وعلى الرغم من الصراعات الاقتصادية، تمكَّن البنك من تقديم خدماته الجيدة، وتكريم عملائه الأوفياء. وارتفع صافي الدخل التشغيلي بنسبة 4٪ من 7.4 مليار جنيه سوداني في عام 2021 إلى 7.7 مليار جنيه سوداني في عام 2022، مثلما فعلت النفقات الإضافية التي قللت جزئيًا من الدخل التشغيلي. وبلغ صافي الدخل للعام 5.5 مليار جنيه سوداني مقابل 5.4 مليار جنيه سوداني في عام 2022، بزيادة قدرها 3٪. كما شهد إجمالي الأصول انخفاضًا بنسبة 16٪ في نهاية عام 2022 عند 111.3 مليار جنيه سوداني مقارنة بـ132.4 مليار جنيه سوداني في نهاية عام 2021. وبالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي أثرت على الأعمال التجارية، انخفضت ودائع العملاء بنسبة 1٪ من 82.2 مليار جنيه سوداني في عام 2021 إلى 81.3 مليار جنيه سوداني في عام 2022. ومع ذلك، تمكَّن البنك من استخدام جزء من السيولة لديه في بناء أصول المرابحة والأصول المتاحة للبيع التي زادت أصولها التشغيلية بنسبة 14٪ من 50 مليار جنيه سوداني في نهاية العام الماضي إلى 57.3 مليار جنيه سوداني في نهاية عام 2022. ومن حيث عملة الدولار الأمريكي، انخفض إجمالي الأصول بنسبة 34٪ من 293.2 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021 إلى 192.1 مليون دولار أمريكي، ويرجع الانخفاض إلى ترجمة الجنيه السوداني الأضعف في نهاية العام. وقد بلغ إجمالي الدخل التشغيلي للعام 27.5 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 5٪ مقارنة مع 26.1 مليون دولار أمريكي في عام 2021. وبلغ صافي الدخل التشغيلي 13.3 مليون دولار أمريكي مقارنة بـ 16.4 مليون دولار أمريكي، (بانخفاض قدره 19٪). كما بلغ صافي الدخل لعام 2022 9.5 مليون دولار أمريكي، (بانخفاض قدره 20٪) مقارنة بـ 11.9 مليون دولار أمريكي في عام 2021.

لقد نجا البنك باستمرار من الأزمات الاقتصادية والسياسية التي عصفت بالبلاد خلال السنوات القليلة الماضية وحافظ على مكانته الخاصة. فقد اتُّخذت العديد من المبادرات الإستراتيجية خلال العام لتعزيز رقمنة العمليات والإجراءات للمساعدة في خفض التكاليف وكذلك خدمة العملاء بشكل أكثر كفاءة. ويقدم البنك مجموعة متنوعة من المنتجات، بعضها بنكهة التكافل، لعملائه من الأفراد من أجل حماية الدخل، وتمويل التعليم، ومساعدة سداد الرهن العقاري، والتغطية الطبية، وتمويل الحج والعمرة، ومنتج استثماري "تمويل البركة المميز".

(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

المغرب

بنك التمويل والإنماء

سنة التأسيس
2017

5
عدد الفروع

اسم رئيس الوحدة المنصب	الأستاذة/ ياسمينة كيلالي المدير العام بالإنابة
العنوان	157، شارع الحسن الثاني، الدار البيضاء، 20000، المغرب
هاتف	+212 5 20 51 51 51
الموقع الإلكتروني	btibank.ma

تشهد المملكة المغربية زيادة تدريجية في الخدمات السياحية التي تزودها بإيرادات معززة، وهناك اهتمام متزايد من قبل المستثمرين بمشاريع الطاقة المتجددة. وتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي بسبب ضعف موسم الزراعة وتأثير الحرب في أوكرانيا على أسعار السلع العالمية، مما قد يؤدي بدوره إلى إضعاف الطلب المحلي والأوروبي. ومع ذلك، من المتوقع أن ينتعش هذا بمجرد انتعاش قطاع الزراعة والنشاط السياحي. ومن المتوقع أيضًا أن تركز سياسة الحكومة قصيرة المدى على تحديات تكلفة المعيشة التي نشأت عن مشاكل سلسلة التوريد العالمية وضعف الحصاد خلال العام. وقد أعلنت الحكومة، في وقت سابق من العام، زيادة بنسبة 5٪ في الحد الأدنى الوطني للأجور وزيادة بنسبة 10٪ في الأجور اليومية للعمال الزراعيين. ومن المتوقع على المدى الطويل، إعطاء الأولوية لمشاريع البنية التحتية الكبيرة، بما في ذلك البنية التحتية للمياه لمعالجة ندرة المياه، وخاصةً في مجال الطاقة المتجددة في محاولة لتحقيق أهداف الاستدامة. واعتبارًا من نهاية عام 2021، وفرت التجديدات حوالي 40٪ من كهرباء الدولة. كما حافظ المغرب على علاقة قوية مع صندوق النقد الدولي، بعد أن أبرم ترتيبًا احترازيًا وسيولة بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي في عام 2020، تم سداد 935 ألف دولار منها في أوائل عام 2021، قبل الموعد المحدد.

وبلغ إجمالي أصول البنك 610.7 مليون درهم مغربي بنهاية العام، [بزيادة قدرها 16 ٪ عن 524.9 مليون درهم بنهاية عام 2021. وزادت حسابات العملاء بنسبة 32٪ من 284.8 مليون درهم مغربي في نهاية 2021 إلى 374.9 مليون درهم مغربي في نهاية 2022، تقديرًا لنمو سوق الصيرفة الإسلامية في المغرب. كما زادت الأصول التشغيلية بنسبة 10٪ من 323.7 مليون درهم مغربي بنهاية عام 2021 إلى 356.3 مليون درهم مغربي بنهاية عام 2022. وقد تعرض الدرهم المغربي لحالة ضعف خلال العام، وبالتالي من حيث الدولار الأمريكي، أرتفع إجمالي الأصول بنسبة 3 ٪ فقط من 56.8 مليون دولار أمريكي إلى 58.3 مليون دولار أمريكي في نهاية العام. أظهرت حسابات العملاء زيادة بنسبة 16٪ لتصل إلى 35.8 مليون دولار أمريكي مقارنة بـ30.8 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021. وانخفضت الأصول التشغيلية بنسبة 3٪ من 35.0 مليون دولار أمريكي إلى 34.0 مليون دولار أمريكي اعتبارًا من نهاية العام. كما بلغ إجمالي الدخل التشغيلي للعام 1.3 مليون دولار أمريكي، بإرتفاع قدره 11٪ من 1.1 مليون دولار أمريكي. وبلغ صافي الخسارة لهذا العام 3.3 مليون دولار أمريكي، مقارنة بـ4 مليون دولار أمريكي في عام 2021.

علاوةً على ذلك، فقد ركز البنك، خلال العام، على بناء علاقات مؤسسية وإقامة علاقات جديدة من أجل تطوير مكانة في السوق. وتم تقديم منتجات جديدة: التأمين التكافلي للوفاة/ العجز والتأمين التكافلي متعدد المخاطر للمباني للتأمين ضد مخاطر الحريق والانفجار وأضرار المياه وتلف الزجاج والكوارث الطبيعية. أما داخليًا، فقد حسَّن البنك الإجراءات المتعلقة بقانون الامتثال الضريبي على الحسابات الخارجية ("FATCA")، ولوائح اعرف عميلك ("KYC") ومكافحة غسيل الأموال ("AML")، أثناء انضمام العميل.

وافقت مجموعة البركة على بيع حصتها البالغة 43.65٪ في بنك التمويل والإنماء ش.م («BTI Bank») إلى بنك إفريقيا ، الشريك المحلي للمجموعة والمساهم الرئيسي في البنك. وقد حصلت الصفقة - التي تخضع لموافقات الجهات الرقابية المحلية في المغرب - على موافقة مصرف البحرين المركزي.

(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

لبنان

بنك البركة لبنان ش.م.ل

سنة التأسيس
1991

3
عدد الفروع

اسم رئيس الوحدة المنصب	الأستاذ/ معتصم محمصاني عضو مجلس الإدارة والمدير العام
العنوان	شارع جوستنيان, مبنى باك الطابق 12, الصنائع، جانب غرفة التجارة والصناعة, بيروت، لبنان
هاتف	+961 1 478061/5
فاكس	+961 1 748061 ext 700
الموقع الإلكتروني	al-baraka.com

واجه لبنان تحديات هائلة على مدى السنوات القليلة الماضية، إلا أنها تفاقمت من جراء تداعيات الوباء وأثر على تباطؤ النمو الاقتصادي، فضلًا عن آثار ارتفاع أسعار النفط والسلع الأساسية، ومشاكل سلسلة التوريد العالمية. وقد تعرض الاقتصاد اللبناني للانكماش بنحو 40٪ منذ 2018 حتى 2021، ومن المتوقع أن يستمر في الانكماش بسبب الأزمات المالية والموازنة والديون والعملة. وقد أصبح متوسط التضخم غاية في الارتفاع، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى عوامل دفع التكلفة. ومن المتوقع أن يتسع العجز التجاري بشكل حاد من حيث القيمة الاسمية بسبب زيادة الواردات التي يمكن أن تتضاءل بسبب نقص العملات الأجنبية. وستكون الموافقة البرلمانية على خطة التعافي الاقتصادي، واستراتيجية إعادة تأهيل القطاع المالي وتنفيذ هذه التدابير أساسية لإطلاق الدعم المالي الدولي، بما في ذلك حزمة دعم بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي من صندوق النقد الدولي التي تم الاتفاق عليها في وقت سابق.

وضع مصرف لبنان المركزي بنك البركة لبنان تحت إدارته في نوفمبر 2022.

(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

ليبيا

مجموعة البركة - مكتب تمثيلي

سنة التأسيس
2011

كانت ليبيا، وهي تعتمد على المحروقات التي تمثل أكثر من 90٪ من الإيرادات المالية، تعاني من صراع سياسي على مدى السنوات العديدة الماضية. وفي حين أنه سيكون هناك انكماش مؤقت في الاقتصاد، فإن المستقبل يعد بأن يكون مشرقًا إذا خفت التوترات السياسية.

ويعتبر مكتبنا التمثيلي في الدولة منارة لبناء العلاقات مع جميع الشركات التابعة لنا في العديد من البلدان التي نعمل فيها، لتوليد الفرص في تمويل التجارة والأعمال الأخرى ذات الصلة. وبمجرد خروج البلاد من حالة عدم الاستقرار الحالية، فهناك ميل للعمل على نمو الأعمال التجارية.

الاسم المنصب	الأستاذ/ محمد الخازمي رئيس المكتب التمثيلي
العنوان	برج طرابلس، برج رقم 1, الطابق 14، مكتب رقم 144, ص.ب. 93271, طرابلس، ليبيا
هاتف	+218 (21) 3362311 / +218 (21) 3362310
فاكس	+218 (21) 3362312
الموقع الإلكتروني	albaraka.com
البريد الإلكتروني	admin@albarakabank.ly

(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

حوكمة الشركات

حوكمة الشركات

تعتبر المجموعة أن اعتماد سياسة حوكمة شركات وثقافة إدارة مخاطر منضبطة شرطًا أساسياً لضمان الادارة الفعالة للمجموعة لتحقيق عوائد مالية قوية ومستدامة وإضافة مزيداً من القيمة للمساهمين. إن تبني والمحافظة على أعلى مستوى من حوكمة الشركات وإدارة المخاطر، من خلال المراجعة المتواصلة والفعالة، هو المفتاح لبناء شركة مسؤولة تتمتع بأخلاقيات قوية. وقد كان ذلك ضرورياً لتأسيس بنية حوكمة قوية يتم بموجبها وبشكل واضح تحديد وفصل الوظائف والأدوار والمسؤوليات بين مجلس الادارة ولجان مجلس الادارة والادارة التنفيذية ومسؤولي وموظفي الشركة.

مجلس الادارة

إن مجلس الإدارة («المجلس») هو المسؤول عن وضع استراتيجية عمل وأولويات المجموعة والإشراف عليها، وهومسؤول كذلك عن وضع السياسات على أعلى مستوى وإدارة المجموعة بشكل عام، ويكون مسؤولاً أمام المساهمين عن الاداء المالي والتشغيلي للمجموعة. كما أنه مسؤول عن زيادة وتخصيص راس المال، ومراقبة الإدارة التنفيذية ومتابعة أدائها لعمليات المجموعة، واتخاذ القرارات التي تخص الأعمال المهمة، وزيادة قيمة حقوق المساهمين على المدى الطويل. ويقوم المجلس بالتأكد من قيام المجموعة بإدارة المخاطر بشكل فّعال من خلال الموافقة على ومتابعة مستوى المخاطر المقبولة للمجموعة والتهديدات الاستراتيجية طويلة المدى لأعمال المجموعة وحمايتها منها.

يكون مجلس الإدارة مسؤول أيضاً، ضمن أمور اخرى، عما يلي:

- وضع أهداف وغايات المجموعة وإعادة تقييمها بشكل دوري؛
- وضع السياسات اللازمة لتحقيق أهداف وغايات المجموعة؛
- وضع هيكل ومسؤوليات الادارة ومراجعتها بصورة منتظمة ومراقبة فاعلية الادارة التنفيذية بما في ذلك مراقبة قدرتها على تخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات؛
- مساءلة الادارة التنفيذية عن النتائج؛
- وضع سياسات وإجراءات مناسبة لعملية الموافقة على الميزانيات التقديرية ومراجعة الاداء مقارنة بالأهداف المحددة في الميزانية التقديرية وبمؤشرات الأداء الرئيسية؛
- التّحقق من وضع إطار عام وفعال وشامل وشّفاف لحكومة الشركات؛
- وضع والموافقة على سياسات وإجراءات مناسبة لضمان الامتثال بالسلوك الأخلاقي وبالقوانين والأنظمة ومعايير التدقيق والمحاسبة وسياسة حوكمة الشركات للمجموعة؛
- التأكد من أن عمليات المجموعة ووحداتها التابعة مدعومة ببيئة مراقبة مناسبة، أي أن تكون لدى وظائف وأقسام الامتثال وإدارة المخاطر والرقابة المالية وإعداد التقارير موارد مناسبة وهياكل ملائمة؛
- التحقق من أن عمليات المجموعة مدعومة بنظام تقنية معلومات فعال ومتكامل ويمكن الاعتماد عليه؛
- التأكيد على وإبلاغ الادارة التنفيذية بأهمية قيام التدقيق الداخلي في المجموعة وفي وحداتها التابعة بمراجعات دورية لآليات الضبط الداخلية وتفعيل إجراءات لتعزيز التدقيق الداخلي واتخاذ تدابير تصحيحية سريعة وفّعالة لمعالجة ما قد تكشفه أ عمال التدقيق؛
- الموافقة على شطب التسهيلات الائتمانية والاستثمارات، حين يكون ذلك مطلوبا، وفقاً لسياسات وإجراءات المجموعة؛
- ضمان تنفيذ برنامج مكافحة الرشوة والفساد («برنامج إيه بي سي») في جميع أنحاء المجموعة؛
- الموافقة على الاستثمارات الاستراتيجية التي تقوم بها المجموعة ووحداتها التابعة؛
- رصد ومتابعة احتمال نشوء تضارب مصالح ومنع المعاملات غير السليمة مع الأطراف ذات الصلة؛
- الموافقة على أي معاملات جوهرية خارج النسق الاعتيادي لأعمال المجموعة أو التي تتجاوز حدود صلاحيات الموافقة المفوض بها إلى الادارة التنفيذية؛
- ضمان اعداد بيانات مالية تعبر بدّقة عن الوضع المالي للمجموعة، وذلك على أساس منتظم وثابت والتأكد من المراجعة والموافقة على البيانات المالية الدورية والتقارير والموافقة عليها ونشرها؛
- الموافقة على جميع التغييرات المهمة في السياسات المحاسبية وسياسات إعداد التقارير للمجموعة؛
- ضمان الامتثال في جميع الاوقات بجميع المعايير الشرعية والمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)؛
- التأكد من أن مجموعة البركة لديها دليل سلوك معتمد للموظفين وأن يتم الامتثال بشكل تام لهذا الدليل في جميع الاوقات؛
- التأكد من أن بيئة المراقبة والانضباط تحافظ على السرية اللازمة لمعلومات العملاء وصون وحماية حقوق وأموال العملاء بشكل مناسب؛
- ضمان تحقيق أهداف المجموعة المتعلقة بتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية؛
- تنظيم عقد اجتماعات الجمعية العمومية والمساهمين واعداد جداول الأعمال الخاصة بها؛
- ضمان المعاملة العادلة والمنصفة لجميع حاملي الاسهم، بما في ذلك مساهمي الأقلية؛
- التأكد من وجود تمثيل للمرأة في مجلس إدارة المجموعة وفقاً لتوجيهات وزارة الصناعة والتجارة والإفصاح في تقرير الحوكمة لكل سنة مالية عن النسبة المئوية لعضوية مجلس الإدارة مصنفة وفقاً للأصول المرعية بحسب الجنس عن أي نقص التمثيل أو التمثيل الناقص لأي جنس)، أو عدم الامتثال للتوجيهات بأي شكل من الأشكال؛ و
- القيام بأي مهام أو وظائف يطلب من مجلس الادارة القيام ُبها بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها.

اثناء مراجعته المنتظمة لاستراتيجية المجموعة، يقوم المجلس باستعراض خطط أعمال المجموعة ومستوى المخاطر التي تنطوي عليها هذه الخطط، ويقّيم مدى كفاية رأس المال لدعم مخاطر الأعمال للمجموعة ويضع أهداف الأداء ويشرف على المصاريف الرأسمالية الكبرى والتصرف في الاستثمارات والاستحواذات.

تقع على عاتق مجلس الادارة المسؤولية العامة عن نظام الرقابة الداخلية للمجموعة وفاعليته وعن تعريف وتطبيق معايير المساءلة التي تمّكن الادارة التنفيذية من تحقيق أهداف مجموعة البركة. ويتحقق المجلس من أن الأطر العامة للنظم واجراءات المراقبة وهيكلية المجلس والهيكل التنظيمي للمجموعة جميعها مناسبة لأعمال المجموعة والمخاطر المرتبطة بها، كما يقوم بشكل منتظم بتقييم الأطر العامة للنظم وإجراءات المراقبة لهذه الغاية. وتوجد في البنك إجراءات معتمدة مستمرَة لتشخيص وتقييم وإدارة المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة، وتتم مراجعة هذه الإجراءات بانتظام من قبل المجلس. وينص نظام المجموعة للرقابة الداخلية على وجود توثيق متسلسل يمكن مراجعته والتحقق منه

لأغراض المساءلة وتحديد المسؤولية يطبق على جميع عمليات البنك. وقد صمم هذا النظام لضمان فاعلية وكفاءة العمليات والامتثال لجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وهو يهدف الى إدارة المخاطر بشكل يمكن معه تجّنب حدوث أخطاء كبيرة او خسائر جسيمة أو عمليات احتيال.

في إطار الوفاء بمسؤوليته عن ضمان الحوكمة الفعالة في جميع الأمور المتعلقة بمجموعة البركة، وضع مجلس الادارة سياسة امتثال مكتوبة للتأكد من امتثال المجموعة لجميع القوانين والأنظمة واللوائح؛ ولا سيما تلك الصادرة من مصرف البحرين المركزي والهيئات الرقابية والتنظيمية المحلية الأخرى. مجلسُ الإدارة مسؤوّل أيَضا عن الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية في مزاولة الأنشطة والأعمال التجارية ويتوقع من جميع الموظفين والمديرين والأشخاص المرتبطين بالمجموعة الالتزام بالسياسات والقوانين بما في ذلك تلك المنصوص عليها في قانون العقوبات البحريني. لقد فوض مجلس الإدارة مسؤولية مراقبة الامتثال الى الرئيس التنفيذي للمجموعة. يتم تنفيذ هذه المسؤولية من خلال دائرة امتثال مخصصة لهذا الغرض ولديها تفويض يغطي جميع جوانب الامتثال بما في ذلك: صياغة سياسات وإجراءات عمل فعالة لإدارة مخاطر الامتثال للمجموعة؛ مساعدة الادارة التنفيذية والموظفين في إدارة المخاطر؛ تقديم المشورة فيما يتعلق بالقوانين والأنظمة واللوائح ومعايير الامتثال المعمول بها؛ نشر وتعميم سياسات الامتثال وتوفير مبادئ توجيهية لموظفي مجموعة البركة؛ ضمان وجود منهج عمل فعال للامتثال؛ تقديم تقارير دورية الى مجلس الادارة فيما يتعلق بضوابط الامتثال؛ وضع ضوابط وأطر عمل فعالة وسياسات قوية بشأن "اعرف عميلك" (كيه واي سي)، ومكافحة غسل الأموال (ايه ٍ ام إل) وبرنامج مكافحة الرشوة والفساد ("برنامج اي بي سي"). تعمل مجموعة البركة وباستمرار على تعزيز إطار الامتثال الخاص بها وإطار الامتثال لكل وحدة من وحداتها التابعة لها.

وقد وضع مصرف البحرين المركزي في أكتوبر2010 متطّلبات جديدة يجب الالتزام بها من قبل جميع الشركات المرّخص لها بموجب المجلدين 2 و6 من (لائحة الضوابط الرقابية على أعلى مستوى) من (كتاب القواعد) فيما يتعلق بمبادئ حوكمة الشركات. وتتماشى هذه المتطلبات مع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق حوكمة الشركات الصادر من وزارة الصناعة والتجارة في مملكة البحرين، ومع أفضل المعايير الدولية لممارسة حوكمة الشركات التي وضعتها هيئات عالمية مثل لجنة بازل للإشراف المصرفي بالإضافة إلى ضوابط، وسياسات مستويات الادارة العليا ذات العلاقة. وفي عام 2014 أدخل مصرف البحرين المركزي المزيد من المتطّلبات التي تتعّلق بالمكافآت للأشخاص الذين لديهم صلاحية الاعتماد والآخذين مخاطر حقيقية (انظر أدناه)، وقد تم ّ اعتماد هذه المتطّلبات من قبل مجموعة البركة. وتقوم المجموعة بإجراء تقييمات داخلية سنوية مفصلة للتأكد من الامتثال لهذه المتطلبات وتضع خطوات محددة لمعالجة أي قصور يتم التعرف عليه. وتتم إحاطة كّل من مصرف البحرين المركزي، ومساهمي المجموعة ومجلس الادارة والادارة التنفيذية علما بشكل تام بأي قصور كهذا إن وجد والخطوات التي يتم اتخاذها لمعالجته.

كما تقوم مجموعة البركة باستمرار بالتحّقق من أن مساهمي الأقلية في المجموعة ممثلون تمثيلاً جيداً في مجلس الإدارة عن طريق أعضاء مجلس الادارة المستقلين (الذين يشكلون غالبية أعضاء مجلس الادارة) الذين تكون لديهم مسؤولية اضافية في حماية حقوق مساهمي الأقلية.

يجتمع مجلس الادارة بانتظام (أربع مرات في السنة على الأقل) وله جدول رسمي بالأمور التي يختص ّ بها، مع الأخذ في الاعتبار الجوانب الأساسية من شؤون المجموعة التي تحال إليه لاتخاذ قرارات بشأنها. ويقوم المجلس بمراجعة استراتيجية المجموعة وخططها المالية وجميع التغييرات الجوهرية المقترحة في سياسات المجموعة وهيكلها وتنظيمها وينظر في التقارير المرفوعة له عن عمليات المجموعة (مع التركيز على التطوير التنظيمي وإدارة المخاطر وتطوير تقنية المعلومات) وأداء الادارة التنفيذية. ويحضر أعضاء مجلس الإدارة جميع اجتماعات المجلس كّلما أمكن، وفي كل الأحوال يجب الا يقل عدد الاجتماعات التي يحضرها العضو عن 75 ٪ من مجموع الاجتماعات في أي سنة، كما يقوم الاعضاء بالتواصل غير الرسمي فيما بينهم في الفترات التي تفصل بين الاجتماعات.

ورئيس مجلس الإدارة هو المسؤول عن قيادة المجلس وعن اداء المجلس لوظيفته بكفاءة، ويتأكد من استلام جميع أعضاء المجلس جدول الأعمال ومحاضر الاجتماعات السابقة ومعلومات أساسية خطية قبل كل اجتماع من اجتماعات المجلس، وفيما بين الاجتماعات عند الضرورة. ويتم تزويد المجلس ولجانه بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب لتمكينهم من القيام بمسؤوليتهم على أكمل وجه. وفي هذا الخصوص، يحّق لمجلس الإدارة ولجانه وجميع أعضائه بصورة فردية الاتصال بالإدارة التنفيذية والاستشاريين القانونيين الخارجيين أو غيرهم من الاستشاريين والمستشارين المختصين على نفقة المجموعة، وبسكرتير المجلس الذي عليه التأكد من الامتثال بإجراءات المجلس وباللوائح والأنظمة المعمول بها. ويشجع المجلس مشاركة أعضاء الادارة التنفيذية في اجتماعات المجلس إذا ما كان ذلك مناسبا فيما يتعلق بالمسائل التي يتداولها المجلس، وحيثما يرى الرئيس التنفيذي للمجموعة ضرورة معرفة الادارة التنفيذية بأمر ما يتم ّ تداوله في المجلس.

وبموجب النظام الأساسي لمجموعة البركة يتكون مجلس الإدارة مما لا يقل عن خمسة اعضاء ولا يزيد عن خمسة عشر عضواً. ويشغل أعضاء مجلس الادارة مناصبهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ومع ذلك يجوز تمديد مدة الولاية بناء على طلب المجلس لفترة لا تزيد عن ستة شهور على أن يتم ّ الحصول على موافقة وزير الصناعة والتجارة في البحرين على ذلك.

ولا يوجد حد اقصى للسن التي يجب عندها على عضو مجلس الادارة التقاعد من المجلس. وتنتهي عضوية عضو المجلس بانتهاء مدة ولايته/ ولايتها أو بناًء على قرار من المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية، أو نتيجة لأحدى أحداث أو ظروف محددة أو أكثر، وتشمل هذه ما يلي:

- اكتشاف أّن التعيين الأصلي للعضو كان مخالًفا لأحكام قانون الشركات التجارية أو النظام الأساسي لمجموعة البركة؛
- إذا خالف العضو أياً من شروط التأهل المشار إليها في المادة 173 من

حوكمة الشركات (تتمـــــة)

قانون الشركات التجارية؛

- سوء استغلال عضو لمنصبه كعضو مجلس ادارة في القيام بعمل منافس لعمل مجموعة البركة، أو إذا تسبب في ضرر فعلي لها؛
- إخفاق العضو في حضور ثلاثة اجتماعات متتالية لمجلس الادارة دون عذر مشروع يتم إبلاغ المجلس به خطيا؛
- إذا استقال العضو أو انسحب من منصبه، شريطة أن تتم الاستقالة في الوقت المناسب، وإلا فإنه سيكون مسؤولاً عن دفع تعويضات لمجموعة البركة؛
- وفاة أحد الأعضاء
- إذا تقّلد العضو منصباً آخر يتقاضى عنه مكافآت غير تلك التي قد يقررها مجلس الإدارة من وقت لآخر، بسبب الطبيعة التنفيذية لواجباته.

وعند الإعلان عن طلب تقديم ترشيحات لمنصب عضو مجلس إدارة للحلول محّل أعضاء مجلس الإدارة الذين ستنتهي مدة السنوات الثلاثة المقررة لعضويتهم، يجب تقديم طلبات الترشيح هذه إلى أمانة سر المجلس ضمن الوقت المحدد في الإعلان، ثم إلى لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة للمجلس لرفع توصياتها إلى مجلس الادارة.

وكجزء من عملية الترشيح، يجب ان يكون كّل ترشيح متوافقًا مع القواعد واللوائح المحلية ويجب تقديمه إلى مصرف البحرين المركزي لضمان الامتثال بمتطّلبات (المناسبة والملائمة) لمصرف البحرين المركزي. ويتم بعد ذلك تقديم أسماء كافة الأفراد المرشحين الذين وافق عليهم مصرف البحرين المركزي إلى المساهمين في اجتماع الجمعية العامة المقبل لإجراء عملية التصويت والانتخاب. وتجرى انتخابات أعضاء مجلس إدارة المجموعة وفًقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية والنظام الاساسي لمجموعة البركة. وتماشيا مع ممارسات حوكمة المؤسسة، توجد خطة خلافة للإدارة التنفيذية. ويتم مراجعة هذه الخطة بصورة سنوية وتقدم لمصرف البحرين المركزي.

ويستلم كل عضوٌ جديد ينتخب لمجلس الإدارة خطاب تعيين خطّي يوّضح الصلاحيات والواجبات والمسؤوليات لذلك العضو وغير ذلك من شروط التعيين ذات الصلة.

يتألف مجلس الإدارة، كما في 31 ديسمبر 2022، من ثلاثة عشر عضواً ممّن يتمتعون بخلفيات وخبرات مختلفة، وهم مسؤولون فرادى ومجتمعين عن أداء مسؤوليات المجلس وعن الحكم على الأمور باستقلالية وموضوعية. ولا توجد لأي عضو فرد او مجموعة من اعضاء مجلس الادارة صلاحيات مطلقة لاتخاذ القرار أو الهيمنة على عملية اتخاذ القرار في المجلس. إن غالبية أعضاء مجلس الادارة هم إما أعضاء غير تنفيذيين أو مستقلين تماماً عن الادارة التنفيذية، كما انّ كّل منهم مسؤول بشكل فردي عن التمّعن في ومساءلة قرارات وأداء الادارة التنفيذية. ويشغل منصب رئيس مجلس الادارة ومنصب نائب رئيس مجلس الادارة ومنصب الرئيس التنفيذي للمجموعة أعضاء مختلفون وللرئيس التنفيذي للمجموعة مسؤوليات منفصلة محددة بشكل واضح. ويتم تقييم حجم وتركيبة مجلس الادارة ولجانه بصورة منتظمة، بينما يتم بشكل سنوي تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة بصورة فردية فيما يتعلق بفاعليتهم ومساهمتهم واستقلاليتهم على ضوء المصالح المفصح عنها والسلوك. كما تتم مراجعة استقلالية او عدم استقلالية الاعضاء بشكل سنوي.

وتتم مكافأة جميع أعضاء مجلس الادارة فقط عن طريق المكافأة السنوية إلى جانب بدل الحضور الذي يدفع لعضو مجلس الادارة عن كل اجتماع يحضره، بالإضافة إلى تعويض مصاريف السفر، حسب مقتضى الحال استناداً إلى سياسة مخصصات ومكافآت أعضاء مجلس الادارة المعتمدة. وقد اعتمد مجلس الادارة مدونة رسمية للسلوك والأخلاق المهنية تطبق على أعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية والمسؤولين الموّظفين والوكلاء والمستشارين وأي شخص اخر يمثّل أو يتصرف بالنيابة عن المجموعة. ويمكن الرجوع إلى تفاصيل المدونة في قسم الافصاحات العامة الإضافية من هذا التقرير.

وتماشياً مع الممارسات العالمية وكتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي، قام المجلس بتبني إجراءات حوكمة الشركات لضمان حماية مصالح المساهمين، بما في ذلك تعيين أكثر من ثلث الاعضاء كمستقلين في المجلس حسب تعريف مصطلح (مستقلين) في كتاب قواعد مصرف البحرين المركزي.

اعتباراً من 31 ديسمبر 2022، كان مجلس إدارة مجموعة البركة، بما في ذلك التصنيف حسب الجنس وفقاً لتوجيهات وزارة التجارة والصناعة (لمزيد من التفاصيل حول تكوين مجلس الإدارة، يرجى الرجوع إلى الصفحة رقم 6 من هذا التقرير):

الأعضاء غير التنفيذيين

1. الشيخ عبدالله صالح كامل – الرئيس
2. الأستاذ توفيق شاكر مفتي
3. الأستاذ فهد عبدالله عبد العزيز الراجحي

الأعضاء المستقلين

1. الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي – نائب الرئيس
2. الدكتور جهاد النقلة
3. الدكتور خالد عبدالله عتيق
4. الاستاذة داليا حازم خورشيد
5. الدكتور زياد أحمد بهاء الدين
6. الأستاذ سعود صالح الصالح
7. الدكتور محمد المنصف شيخ روحه
8. الأستاذ ناصر محمد النويس

أعضاء تنفيذيون

1. الأستاذ حسام بن الحاج عمر - الرئيس التنفيذي للمجموعة
2. الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي

التمثيل الكلي للجنسين في مجلس الإدارة

31 ديسمبر 2022: الذكور 92.3٪ / الإناث 7.7٪

31 ديسمبر 2021: الذكور 92.3٪ / الإناث 7.7٪

لجان مجلس الادارة

لقد قام المجلس بتشكيل عدد من اللّجان التابعة له ويتمّ تعيين أعضائها من بين أعضاء المجلس وقد تم تفويض مسؤوليات محددة لكل لجنة من هذه اللّجان.

إن لجان المجلس الرئيسية هي كما يلي (كما في 31 ديسمبر 2022):

اللّجنة التنفيذية لمجلس الادارة

يرأس اللّجنة التنفيذية الشيخ عبداللّه صالح كامل (عضو غير تنفيذي) وتضم في عضويتها الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي (نائب الرئيس، عضو مستقل)، والأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي (عضو تنفيذي)، الأستاذة داليا حازم خورشيد (عضو مستقل) والدكتور زياد أحمد بهاءالدين (عضو مستقل)، والأستاذ حسام بن الحاج عمر - الرئيس التنفيذي للمجموعة (عضو تنفيذي). وتضم اللجنة التنفيذية ما لا يقل عن أربعة أعضاء مجلس ادارة وتجتمع أربع مرات في السنة على الأقل. وقد قام مجلس الادارة بتفويض اللّجنة التنفيذية بموجب نظام داخلي رسمي معتمد من قبلها بمسؤولية تقديم توصيات إلى المجلس، لغرض الحصول على موافقة المجلس، فيما يتعلّق بالاستراتيجيات العامة وخّطة العمل للمجموعة، وفيما يتعلق بأي تغيير جوهري عليها، أو أي تغيير كبير في رأس مال المجموعة أو في هيكلها التنظيمي أو أصولها أو استثماراتها.

لجنة الترشيحات والمكافآت

يرأس لجنة الترشيحات والمكافآت الأستاذ سعود صالح الصالح (عضو مستقل) وتضم في عضويتها الأستاذ فهد عبداللّه الراجحي (عضو غير تنفيذي) والدكتور محمد المنصف شيخ روحه (عضو مستقل). وتعمل اللّجنة وفقًا لنظام داخلي رسمي معتمد من قبلها وتجتمع اللّجنة مرتين في السنة على الأقل وتنظر في جميع العناصر الأساسية لسياسة المكافآت، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، الموافقة على مكافآت اعضاء مجلس الادارة بناء على انتظام حضورهم اجتماعات المجلس واجتماعات اللّجان. كما توصي لمجلس الادارة بمستويات المكافآت لفريق الادارة التنفيذية والموظفين الآخرين في مجموعة البركة وفقاً لهيكلة حوافز معتمدة مرتبطة بالأداء.

وتقوم اللّجنة بإجراء تقييم سنوي لأداء المجلس ولجان المجلس والرئيس التنفيذي للمجموعة. وعندما تتم مناقشة مسائل ترتبط بمصلحة شخصية لعضو في اللّجنة، ينسحب ذلك العضو من الاجتماع ويمتنع عن التصويت. ان اللّجنة مسؤولة عن تحديد الأشخاص المؤهلين لأن يصبحوا أعضاء مناسبين في مجلس الادارة أو الرئيس التنفيذي للمجموعة او المراقب المالي او سكرتير الشركة وأي مسؤولين تنفيذيين آخرين (باستثناء تعيين رئيس التدقيق الداخلي) وتقديم توصيات بذلك. كما أنها مسؤولة أيضاً عن تأهيل وتثقيف وتوجيه أعضاء مجلس الادارة الجدد وتنظيم ندوات وبرامج تدريبية اخرى من وقت لآخر لأعضاء المجلس.

لجنة مجلس الادارة للتدقيق

يرأس لجنة مجلس الادارة للتدقيق الدكتور خالد عبداللّه عتيق (عضو مستقل)، وتضم في عضويتها الأستاذ فهد عبداللّه الراجحي (عضو غير تنفيذي)، الدكتور جهاد النقلة (عضو مستقل) والأستاذ ناصر محمد النويس (عضو مستقل) والأستاذ توفيق شاكر مفتي (عضو غير تنفيذي). ويحكم عمل اللّجنة نظام داخلي رسمي مكتوب وافقت عليه اللّجنة واعتمده مجلس الادارة. وتجتمع اللّجنة رسميًا أربع مرات في السنة على الأقل، ويحضر مدقق الحسابات الخارجي اجتماعا واحداً من هذه الاجتماعات على الأقل في كل سنة. علاوة على ذلك، يكون لمدقق الحسابات الخارجي اتصال غير محدود مع لجنة مجلس الادارة للتدقيق والحوكمة ورئيسها طوال السنة.

وقد قام مجلس الادارة بتكليف لجنة التدقيق بمسؤولية تأمين وجود نظام فعال للتدقيق الداخلي وبيئة رقابية داخلية مستمرة ونظام جيد للمحاسبة والرقابة المالية. وتقوم اللّجنة بإنجاز ذلك عن طريق مراجعة منتظمة لتقارير التدقيق الداخلي وخطابات المدققين الخارجيين وتقارير زيارات التفتيش التي تقوم بها المصارف المركزية وكذلك للسياسات والممارسات المحاسبية والمالية والإبلاغ المالي وضوابط وإجراءات الإفصاح للمجموعة ومدى كفاية وفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية في المقر الرئيسي للمجموعة ووحداتها التابعة. وتختص اللّجنة بالنظر في جميع الأمور التي تتعلق بالرقابة المالية وإعداد التقارير المالية، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي ونطاق ونتائج عمليات التدقيق، وإدارة المخاطر، والامتثال بالمتطلبات الرقابية والقانونية والمعايير المحاسبية. كما تقوم اللّجنة بالنظر في خطط التدقيق السنوية والموافقة عليها وضمان التنسيق بين المدّققين الخارجيين والداخليين ومراقبة استقلالية ومؤهلات وفاعلية وأداء المدّققين الخارجيين وتقوم برفع توصيات الى مجلس الإدارة فيما يتعلق بتعيين وإنهاء عقود المدّققين الخارجيين وتحديد مكافآتهم وتعيين رئيس دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة.

تقوم اللّجنة باستعراض البيانات المالية السنوية والفصلية للمجموعة والتوصية لمجلس الادارة باعتمادها كما تقوم بمراجعة كفاية المخصصات واي تقارير لمستشارين خارجيين فيما يتعلّق بمهام طلب تقصي او تقديم مشورة محددة.

وتقوم اللّجنة بتأمين وجود نظم رقابة مناسبة لأعمال المجموعة وللمعلومات التي يحتاجها مجلس الادارة، بما في ذلك نظم ووظائف لتشخيص ومراقبة المخاطر والوضع المالي للمجموعة والامتثال بالقوانين واللوائح المطبقة وأفضل الممارسات المعمول بها. وتتأكد اللّجنة من توفير هذه المعلومات في الوقت المطلوب. وتخضع مختلف اجراءات ونظم الرقابة الداخلية للمراجعة المستقلّة من قبل دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة التي ترجع في المسؤولية مباشرة لّلجنة كما تم ذكره أعلاه، وأيضا من قبل المدقّقين الخارجيين والهيئات الرقابية الرسمية حسب مقتضى الحال. وتتم إحالة جميع خطابات المدقق الخارجي الموجهة للإدارة واي مسائل مهمة يثيرها المدقّقون الخارجيون وتقارير التفتيش التي يصدرها مفتشو مصرف البحرين المركزي او المفتّشون التابعون الى سلطات اختصاص في اي بلد تعمل فيه المجموعة او وحداتها التابعة الى اللّجنة لمراجعتها فور صدورها، وتقوم بالنيابة عن المجلس بتأمين اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب.

وقد وضع مجلس الإدارة نظام الإبلاغ عن المخالفات يتيح للموظّفين أن يعبروا بسرية تامة عن أي مخاوف فيما يتعلّق بأي مخالفات محتملة في الأمور المالية او القانونية. ووفقاً لهذا النظام يمكن إبلاغ المخاوف مباشرة إلى عضو في اللّجنة او لمسؤولا وموظف محدد يقوم بدوره بإبلاغ اللّجنة بالأمر.

حوكمة الشركات (تتمـــــة)

لجنة مجلس الادارة للمخاطر

يرأس الدكتور جهاد النقلة (عضو مستقل) لجنة مجلس الادارة للمخاطر، وتضم اللّجنة في عضويتها الدكتور خالد عبداللّه عتيق (عضو مستقل) والأستاذ سعود صالح الصالح (عضو مستقل). وتجتمع اللّجنة رسمياً مرتين في السنة على الأقل ولكن يجوز لها أن تجتمع أكثر من ذلك بطلب من رئيس اللّجنة ويجوز ان تدعو اللّجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة ورئيس ادارة الائتمان والمخاطر وكبار المدراء التنفيذيين الآخرين في المجموعة لحضور أي من اجتماعاتها.

ويقوم مجلس الإدارة بتحديد مدى قابلية واستعداد المجموعة لتقبل المخاطر بناء على توصيات اللّجنة. وتكون اللّجنة مسؤولة عن وضع المستويات المقبولة لتعرّض المجموعة للمخاطر، وعن الموافقة على استراتيجية الادارة التنفيذية لإدارة المخاطر وتامين الادارة التنفيذية لكافة الخطوات الأزمة لتشخيص وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر. إن هدف اللّجنة هو الإشراف على نظم وممارسات واجراءات ادارة المخاطر في المجموعة، وكذلك ضمان التشخيص والادارة الفعّالة للمخاطر بالإضافة الى التحقّق من الامتثال للمبادئ التوجيهية الداخلية والمتطلّبات الخارجية. وتقوم اللّجنة بمراجعة الأمور التي يتم تشخيصها من قبل إدارات التدقيق الداخلي والامتثال في مجموعة البركة و/او أي من وحداتها التابعة مثل نقاط الضعف او الخلل في نظم المراقبة.

لجنة مجلس الادارة للامتثال والحوكمة

يرأس لجنة مجلس الإدارة للامتثال والحوكمة الدكتور خالد عبداللّه عتيق (عضو مستقل) وتضم في عضويتها الدكتور جهاد النقلة (عضو مستقل) والدكتور زياد احمد بهاءالدين (عضو مستقل) بالإضافة الى الأستاذ يوسف حسن خلاوي ممثلاً لهيئة الرقابة الشرعية الموحدة. تجتمع اللجنة 4 مرات على الأقل في السنة ولكن قد تجتمع أكثر من ذلك بناءً على طلب الرئيس.

يتمثل دور اللجنة في ضمان وجود اطر عمل فعالة للامتثال، ومكافحة غسل الأموال وحوكمة الشركات بالإضافة الى نشر ثقافة امتثال قوية عبر المجموعة بما في ذلك ضمان تطبيق اجراءات وعمليات وضوابط فعالة لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والالتزام بالعقوبات الدولية وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية ومعايير الابلاغ المشتركة. تقوم اللجنة بشكل دوري بمراجعة ضوابط ونُظم الحوكمة للكشف عن أية نقاط ضعفٍ لتتم معالجتها ان وجدت. نظرا لتواجد المجموعة في العديد من الدول، تقوم اللّجنة بالتأكد من الالتزام التام بالتشريعات والقوانين والقواعد الرقابية المحلّية بحيث يتم الحفاظ على أعلى مستوى من معايير الامتثال المتوافقة مع ما هو منصوص عليه في المعايير الدولية.

لجنة مجلس الادارة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

يرأس اللّجنة الأستاذ ناصر محمد النويس (عضو مستقل)، وتضم اللّجنة في عضويتها كذلك الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي (عضو تنفيذي) والدكتور محمد المنصف شيخ روحه (عضو مستقل) واللّجنة هي المسؤولة عن قيادة برنامج البركة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. حيث تُشرف على صياغة السياسات والاستراتيجيات من قبل الإدارة التنفيذية التي تهدف الى جعل مجموعة البركة وجميع وحداتها التابعة نموذجا يحتذى به كرائدة من رواد الأعمال المالية والاستثمارية الإسلامية التي تقدم خدمات مصرفية ومالية بطريقة مسؤولة اجتماعياً ومستدامة بالتوافق مع مبادئ وأهداف الشريعة الإسلامية.

وتهدف اللّجنة إلى التمسك بروح التمويل الإسلامي الذي يفرض المسؤولية الاجتماعية والاستدامة كسمة رئيسية للصيرفة والتمويل الإسلاميين. وتنفّذ اللّجنة التزامها بروح المسؤولية الاجتماعية والاستدامة المتأصلة في التمويل الإسلامي عن طريق وضع أهداف فصلية وسنوية متنوعة للإدارة التنفيذية. ويتمّ تعميم جميع محاضر اجتماعات اللّجنة وتقاريرها على جميع أعضاء مجلس الإدارة.

جدول حضور أعضاء مجلس الإدارة اجتماعات المجلس واللجان في عام 2202

اسم المجلس/ اللجنة	عدد الاجتماعات في 2022	تواريخ الاجتماعات	اسم العضو	عدد الاجتماعات التي حضرها
مجلس الإدارة	9	23/02/2022 10/03/2022 30/03/2022 11/05/2022 15/06/2022 24/09/2022 09/11/2022 27/11/2022 22/12/2022	الشيخ عبداللّه صالح كامل، الرئيس	9
			الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي	8
			الأستاذ توفيق شاكر مفتي	9
			الدكتور جهاد النقلة	8
			الأستاذ حسام بن الحاج عمر*	3
			الدكتور خالد عبداللّه عتيق	9
			الأستاذة داليا حازم خورشيد	9
			الدكتور زياد أحمد بهاءالدين	7
			الأستاذ سعود صالح الصالح	8
			الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي	9
			الأستاذ مازن خيري مناع**	4
			الأستاذ فهد عبداللّه الراجحي	8
			الدكتور محمد المنصف شيخ روحه	8
			الأستاذ ناصر محمد النويس	8
اللّجنة التنفيذيّة لمجلس الإدارة	4	09/02/2022 14/06/2022 24/09/2022 08/12/2022	الشيخ عبداللّه صالح كامل، الرئيس	4
			الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي	4
			الأستاذ حسام بن الحاج عمر	2
			الأستاذة داليا حازم خورشيد	4
			الدكتور زياد أحمد بهاءالدين	4
			الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي	4
			الأستاذ مازن خيري مناع	2
لجنة الترشيحات و المكافآت	4	02/02/2022 13/03/2022 28/03/2022 05/07/2022	الأستاذ سعود صالح الصالح، الرئيس	4
			الأستاذ فهد عبداللّه الراجحي	4
			الدكتور محمد المنصف شيخ روحه	4
لجنة مجلس الإدارة للتدقيق	4	13/02/2022 09/05/2022 10/08/2022 07/11/2022	الدكتور خالد عبداللّه عتيق، الرئيس	4
			الأستاذ توفيق شاكر مفتي	4
			الدكتور جهاد النقلة	4
			الأستاذ فهد عبداللّه الراجحي	3
			الأستاذ ناصر محمد النويس	3
لجنة مجلس الإدارة للمخاطر	4	16/02/2022 06/06/2022 22/08/2022 16/11/2022	الدكتور جهاد النقلة، الرئيس	4
			الدكتور خالد عبداللّه عتيق	4
			الأستاذ سعود صالح الصالح	4
لجنة مجلس الإدارة للامتثال و الحوكمة	4	02/02/2022 25/05/2022 31/08/2022 02/11/2022	الدكتور خالد عبداللّه عتيق، الرئيس	4
			الدكتور جهاد النقلة	4
			الدكتور زياد أحمد بهاءالدين	2
			الأستاذ يوسف حسن خلاوي	4
لجنة تمويلات الاستدامة و المسؤولية الاجتماعية	1	15/06/2022	الأستاذ ناصر محمد النويس، الرئيس	1
			الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي	1
			الدكتور محمد المنصف شيخ روحه	0

* تم تعيين الأستاذ حسام بن الحاج عمر كرئيس تنفيذي وعضو مجلس إدارة اعتباراً من 24 أكتوبر 2022

** غادر الأستاذ مازن خيري مناع مجموعة البركة في 30 يونيو 2022

حوكمة الشركات (تتمـــــة)

السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

الشيخ/ عبدالله صالح كامل

رئيس مجلس الإدارة

الشيخ عبدالله صالح كامل هو رئيس مجلس إدارة شركة دلّة البركة القابضة ورئيس مجلس أمناء مؤسسة صالح عبدالله كامل الإنسانية.

كما أنه رئيس مجلس إدارة شركة أم القرى للتنمية والإعمار، ورئيس شركة دلة البركة للاستثمار القابضة وإدارة مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ومجلس إدارة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ورئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية بمكة المكرمة.

كما شغل الشيخ عبدالله صالح كامل سابقاً منصب رئيس مجلس إدارة شركة عسير وعدداً من المناصب التنفيذية في شركة دلّة البركة القابضة وصولاً إلى منصب الرئيس التنفيذي.

الشيخ عبدالله صالح كامل رجل أعمال ومستثمر لديه خبرة تمتد لأكثر من 30 عاماً في مختلف المناصب الرئيسية في الأعمال، كما أنه شخصية نشطة جداً في مجال العمل الخيري والعام، وذلك من خلال عضويته في العديد من المنظّمات والاتحادات، ومنها الغرفة التجارية الصناعية في جدة (عضو مجلس إدارة الغرفة لدورتين) وعضو جمعية أصدقاء السعودية. الشيخ عبدالله صالح كامل، سعودي الجنسية.

الأستاذ/ محمد إبراهيم الشروقي

نائب الرئيس

الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي عضو في مجلس إدارة في شركة وصاية الاستثمارية، وصندوق أرامكو للتقاعد، وانفستكورب للخدمات المالية وشركة أي بي أم تيرمنال والتي تشغل واحد من اكثر الموانئ الشاملة في العالم. كما أنه عضو في مجلس إدارة صندوق التأمين الصحي البحريني ورئيس مجلس إدارة الشركة السعودية المساهمة «لازوردي» ورئيس معهد مجالس الإدارة في دول مجلس التعاون الخليجي (BDI)، ورئيس غرفة التجارة الأمريكية العربية الوطنية الموجودة في واشنطن العاصمة.

خلال فترة عمله كمسؤول تنفيذي مساعد في انفستكورب، نمت الشركة لتصبح أكبر مستثمر في أسهم الملكية الخاصة في منطقة الخليج، مع زيادة الأصول تحت الإدارة من 10.5 مليار دولار أمريكي في عام 2009م لتبلغ 25 مليار دولار أمريكي عام 2018م.

وقبل انضمامه الى انفستكورب، كان يشغل الأستاذ الشروقي منصب المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والباكستان في مجموعة سيتي المصرفية بالإضافة إلى منصبه كرئيس تنفيذي لدى سيتي في الإمارات العربية المتحدة. وخلال عمله كمدير إقليمي لمدة 33 عامًا، نجحت مجموعة سيتي المصرفية في تعزيز أعمالها في منطقة الشرق الأوسط في الخدمات والمنتجات المصرفية للشركات والاستثمار، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية التجارية وإدارة الثروات وقطاع التجزئة.

لدى الأستاذ الشروقي خبرة تزيد عن 40 عاماً في المصرفية التجارية والاستثمار والاقتصاد في عدد من القطاعات. وكان الأستاذ الشروقي عضواً في مجلس الشورى في البحرين الى جانب عضوية مجالس إدارة في مؤسسات أخرى. وتخرج من جامعة الكويت وحضر العديد من البرامج المختلفة، بما في ذلك برنامج هارفارد للإدارة التنفيذية.

الأستاذ/ توفيق شاكر مفتي

عضو مجلس الإدارة

شغل الأستاذ توفيق شاكر مفتي منصب رئيس مجموعة الخزينة في تكتل متعدد الجنسيات في الشرق الأوسط. وبالتوازي مع ذلك، شغل عضوية مجلس الإدارة، ومنصب الرئيس التنفيذي في عدة شركات. قبل ذلك، عمل كمسؤول تنفيذي عن المؤسسات المالية في مجموعات تقدم خدمات مصرفية واستثمارية للشركات ومجموعات توفر خدمات مصرفية لإدارة الثروات. كما شغل الأستاذ توفيق العديد من المناصب، بما في ذلك مسؤول مجموعة الامتثال، ومسؤول علاقات العملاء لقطاع الشركات، ومسؤول العلاقات / الاستثمارات المدرجة. كذلك، عمل في أكبر خمس شركات محاسبة في مجال تمويل الشركات وقطاعات التخطيط المالي.

يتمتع الأستاذ مفتي بخبرة تزيد عن 25 عاماً في الأعمال، حيث عمل وتغلب بصورة مهنية على العديد من التحديات الأساسية وبيئات العمل المتغيرة. وهو حاصل على بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال الدولية من جامعة بريدجبورت، كونيكتيكت - الولايات المتحدة الأمريكية

الدكتور/ جهاد النقلة

عضو مجلس الادارة

الدكتور جهاد النقلة عضو مستقل في مجلس إدارة مجموعة البركة ورئيس مجلس إدارة بنك البركة باكستان وعضو غير تنفيذي في مجلس إدارة البنك الإسلامي الأردني. هذا وقد سبق أن شغل منصب رئيس مجلس إدارة بنك البركة - السودان.

كما يشغل وظيفة مستشار أول في Acreditus وهي شركة تقدم الخدمات الاستشارية في مجال المخاطر والحوكمة وكذلك التصنيفات الائتمانية والصكوك. قبل ذلك، شغل دكتور النقلة منصب المدير العام لموديز انفستورز سيرفيس في الشرق الأوسط (وكالة موديز للتصنيف الائتماني) في دبي خلال الفترة من نوفمبر2007 وحتى مارس 2020. كما شغل عضوية مجالس الإدارة في ثلاث شركات لموديز في مصر، قبرص والإمارات العربية المتحدة. وقبل موديز شغل دكتور النقلة منصب نائب مدير عام في البنك العربي الوطني في الرياض.

يتمتع دكتور النقلة بخبرة تزيد عن ثلاثين عامًا من خلال عمله في مناصب قيادية في مجالات الخدمات المصرفية التجارية ووكالات التصنيف الائتماني، بالإضافة إلى امتلاكه مهارات قوية في مجال الائتمان وإدارة المخاطر والتحليل المالي. وهو حاصل على درجة الدكتوراه في التحليل العددي من جامعة لفبره في المملكة المتحدة.

حسام بن الحاج عمر

الرئيس التنفيذي للمجموعة

يمتلك السيد حسام بن الحاج عمر خبرة تزيد على 23 عاماً في مجال صناعة الخدمات المالية في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وأوروبا وشمال إفريقيا. وشغل قبل ذلك منصب المدير المالي في شركة أملاك للتمويل في الإمارات العربية المتحدة. كما شغل قبل ذلك منصب المدير العام في شعاع كابيتال، الشركة الرائدة في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد بدأ حياته المهنية مع Andersen ثم مع مجموعة Societe Generale المصرفية، كما يمتلك السيد حسام خبرات قيّمة في العمل على مستوى مجالس إدارات الشركات المدرجة في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي وشمال إفريقيا بالإضافة إلى تركيا.

الدكتور/ خالد عبداللّه عتيق

عضو مجلس الادارة

يتولى الدكتور خالد عبداللّه عتيق منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة في بيت الأسرة لتمويل المشاريع المتناهية الصغر في مملكة البحرين. وشغل الدكتور خالد منصب المدير التنفيذي للرقابة المصرفية لدى مصرف البحرين المركزي، حيث كان يتولى مسؤولية الترخيص والتفتيش والإشراف على المؤسسات المالية والتزام البنوك والمؤسسات المالية، سواء التي تعمل في البحرين أم تلك التي تأسست في البحرين، بالقوانين والأنظمة الصادرة من مصرف البحرين المركزي. علاوة على ذلك، يشغل الدكتور خالد حاليا منصب رئيس مجلس إدارة بنك البركة - السودان وعضو مجلس إدارة بنك البركة الإسلامي – البحرين. كما عمل الدكتور عتيق في مناصب قيادية في عدد من المؤسسات المالية والمصرفية، بما في ذلك نائباً للرئيس التنفيذي في فينشر كابيتال بنك في البحرين.

ويتمتع الدكتور خالد بخبرة تتجاوز 40 سنة في الخدمات المصرفية والشؤون المالية والتدقيق والمحاسبة. وقبل التحاقه بمصرف البحرين المركزي كان أستاذاً مساعداً في جامعة البحرين وهو حاصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة - المحاسبة من جامعة هل، المملكة المتحدة.

الأستاذة/ داليا حازم خورشيد

عضو مجلس الإدارة

الأستاذة داليا حازم خورشيد هي الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب في شركة بلتون المالية القابضة. عملت سابقاً كمؤسسة ورئيسة مجلس إدارة ورئيسة تنفيذية في شركة إيجل كابيتال للاستثمار المالي من العام 2017 حتى 2018، ورئيسة مجلس الإدارة والرئيسية التنفيذية ومؤسس شركة مسار للاستشارات المالية من العام 2018 حتى 2022. وكانت أول وأصغر وزيرة تنضم إلى مجلس وزراء الحكومة المصرية خلال الفترة من 2016 إلى 2017. كما أشرفت وأدارت أكثر من 10000 موظف، وعملت كموظف حكومي خلال فترة التحول الاقتصادي في مصر مع تدشين برنامج الإصلاح الاقتصادي.

تتمتع الأستاذة خورشيد بخبرة عالمية تزيد عن 25 عاماً في مختلف القدرات الإدارية ذات الصلة بقطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية وتمويل الشركات. وهي حاصلة على درجة البكالوريوس في الآداب في إدارة الأعمال والاقتصاد.

الدكتور/ زياد أحمد بهاء الدين

عضو مجلس الإدارة

الدكتور زياد أحمد بهاء الدين محامي مصري وخبير في القانون المالي والاستثمار وقوانين الشركات والحوكمة والامتثال والتشريعات الاقتصادية.

يشغل حاليًا منصب المؤسس والشريك الإداري في طيبة للاستشارات ومكتب بهاء الدين للمحاماة بالتعاون مع مكتب BonelliErede الإيطالي، ومنصب رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي لبنك الإسكندرية، وعضو غير تنفيذي في العديد من مجالس إدارات الشركات بما في ذلك البنك الأهلي المصري بالمملكة المتحدة وشركة الاسمنت العربية وأكسا مصر ومجموعة علم وإم تي أي وسامكريت للتنمية الصناعية وسراي كابيتال (مركز دبي المالي العالمي).

وقد شغل الدكتور بهاء الدين عدة مناصب عامة سابقاً منها: نائب رئيس الوزراء للتنمية الاقتصادية ووزير التعاون الدولي (2013-2014)، وعضو مجلس النواب عن جنوب أسيوط (2012)، ورئيس هيئة الرقابة المالية (2009-2011)، ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (2004-2007). كما كان الدكتور بهاء الدين عضو غير تنفيذي سابق في مجلس إدارة البنك المركزي المصري (2004-2011)، والبنك الأهلي المصري (2005-2010)، ومستشار قانوني أول سابق للبنك المركزي المصري (2011). بدأ الدكتور بهاء الدين حياته المهنية كمحامي في مكتب محاماة خاص في القاهرة وواشنطن وكان محاضر مساعد في كلية الحقوق بجامعة القاهرة (1998-2004) كما شغل منصب مستشار قانوني أول لوزير الاقتصاد من 1997 إلى 2000.

أسس الدكتور بهاء الدين مؤسسة أحمد بهاء الدين الثقافية وهو عضو في مجلس الإدارة وعضو مجلس أمناء الجامعة الأمريكية بالقاهرة ومجلس أمناء مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي.

حصل الدكتور بهاء الدين على درجة الدكتوراه في القانون المالي من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (LSE 1997) وماجستير في القانون التجاري الدولي من (King's College London 1989) وبكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية بالقاهرة (1987)، وبكالوريوس في القانون من جامعة القاهرة (1986). تخرج من المدرسة جيسويت الثانوية بالقاهرة في عام 1982.

الأستاذ/ سعود صالح الصالح

عضو مجلس الإدارة

يشغل الأستاذ سعود حالياً عضوية مجلس الإدارة في شركة إعمار المدينة الاقتصادية. وكان قد شغل في السابق عدداً من المناصب العليا منها: رئيس مجلس أمناء منتدى الرياض الاقتصادي ورئيس مجلس إدارة شركة صائب - بي ان بي باريبا لإدارة الأصول، ونائب رئيس مجلس إدارة أمريكان إكسبريس (المملكة العربية السعودية) المحدودة. وكان الأستاذ سعود عضوا في مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار، والمؤسّسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وصندوق التعليم العالي، والمؤسّسة العامة لتحلية المياه المالحة في المملكة العربية السعودية، وشركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي، ومجموعة بوينج للتكنولوجيا الصناعية، وشركة أملاك الدولية للتطوير والتمليك العقاري، وشركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف).

يحظى الأستاذ سعود بخبرة عريقة في المجال المصرفي تزيد على 33 عاماً، عمل خلالها في البنك العربي الوطني وأعقبها مناصب عليا في البنك السعودي للاستثمار في الرياض. وتدرّج في العديد من المناصب الإدارية وصولا إلى منصب مدير عام البنك السعودي للاستثمار، ثم عيّن أميناً عاماً للمجلس الاقتصادي الأعلى في المملكة العربية السعودية برتبة وزير. الأستاذ سعود سعودي الجنسية وحاصل على بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة بورتالند ستيت، أوراجون في الولايات المتحدة الأمريكية، وماجستير في الاقتصاد من جامعة رود أيلاند الأمريكية وأكمل العديد من الدورات المتقدمة في المجال المالي والقانوني.

الأستاذ/ عبد الإله عبد الرحيم صبّاحي

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صبّاحي يشغل منصب الرئيس التنفيذي لدار صالح في المملكة العربية السعودية، ورئيس مجلس إدارة بنك البركة - تونس، ورئيس مجلس إدارة شركة البحيرة للتطوير والاستثمار في تونس وهو عضو مجلس إدارة في عدد من الشركات العالمية الأخرى.

حوكمة الشركات (تتمـــــة)

ويتمتع الأستاذ صبّاحي بخبرة في مجال الصيرفة والأعمال الدولية تزيد عن 40 عاماً، قضى منها الثلاثة عقود الأخيرة مع مجموعة دلّة البركة في المملكة العربية السعودية، حيث كان يشغل منصب نائب الرئيس للإدارة المالية. الأستاذ صبّاحي سعودي الجنسية وحاصل على بكالوريوس في العلوم المحاسبية من جامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية.

الأستاذ/ مازن خيري مناع

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة - سابقاً

تم تعيين الأستاذ مازن مناع في منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة وكعضو مجلس إدارة في المجموعة في الأول من يناير عام 2021. كما يشغل منصب رئيس مجلس إدارة بنك البركة في الجزائر وتركيا بالإضافة إلى عضويته في مجلس إدارة بنك الأردن الاسلامي وبنك البركة في مصر وجنوب أفريقيا. كما انضم الأستاذ مازن إلى مجلس إدارة انجاز البحرين، وهي منظمة غير ربحية تهدف إلى تهيئة الشباب السوق العمل وتحقيق المكاسب الاقتصادية. وكان قد شغل الأستاذ مازن سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لمصرف أبو ظبي الإسلامي. وقبل ذلك، كان الرئيس التنفيذي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومسؤول المجموعة الأول بدولة الإمارات العربية المتحدة في Credit Agricole Corporate and Investment Bank وعضو اللجنة التنفيذية الموسعة للبنك.

بدأ الأستاذ مازن حياته المهنية مع مجموعة سيتي المصرفية في عام 1991 وعمل لدى البنك لمدة 24 عامًا في مناصب مختلفة، حيث شغل منصب الرئيس التنفيذي للبنك في البحرين من 2010 إلى 2015، وكان مسؤولاً عن صيرفة الشركات والاستثمارات والأعمال المصرفية للأفراد، وكذلك العلاقات المؤسسية في المملكة العربية السعودية. كما شارك سابقًا في رئاسة الأعمال المصرفية للشركات والاستثمار في سيتي بنك الشرق الأوسط وتقلد مناصب عليا في الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار في منطقة الخليج، والتي تضمنت منصب العضو المنتدب لبنك سيتي الإسلامي الاستثماري.

يتمتع الأستاذ مازن بخبرة تمتد لثلاثة عقود في القطاع المصرفي والمالي والمعرفة العميقة باقتصاديات المنطقة، وهو خريج كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

يتمتع الأستاذ مازن بخبرة تمتد لثلاثة عقود في القطاع المصرفي والمالي والمعرفة العميقة باقتصاديات المنطقة، وهو خريج كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

الأستاذ/ فهد عبدالله الراجحي

عضو مجلس الإدارة

يشغل حالياً الأستاذ فهد عبدالله الراجحي منصب رئيس مجلس إدارة شركة فهد عبدالله الراجحي القابضة، ومنصب رئيس مجلس إدارة شركة عبد الله عبد العزيز الراجحي وأولاده القابضة، إضافة إلى عضويته في مجلس إدارة شركة دويتشه الخليج للتمويل وشركة ريسوت للاسمنت وهو نائب رئيس مجلس إدارة شركة أسمنت نجران. كما شغل سابقاً منصب المدير العام لمجموعة الخزينة والمؤسسات المالية في شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، حيث كان مسئول عن عمليات الاستثمار، والخزينة، والمؤسسات المالية.

تمتد خبرة الأستاذ الراجحي لأكثر من 34 عاماً في مختلف مجالات المال والأعمال والاستثمار والخزينة، وهو حاصل على بكالوريوس في علوم الإدارة الصناعية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة العربية السعودية.

الدكتور/ محمد المنصف شيخ روحه

عضو مجلس الإدارة

الدكتور محمد المنصف شيخ روحه أستاذ في كلية إدارة الأعمال Ecole Des Hautes Etudes Commerciales الكائنة في باريس، فرنسا منذ عام 1975 ولغاية اليوم. عمل كمؤسس في بنك المغرب التجاري الدولي، وكمؤسس وعضو مجلس إدارة في بست بنك في عام 1995، وبنك الاستثمار المتوسط في عام 1983. واجتذبت البنوك التي أسسها استثمارات ونظمت مشاريع إنمائية وطنية كبيرة في تونس.

يتمتع الدكتور شيخ روحه بأكثر من 44 عاماً من الخبرة المهنية في المناصب التعليمية والمصرفية والتنفيذية، وقد درس جنباً إلى جنب مع أساتذة حاصلين على أوسمه عالية مثل البروفيسور جورج أكيرلوف الفائز بجائزة نوبل في الاقتصاد. وإلى جانب ذلك، فهو حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد التطبيقي في عام 1974 من جامعة كاليفورنيا في بيركلي، الولايات المتحدة. وفي عام 1981، طلب الرئيس التونسي الأسبق الحبيب بورقيبة منه تأسيس مؤسسات مالية جديدة وقيادة مشاريع تنموية في تونس.

الأستاذ/ ناصر محمد النويس

عضو مجلس الإدارة

يشغل الأستاذ ناصر محمد النويس مناصب تنفيذية في عدد من الشركات منها - المدير العام لصندوق أبو ظبي للتنمية، ورئيس مجلس إدارة شركة روتانا لإدارة الفنادق، وشركة أسواق للإدارة والخدمات، وكلاهما تقعان في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة. ومن مناصبه الأخرى كانت رئاسة مجلس إدارة المجموعة العربية للتأمين – البحرين وعضوية في مجلس إدارة دانا غاز في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 2009 إلى 2019.

يتمتع الأستاذ النويس بخبرة تزيد عن 40 عاماً في مجال الأعمال والتأمين والعقارات والتطوير. وقد أكسبه عمله المتميز كرجل أعمال العديد من الجوائز مثل جائزة الإنجاز مدى الحياة في مؤتمر الاستثمار الفندقي العربي في عام 2011 وكذلك جائزة الريادة في صناعة السياحة في العالم العربي في عام 2003. الأستاذ النويس حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال والإدارة العامة من جامعة نيويورك عام 1974.

الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

يتم انتخاب أعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية (الهيئة الشرعية) من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية بناء على توصية من مجلس الإدارة. وتمتلك الهيئة الصلاحيات التالية:

- الإشراف على عمليات وأنشطة المجموعة لضمان التزامها بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.
- مراقبة ومراجعة المعاملات لضمان الالتزام التام بقرارات الهيئة.
- مراجعة ملفات وسجلات ووثائق المجموعة في اي وقت. وللهيئة الشرعية طلب أي معلومات تراها ضرورية كما تعتمد كافة المستندات المعنية المتعلقة بالمنتجات والخدمات الجديدة، ويشمل ذلك العقود، والاتفاقيات، والمواد التسويقية والترويجية او المستندات القانونية الأخرى المستخدمة في معاملات أعمال المجموعة. تعمل الهيئة الشرعية ضمن نظامها الداخلي الذي وضح سياساتها وإجراءاتها ومسؤولياتها، ويكون للهيئة الشرعية أثناء اضطلاعها بمهامها الحق الكامل في التواصل مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وإدارة وموظفي الوحدات التابعة. بالإضافة الى استعراض وتقديم المشورة فيما يتعلق بالامتثال الشرعي في جميع المنتجات والخدمات.

الامتثال الشرعي

تولي مجموعة البركة اهتماماً بالغاً بالامتثال الشرعي سواء في معاملات المقر الرئيسي او الوحدات التابعة للمجموعة. وتقوم سياسة الامتثال على الالتزام بالقواعد والمبادئ الشرعية التي تنصّ عليها معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وقرارات المجلس المركزي للرقابة الشرعية بالإضافة الى الهيئة الشرعية. وتلتزم جميع وحدات المجموعة بالامتثال للمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والفتاوى والقرارات المعممة من الهيئة الشرعية بالقدر الذي لا يتعارض مع القوانين المحلية.

اجتماعات الهيئة الشرعية

تجتمع الهيئة الشرعية ما لا يقلّ عن 6 مرات في السنة. ويتم دفع أتعاب سنوية لأعضاء الهيئة، بالإضافة الى بدل حضور الاجتماعات لعضو الهيئة عن كل اجتماع حضره مع تعويضه عن نفقات السفر حسب مقتضى الحاجة. ولا يتم دفع اي مكافأة مرتبطة بأداء المجموعة لأعضاء الهيئة الشرعية.

السير الذاتية لرئيس وأعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

الشيخ عبداللّه بن سليمان بن محمد المنيع

الرئيس

يحمل الشيخ عبداللّه بن سليمان بن محمد المنيع درجة ماجستير آداب في الفقه والاقتصاد من كلية العلوم المالية في المملكة العربية السعودية. وهو عضو في لجنة الفتوى الدائمة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية وهي لجنة تضم كبار العلماء في السعودية. كما يتمتع الشيخ بالعضوية في عدد من المجامع الفقهية الإسلامية المرموقة منها مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة، ومجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية. كما شغل الشيخ سابقا منصب كبير القضاة في المحكمة العليا في مكة المكرمة، وهو أيضاً عضو في المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين. والشيخ عبداللّه المنيع لا زال عضواً في العديد من الهيئات الشرعية لدى المؤسسات المالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج.

الشيخ الدكتور عبد اللطيف محمود آل محمود

نائب الرئيس

الشيخ الدكتور عبد اللطيف محمود آل محمود حاصل على درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي والشريعة من جامعة الزيتونة بتونس، وعلى درجة ماجستير آداب في الفقه المقارن من جامعة الأزهر الشريف ودبلوم في التربية من جامعة عين شمس بالقاهرة. ويعمل الشيخ الدكتور عبد اللطيف آل محمود كرئيس قسم الدراسات الإسلامية واللغة العربية في جامعة البحرين منذ عام 2001، وهو أستاذ في الدراسات الإسلامية بجامعة البحرين منذ عام .1985 وهو عضو في العديد من هيئات الرقابة الشرعية في بعض المؤسسات المالية الإسلامية مثل بنك البحرين الإسلامي، وشركة التكافل، والجمعية العربية المصرفية الإسلامية في البحرين ولندن.

الشيخ الدكتور العياشي الصادق فداد

عضو

الشيخ الدكتور العياشي الصادق فداد حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي بتقدير ممتاز من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ودرجة الماجستير في نفس التخصص من نفس الجامعة، والبكالوريوس في الشريعة الإسلامية - تخصص الفقه والأصول من كلية الشريعة - جامعة أم القرى - مكة المكرمة. الشيخ الدكتور العياشي الصادق فداد لديه خبرة 26 سنة في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وشغل عدد من المناصب الوظيفية في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب - البنك الإسلامي للتنمية آخرها مدير شعبة خدمات الاستشارات بالإنابة. وقد كان عضواً في المجلس الشرعي التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - مملكة البحرين، وعضو المجلس الشرعي للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، وعضو اللجنة الشرعية لصندوق ثمار - شركة الخليج المتحد، وخبير بمجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة. وهو حالياً عضو لجنة اعداد المعايير الشرعية بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الشيخ الدكتور سعد بن ناصر الشثري

عضو

الشيخ الدكتور سعد بن ناصر الشثري حاصل على درجة الدكتوراه من كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. وهو حاليا عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية ومستشار بالديوان الملكي. وقد شغل عدد من المناصب المختلفة حيث بدا عمله معيدا ثم محاضرا بكلية الشريعة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وقد رقي إلى أستاذ مساعد وبعد ذلك أستاذ مشارك بكلية الشريعة في نفس الجامعة. وله العديد من المؤلفات التي بلغت 65 مؤلفا في الفقه المقارن وأصول الفقه، بالإضافة إلى العديد من البحوث العلمية.

الأستاذ/ يوسف حسن خلاوي

عضو

الأستاذ يوسف حسن خلاوي متخصص ممارس في الشريعة وأصولها والقانون الدولي. تخرج من كلية الشريعة بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بتقدير ممتاز. حاصل على درجة الماجستير في أصول الفقه بالإضافة الى دورات مكثفة في القانون في مجال: القانون المقارن والاستثمار الدولي والتحكيم وحل النزاعات. كما تلقى تدريبه القانوني في أكثر من مكتب استشارات قانوني عالمي في فرانكفورت وجنيف ولندن. وقد شغل منصب معيد بكلية الشريعة بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض. وعمل في شركات استشارات قانونية عالمية حتى أسس مجموعة متخصصة في لندن مع فروع في عدد من دول العالم. وقد أسس عددا من المحافظ وصناديق الاستثمار الإسلامية منذ عام 2000 وكذلك عددا كبيرا من الشركات المملوكة لعدد من المستثمرين في أكثر من 70 دولة حول العالم. وهو عضو في عديد من مجالس الإدارة في عدد من الشركات حول العالم، منها المركز السعودي للتحكيم التجاري - الرياض. وهو عضو في مجلس الأمناء في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الدكتور/ التيجاني الطيب محمد

سكرتير الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية والمراقب الشرعي

يمتلك الدكتور التيجاني الطيب محمد خبرة واسعة تزيد عن 13 سنة في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي، وتحديداً في مجال قانون الصيرفة الإسلامية. انضم الى مجموعة البركة في نوفمبر 2007 وهو مستشار ومدقق شرعي معتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (CSAA) ايوفي)، وحاصل على درجة الدكتوراه في أصول الفقه من جامعة الخرطوم، بالإضافة الى درجة الماجيستير في أصول الفقه من جامعة أم درمان الإسلامية، السودان. كما شغل منصب أستاذ جامعي في كل من: كلية السلطان زين العابدين، والجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

حوكمة الشركات (تتمـــــة)

جدول اجتماعات الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

عقدت الهيئة الشرعية 6 اجتماعات للهيئة خلال عام 2022. وفيما يلي تفاصيل العضوية وعدد الاجتماعات التي حضرها كل عضو:

الاسم	المنصب	عدد الاجتماعات التي حضرها
فضيلة الشيخ/ عبد الله بن سليمان المنيع	رئيس الهيئة	6
فضيلة الشيخ الدكتور/ عبد للطيف آل محمود	نائب رئيس الهيئة	6
الشيخ الدكتور/ سعد بن ناصر الشثري	عضو	6
الشيخ الدكتور/ العياشي الصادق فداد	عضو	6
الأستاذ/ يوسف حسن خلاوي	عضو	6

الإدارة التنفيذية

لقد فوض مجلس الإدارة فريق الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة المسؤولية الأساسية عن تنفيذ استراتيجية المجموعة وتشخيص وتقييم المخاطر الرئيسية في أعمال المجموعة وعن تصميم وادارة نظم مراقبة داخلية مناسبة. وتشمل المسؤوليات الأخرى للإدارة التنفيذية تأمين تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، والتحقق من قيام المجموعة بالعمل في جميع الأوقات وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء. وتنفيذ قرارات وتوصيات الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية وتزويد مجلس الإدارة بالتحليلات، والتقييمات والتوصيات فيما يتعلق بنشاطات المجموعة، وتزويد مصرف البحرين المركزي بجميع المعلومات المطلوبة بموجب قانون مصرف البحرين المركزي واللوائح المعنية. كما تقوم الإدارة التنفيذية بتعميم القرارات الاستراتيجية والقرارات المركزية الأخرى التي يتم اتخاذها على مستوى الشركة الأم على الوحدات التابعة للمجموعة وبذلك يتم التأكد من تنفيذ سياسات وطرق عمل واجراءات العمليات العامة الموحدة للمجموعة من قبل جميع وحداتها.

وبنهاية عام 2022، كان فريق الإدارة التنفيذية يتألف من الرئيس التنفيذي للمجموعة ورؤساء إدارات كل من: إدارة الائتمان والمخاطر، والتدقيق الداخلي، والخزانة، والمؤسسات المالية، وإدارة الاتصالات المؤسسية والعلامة المسجلة، والتخطيط الاستراتيجي والاستثمارات وعلاقات المستثمرين، والتدقيق الشرعي، والمالية، والعمليات والشؤون الإدارية، والمراقب الشرعي، ورئيس الرقمية، والامتثال، وحوكمة الشركات وشؤون مجلس الإدارة. علاوة على ذلك، تمارس الإدارة التنفيذية مسؤوليتها في الإدارة من خلال عدد من اللّجان تكون لها مسؤوليات محددة، ومن ضمن هذه اللّجان ما يلي:

لجنة الإدارة التنفيذية

قام مجلس الإدارة بتفويض فريق الإدارة التنفيذية للمجموعة بالمسؤولية الأساسية عن تنفيذ استراتيجية المجموعة وتحديد وتقييم المخاطر الرئيسة التي تتعرض لها أعمال المجموعة وتصميم ووضع الضوابط الداخلية المناسبة. وتشمل مسؤولياته الأخرى: ضمان تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، وضمان عمل المجموعة في جميع الأوقات وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتنفيذ قرارات وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية الموحدة وتزويد مجلس الإدارة بالتحليلات والتقييمات والتوصيات المتعلقة بأنشطة المجموعة وتزويد مصرف البحرين المركزي بجميع المعلومات المطلوبة بموجب قانون مصرف البحرين المركزي واللوائح ذات الصلة. وتنشر الإدارة التنفيذية على وحدات المجموعة القرارات الاستراتيجية والمركزية الأخرى المتخذة على مستوى الشركة الأم وتضمن تنفيذ السياسات على مستوى المجموعة والعمليات والإجراءات التشغيلية المشتركة.

في نهاية عام 2022، كان فريق الإدارة التنفيذية يتألف من الرئيس التنفيذي للمجموعة ورؤساء إدارة الائتمان والمخاطر والتدقيق الداخلي والخزانة والمؤسسات المالية والاتصالات المؤسسية والعلامات التجارية والتخطيط الاستراتيجي والاستثمارات وعلاقات المستثمرين والامتثال للمجموعة والحوكمة وشؤون مجلس الإدارة والمالية والعمليات والموارد البشرية والشؤون الإدارية والشريعة والمسؤول الرقمي الأول. وتمارس الإدارة التنفيذية دورها الرقابي من خلال عدد من اللجان ذات المسؤوليات المحددة، ومن بينها:

لجنة الموجودات والمطلوبات

تتمثل مسؤولية لجنة الموجودات والمطلوبات في مراقبة السيولة وكفاية رأس المال للمجموعة ومراجعة استثمارات المجموعة طويلة الأجل في حقوق ملكية الشركات والدخول إلى الأسواق المختلفة، كما تقوم اللّجنة بمراجعة السيولة والتدفقات النقدية للشركة الأم والمجموعة ككل وتضع اهداف نمو الميزانية بالإضافة إلى مراقبة توزيع الأرباح على المستثمرين. يرأس اللّجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها رؤساء إدارات كل من: إدارة الائتمان والمخاطر والخزينة والمؤسسات المالية والمالية والتخطيط الاستراتيجي والاستثمارات وعلاقات المستثمرين.

لجنة الائتمان بالمقر الرئيسي

لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي هي الجهة المخوّلة بالموافقة على معاملات الائتمان وتختص بالنظر في المسائل المتعلقة بسياسات الائتمان للمجموعة والتعرضات الائتمانية للمجموعة، والائتمان السيئ ومستويات المخصصات. يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة ويتم اختيار الأعضاء المتبقيين من بين الإدارة التنفيذية التي تشمل رئيس إدارة الائتمان والمخاطر.

لجنة المخاطر والامتثال والتدقيق

تتمثل مهمة لجنة المخاطر والامتثال والتدقيق في ضمان توفير الإشراف المناسب واتخاذ الإجراءات المناسبة في مجالات المخاطر والامتثال والتدقيق بما يتماشى مع تعليمات مصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية المحلية (عند الاقتضاء) ومتطلبات مجلس الإدارة/لجان مجلس الإدارة وأفضل الممارسات.

يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وتتألف من العديد من أعضاء الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة والتي تضم كل من رؤساء الائتمان وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي والامتثال والحوكمة وشؤون مجلس الإدارة.

لجنة الموارد البشرية والمكافآت

يتمثل دور لجنة الموارد البشرية والمكافآت في مراجعة سياسات وادارة وتخطيط الموارد البشرية في المركز الرئيسي لمجموعة البركة. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وعضوية كلا من رئيس إدارة العمليات والشؤن الإدارية ورئيس الإدارة المالية.

لجنة المطلعين الداخليين بالمركز الرئيسي

تم تشكيل لجنة الّمطلعين الداخليين وًفقا للمبادئ التوجيهية الصادرة من مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين لغرض ضمان المحافظة على عدالة ونظامية وشفافية سوق الأوراق المالية وتعزيز وتطوير الممارسات فيما يتعلق بنظم ادارة المخاطر والرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية والمؤسسات المماثلة. تكون لجنة الّمطلعين الداخليين مسؤولة عن المراقبة والإشراف على الأمور التي تتعلق بالّمطلعين الداخليين لغرض تنظيم تعاملاتهم في الأوراق المالية لمجموعة البركة وتأمين أن يكون المطّلعون الداخليون في المجموعة على علم ودراية بالمتطلبات القانونية والإدارية فيما يتعلق بحصصهم في أسهم مجموعة البركة وتعاملاتهم في اوراقها المالية، وذلك بالإضافة إلى منع سوء استخدام المعلومات السرية من قبل هؤلاء المطّلعين الداخليين. يرأس اَلَلجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وتضم في عضويتها أعضاء أخرون من فريق الإدارة التنفيذية.

لجان اخرى

تقوم الإدارة التنفيّذية بتشكيل لجان خاصة كلما تطلب الأمر التعامل مع امور ومبادرات محددة تقوم بها المجموعة من وقت لآخر.

السير الذاتية لأعضاء الإدارة التنفيذية

الأستاذ/ حسام بن الحاج عمر

الرئيس التنفيذي للمجموعة

يمتلك حسام بن الحاج عمر خبرة تزيد عن 23 عاماً في صناعة الخدمات المالية في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأوروبا وشمال إفريقيا. وقد شغل سابقًا منصب المدير المالي في شركة أملاك للتمويل في الإمارات العربية المتحدة. كما شغل قبل ذلك منصب المدير العام في شعاع كابيتال، الشركة الرائدة في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد بدأ حياته المهنية مع Andersen ثم مع مجموعة Societe Generale المصرفية.

كما شغل مناصب في مجالس إدارات عدة بنوك ومؤسسات مالية. ويتمتّع الأستاذ حسام بخبرة قيّمة في العمل على مستوى مجالس إدارات الشركات المدرجة في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي وشمال إفريقيا بالإضافة إلى تركيا.

الأستاذ/ مازن مناع*

الرئيس التنفيذي للمجموعة - سابقاً

تم تعيين الأستاذ مازن مناع في منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة وكعضو في مجلس إدارة المجموعة في الأول من يناير عام 2021. كما يشغل الأستاذ مازن منصب رئيس مجلس إدارة بنك البركة في الجزائر وتركيا بالإضافة إلى عضويته في مجلس إدارة بنك الأردن الاسلامي ومصر وجنوب أفريقيا. وقد انضم الأستاذ مازن مؤخرا إلى مجلس إدارة انجاز البحرين، وهي منظمة غير ربحية تهدف إلى تهيئة الشباب إلى سوق العمل وتحقيق المكاسب الاقتصادية. وكان قد شغل سابقا منصب الرئيس التنفيذي لمصرف أبو ظبي الإسلامي. وقبل ذلك، كان الرئيس التنفيذي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومسؤول المجموعة الأول بدولة الإمارات العربية المتحدة في Credit Agricole Corporate and Investment Bank وعضو اللجنة التنفيذية الموسعة للبنك. بدأ الأستاذ مازن حياته المهنية مع سيتي بنك في عام 1991 وعمل لدى البنك لمدة 24 عامًا في مناصب مختلفة، حيث شغل منصب الرئيس التنفيذي للبنك في البحرين من 2010 إلى 2015، وكان مسؤولا عن صيرفة الشركات والاستثمارات والأعمال المصرفية للأفراد، وكذلك العلاقات الرئيسية في المملكة العربية السعودية. كما شارك سابقًا في رئاسة الأعمال المصرفية للشركات والاستثمار في سيتي بنك الشرق الأوسط وتقلد مناصب عليا في الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار في منطقة الخليج، والتي تضمنت منصب العضو المنتدب لبنك سيتي الإسلامي الاستثماري.

يتمتع الأستاذ مازن بخبرة تمتد لثلاثة عقود في القطاع المصرفي والمالي والمعرفة العميقة باقتصاديات المنطقة، وهو خريج كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

*غادر الأستاذ مازن مناع مجموعة البركة في 30 يونيو 2022.

**الأستاذ/ محمد عبدالله القاق

نائب رئيس أعلى – رئيس المصرفية التجارية

يملك الأستاذ محمد القاق خبرة مصرفية تزيد عن 30 عاما في الصيرفة التجارية. وقبل انضمامه الى مجموعة البركة في أغسطس 2014، شغل منصب مدير عام دائرة العلاقات المصرفية الدولية والقروض المصرفية المجمعة لدى البنك التجاري الكويتي في الكويت، وقبلها كان يشغل منصب نائب الرئيس الأول في المؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب، البحرين، ونائب الرئيس التنفيذي ورئيس المصرفية التجارية للشركات والمؤسسات المالية لدى المؤسسة العربية المصرفية في الأردن، كما كان عضوا في مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي في البحرين في الفترة من 2009 الى 2012. بدأ الأستاذ محمد القاق عمله المصرفي في بنك الإسكان للتجارة والتمويل في مقره الرئيسي في الأردن في عام 1990، وبعدها عمل في البنك العربي في الإدارة العامة في الأردن، وفي بنك قطر الوطني في قطر. الأستاذ محمد القاق حاصل على درجة الماجستير في ادارة الأعمال من جامعة هوارد، الولايات المتحدة الأمريكية.

**غادر الأستاذ محمد القاق مجموعة البركة في 30 أغسطس 2022.

الأستاذ/ أزهار عزيز دوقار

نائب رئيس اعلى – رئيس إدارة المخاطر

الأستاذ أزهار عزيز دوقار لديه نحو 30 عاما من الخبرة المصرفية الدولية التي تشمل منطقة الشرق الأوسط وآسيا ودول مجلس التعاون الخليجي مع مهام قصيرة في المملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. وتشمل خبرته المصرفية ادارة الائتمان والمخاطر التي تغطي جميع قطاعات الأعمال بما في ذلك الخدمات المصرفية للشركات / الصيرفة الاستثمارية، والخدمات المصرفية التجارية / المتوسطة، والتجزئة. ولسنين عديدة، شمل عمله أيضا استراتيجية الشركات ودراسات الجدوى لعمليات الاستحواذ في القطاع المالي. وقد بدا حياته المهنية مع مجموعة سيتي المصرفية في قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ثم انتقل بعد ذلك إلى بنك ابي ان امرو، حيث شغل العديد من الأدوار القيادية بما في ذلك نائب مدير المخاطر الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ورئيس إدارة محفظة الائتمان. وفي مجال الائتمان وادارة المخاطر، شغل عددا من المناصب العليا بما في ذلك رئيس ادارة المخاطر في شركة (دي أي بي كابيتل) شركة تابعة مملوكة بالكامل / ذراع مصرفي استثماري لبنك دبي الإسلامي ورئيس ادارة المخاطر في سامبا كابيتال في المملكة العربية السعودية، ورئيس ادارة المخاطر في بنك أبوظبي الوطني في مجال الأعمال المصرفية للشركات والاستثمارية. وقبل انضمامه الى مجموعة البركة، كان اخر منصب له في بنك أبو ظبي الوطني كرئيس قسم الائتمان في قطاع الخدمات المصرفية للجملة

حوكمة الشركات (تتمـــــة)

والمصرفية العالمية. كما كان عضو مجلس إدارة في بنك دبي الإسلامي في باكستان. وخلال فترة عمله المصرفي، عمل عبر ثلاث خطوط دفاع - أي اخذ المخاطر، والرقابة على المخاطر وتعهد المخاطر. وتوهله خبرته للعمل في المصارف التقليدية والإسلامية. الأستاذ أزهار عزيز دوقار خريج جامعة بنسلفانيا وجامعة براون في الولايات المتحدة الأمريكية ويحمل شهادتي البكالوريوس والماجستير في الاقتصاد. وكانت أطروحته في الماجستير في التمويل الإسلامي.

الأستاذ/ محمد علوي العلوي

نائب رئيس اعلى – رئيس التدقيق الداخلي

يتمتع الأستاذ محمد العلوي بخبرة تزيد عن 25 سنة في مجال التدقيق الخارجي والداخلي، خاصة في مجال التدقيق على البنوك الإسلامية، ويعمل تحت الإشراف المباشر للجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، وهو ايضا سكرتِّير اللجنة. كما انه يشارك كمراقب في اجتماعات لجان التدقيق للوحدات التابعة للمجموعة. وقد عمل سابقا مديرا في ادارة التدقيق الداخلي لبنك الإثمار كما عمل في كبريات شركات المحاسبة العالمية مثل شركة برايس واتر هاوس كوبرز وارنست ويونغ. الأستاذ محمد زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية (FCCA) وكذلك عضو معهد المحاسبين القانونين في إنجلترا وويلز (ICAEW).

الأستاذ/ سهيل تهامي

نائب رئيس اعلى – رئيس الخزينة

يملك الأستاذ سهيل تهامي أكثر من 24 عاماً من الخبرة في كل من الأعمال المصرفية التقليدية والإسلامية والأعمال المتنوعة الأخرى. وكان آخر منصب له كنائب – رئيس قسم الخزينة والاستثمارات في شركة سيرة للاستثمارات لأكثر من 11 عاما بعد ان قام بتأسيس وتطوير وإدارة قسم الخزينة منذ أنشائه، وأيضا إدارة علاقات المساهمين والمستثمرين. وقبل عمله في سيرة، شملت خبرته المصرفية أكثر من 7 سنوات في بنك البحرين والكويت مع خبرة في جميع وظائف الخزينة بما في ذلك مدير محفظة الدخل الثابت، وتداول العملات الأجنبية وأسعار الفائدة ومدير قسم سوق المال، وإدارة السيولة. الأستاذ سهيل هو عضو في معهد (CFA) وحائز على درجة محلل مالي معتمد. (CFA) وهو يحمل أيضا شهادة محاسب قانوني معتمد (CPA) من جامعة إيلينوي وعضوً في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين. الأستاذ سهيل حاصل على شهادة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف من الدرجة الأولى وشهادة البكالوريوس في المحاسبة بتقدير امتياز من جامعة البحرين.

الدكتور/ عادل باشا***

نائب رئيس أعلى – رئيس الشؤون القانونية

يمتلك الدكتور عادل عطية حسن خبرة تزيد عن 20 عاما في الصناعة المصرفية الإسلامية. كما انه يشغل منصب سكرتير مجلس إدارة بنك البركة الإسلامي البحرين. عمل سابقا كمدير للإدارة القانونية في بنك البركة (السودان) حيث كان مسؤول عن توجيه وادارة الدائرة. وقبل ذلك عمل محاضراً ومساعد أستاذ في كلية القانون (جامعة الخرطوم) وعدد من الجامعات الأخرى في السودان لمدة تزيد عن 15 سنة. كما عمل محاضراً بدوام جزيئي في عدد من الجامعات بما في ذلك جامعة الرباط الوطني، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية جامعة السودان للبنات. على الجانب الأكاديمي، ألقى الدكتور عادل العديد من المحاضرات حول "المسؤولية الإجرامية للشركات" في كلية الحقوق، جامعة شندي في يونيو 2005 وأعد كتابا عن قانون التأمين في السودان، والذي تم نشره من قبل الجامعة المفتوحة السودان. الدكتور عادل عطية حسن يحمل شهادة الدكتوراه من جامعة الخرطوم، السودان 2004، حيث كان عنوان أطروحته "نظام تعويض حوادث السيارات في السودان".

الدكتور/ محمد مصطفى خميرة

نائب رئيس أعلى – رئيس الاستراتيجية وعلاقات المستثمرين والاستثمارات

يتمتع الدكتور محمد مصطفى خميرة بخبرة تزيد عن 24 عاما في الخدمات المصرفية الإسلامية والاستشارات الإدارية والتعليم. وقبل التحاقه بمجموعة البركة في فبراير 2017، شغل الدكتور محمد مصطفى عدة مناصب إدارية في مؤسسات خليجية وعالمية مرموقة، حيث عمل رئيسا للهيكلة والتنسيق الشرعي ورئيس الإدارة الشرعية لمصرف الإمارات الإسلامي بدبي لما يزيد عن ثمانية أعوام. وقبل ذلك، كان يشغل منصب الرئيس التنفيذي للعمليات والمؤسس الشريك لشركة تعليم وشركة بيكون للتعليم لمدة عام في دبي. كما عمل الدكتور محمد مصطفى في شركة ماكنزي وشركاؤه لمدة ثلاثة اعوام في مكتب الشركة الإقليمي في دبي. وقد بدا مسيرته المهنية في الصيرفة الإسلامية مع مصرف فيصل الإسلامي في البحرين في أواخر 1990 من القرن الماضي، حيث شغل عدة مناصب، كان أخرها منصب نائب الرئيس لصيرفة الشركات والاستثمار. وبدأ مسيرته المهنية مع شركة نتبروكر (والثام، ماساتشوستس، الوليات المتحدة) كمطور برامج مالية.

الدكتور محمد مصطفى خميرة حاصل على درجتي الدكتوراه والماجستير في الهندسة الميكانيكية من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT في مدينة كامبريدج، ولاية ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أكمل شهادة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة مينيسوتا في مدينة مينابولس، الولايات المتحدة الأمريكية. وكان قد حصل على منحة دراسية لتعليمه في برنامج نقل التكنولوجيا التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

الأستاذ/عبد الملك مزهر

نائب رئيس أعلى – رئيس إدارة الامتثال بالمجموعة والحوكمة وشؤون مجلس الإدارة ومسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال

انضم الأستاذ عبد الملك مزهر الى مجموعة البركة في نوفمبر2019 م، ولديه خبرة تمتد لأكثر من 16 سنة في مجال الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المخاطر التشغيلية، حوكمة الشركات وشؤون أمانة سر مجلس الإدارة في قطاعي البنوك وادارة الأصول. قبل انضمامه الى المجموعة، كان يعمل لدى شركة الاستثمار كابيتال التابعة للبنك السعودي للاستثمار كرئيس لإدارة حوكمة الشركات بالإضافة الى قيامه بالمهام المتعلقة بأمانة سر مجلس الإدارة.

الأستاذ عبد الملك مزهر حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من الجامعة الأردنية، ولديه عدد من الشهادات المهنية في مجال الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أن لديه شهادة حوكمة الشركات الدولية، شهادة أخصائي حوكمة ومخاطر وامتثال كما حصل مؤخرا على شهادة المراقب والمدقق الشرعي.

الأستاذ/ علي أصغر مندسوروالا

نائب رئيس أول – رئيس المالية

يمتلك الأستاذ علي أصغر مندسوروالا خبرة غنية تزيد عن 28 عاما في تخصص المالية والمحاسبة، منها أكثر من 20 عاما في قطاع الخدمات المالية في الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين. انضم إلى مجموعة البركة المصرفية في عام 2008.

بصفته عضوا رئيسياً في الإدارة التنفيذية في المقر الرئيسي للمجموعة،

***انتقل الدكتور عادل باشا إلى بنك البركة الإسلامي في البحرين بتاريخ 30 نوفمبر 2022.

فإن الأستاذ علي مسؤول عن تقديم التقارير إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في مجموعة البركة بشأن جوانب الرقابة على الميزانية والأداء. كما أنه مسؤول عن الأمور التنظيمية، بما في ذلك رفع التقارير إلى مصرف البحرين المركزي. تشمل مسؤولياته الأخرى البيانات المالية للمجموعة بالإضافة إلى الإشراف على الأداء المالي لجميع الوحدات التابعة. لعب الأستاذ علي أصغر دورا مهما في العديد من مشاريع العناية الواجبة للاستحواذ على الوحدات التابعة للمجموعة، إلى جانب العديد من خطط زيادة راس المال على مستوى المجموعة وعلى مستوى الوحدات. تضمنت مسؤولياته أيضا تنفيذ الضوابط والعمليات المناسبة في إدارة المالية.

قبل انضمامه إلى مجموعة البركة، كان الأستاذ علي أصغر محاسبا إداريا (المشتقات وصناديق التحوط) في جهاز أبو ظبي للاستثمار، الإمارات العربية المتحدة. الأستاذ علي أصغر محلل مالي معتمد - حائز على شهادة من معهد المحللين الماليين، شارلوتسفيل، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية ومحاسب قانوني - وعضو معهد المحاسبين القانونيين في الهند.

الأستاذ/ محمد عبداللطيف آل محمود

نائب رئيس أول – رئيس التدقيق الشرعي الداخلي

يمتلك الأستاذ محمد عبد اللطيف آل محمود خمسة عشر سنة من الخبرة في التدقيق الشرعي الداخلي. وقد انضم الى مجموعة البركة منذ أغسطس 2007 وكان مسئول عن تأسيس وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي في المجموعة وتدقيق الوحدات التابعة لها. قبل ذلك، عمل الأستاذ محمد مساعد بحث وتدريس في جامعة البحرين وعمل أيضا محامي في شركة محلية حيثّ تم اعتماده لممارسة مهنة المحاماة أمام جميع المحاكم البحرينية لأكثر من أربع سنوات. الأستاذ محمد هو مستشار ومراجع شرعي معتمد (CSAA) وحاصل على درجة الماجستير في الفقه الإسلامي وأصوله من الجامعة الأردنية بالإضافة الى درجة البكالوريوس في الشريعة والقانون من جامعة الأزهر.

الأستاذ فؤاد جناحي

نائب رئيس أول – رئيس العمليات والموارد البشرية والشؤون الإدارية

يمتلك الأستاذ فؤاد جناحي خبرة مصرفية متنوعة وغنية تمتد لمدة 34 عاما في مجالات التدقيق الداخلي والامتثال والعمليات والرقابة المالية والمؤسسات المالية. انضم الأستاذ فؤاد جناحي إلى مجموعة البركة في أكتوبر 2004، حيث بدأ مهامه في دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة، وشملت مسئولياته التدقيق الداخلي للمجموعة والوحدات التابعة لها، كما أوكلت اليه مهام خاصة تتعلق بالامتثال كنائب للمسئول عن الإبلاغ عن غسيل الأموال في المجموعة، قبل أن ينتقل إلى دائرة الخزانة ليتولى الاشراف على كافة المهام المتعلقة بتطوير علاقات المجموعة مع المؤسسات المالية.

قبل انضمامه للمجموعة، عمل الأستاذ فؤاد في عدة بنوك عربية وعالمية في وظائف التدقيق الداخلي والرقابة المالية والعمليات. ومن بين هذه المؤسسات عمل في مصرف الأمين (وحدة مصرفية تابعة لمجموعة البركة آنذاك)، وبنك أبو ظبي الإسلامي في دائرة التدقيق الداخلي. وخلال مسيرته المهنية عمل الأستاذ فؤاد مع بنك شامل ومصرف فيصل الإسلامي والمؤسسة العربية المصرفية والمؤسسة العربية المصرفية للاستثمار والخدمات في دوائر التدقيق الداخلي والرقابة المالية والعمليات.

الأستاذ فؤاد جناحي حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال في الصيرفة والتمويل من جامعة هل، المملكة المتحدة.

الدكتور/ التيجاني الطيب محمد

سكرتير الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية والمراقب الشرعي

يمتلك الدكتور التيجاني الطيب محمد خبرة واسعة تزيد على 13 سنة في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي، وتحديدا في مجال قانون الصيرفة. الإسلامية وقد انضم إلى مجموعة البركة في نوفمبر2007.

الدكتور التيجاني مستشار ومدقق شرعي معتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (CSAA) (ايوفي)، وحاصل على درجة الدكتوراه في أصول الفقه من جامعة الخرطوم، بالإضافة الى درجة الماجيستير في أصول الفقه من جامعة أم درمان الإسلامية، السودان. كما شغل منصب أستاذ جامعي في كل من: كلية السلطان زين العابدين، والجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

الامتثال والسياسات والإجراءات

امتثال المجموعة

تلتزم مجموعة البركة بالامتثال للمتطلبات الرقابية الدولية التي تشهد تزايداً مستمراً. يدعم التزام المجموعة وحدات المجموعة، وتقوم كذلك بتحديث ومراجعة السياسات المتعلقة بالامتثال بشكل سنوي وصياغة إطار العمل لها. وهنالك توجه مستمر لتعزيز ثقافة الامتثال من خلال الاستثمار في الأنظمة والضوابط المتطورة وصقل مهارات الموظفين ورفع مستوى الوعي لديهم. ولا تتردد المجموعة إطلاقا في رفض الأعمال التي قد تؤدي إلى مخاطر انتهاك القوانين والقواعد والمعايير الرقابية المعمول بها.

وقام قسم إدارة الامتثال للمجموعة بصياغة استراتيجية الامتثال للمجموعة وإطار عام لإدارة الامتثال لتطبيقهما في المجموعة وجميع وحداتها التابعة وتعكس هذه الاستراتيجية والإطار العام المبادئ والممارسات الأساسية التالية المتأصلة في المجموعة وجميع وحداتها المصرفية التابعة، ما يلي:

- الامتثال بجميع القوانين والقواعد والمعايير الرقابية المعمول بها.
- التقيد بممارسة الأعمال وفقاً لجميع المعايير الرقابية والأخلاقية بشكل صارم.
- تشجيع ثقافة امتثال قوية، يكون بموجبها الامتثال مسؤولية كل فرد في المجموعة؛

تواصل مجموعة البركة ووحداتها التابعة لها تعزيز السياسات والإجراءات والأطر المتعلقة بالامتثال. ويتم الارتقاء بمهارات الموظفين من خلال توفير التدريب المستمر والهادف في جميع المجالات المتعلقة بمتطلبات الامتثال ذات الصلة بالجرائم المالية. وقد تم استحداث أنظمة ويتم تقديم أدوات الأتمتة، بحسب الاقتضاء، لتحسين معايير الامتثال في المجموعة.

وظيفة مستقلة

تشمل وظيفة امتثال المجموعة في مجموعة البركة ما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الامتثال بشكل استباقي.
- تطوير وتنفيذ سياسات وبرامج وخطط الامتثال.
- مراقبة وإدارة والتخفيف من والإبلاغ عن مخاطر الامتثال.
- المراقبة والتحقيق والإبلاغ عن انتهاكات الامتثال والحوادث والمخاطر و
- تقديم المشورة للإدارة والموظفين بشأن الامتثال والأمور التنظيمية.

ترجع التبعية الوظيفية لإدارة الامتثال ومكافحة غسل الاموال إلى لجنة الامتثال والحوكمة، وتضطلع بمهام الإشراف المستقل نيابة عن مجلس الإدارة. كما يحق لها التواصل مع مجلس الإدارة متى ما رأت ذلك ضروريا.

حوكمة الشركات (تتمـــــة)

وإضافة الى ذلك، فان للإدارة الحق والسلطة في الاتصال بمصرف البحرين المركزي عندما وحيثما يكون ذلك ضروريا. ويدعم الإدارة في كل وحدة من الوحدات التابعة للمجموعة فريق امتثال متخصص. وعلى مستوى المجموعة، تكون الإدارة مسؤولة عن تنسيق وتشخيص وادارة مخاطر الامتثال المتعلقة بالجرائم المالية في كامل المجموعة بالتنسيق مع رؤساء ادارات الامتثال المحليين في كل وحدة تابعة.

لقد وضعت مجموعة البركة لجميع وحداتها مبادى توجيهية مكتوبة للموظفين حول التنفيذ المناسب للقوانين والأنظمة والقواعد والمعايير من خلال سياسات واجراءات معتمدة بما في ذلك سياسة الامتثال الشاملة بالمجموعة. وتتطلب سياسة الامتثال من جميع المسؤولين والموظفين بالوحدات التابعة الامتثال لكافة القوانين والقواعد والأنظمة ومعايير أفضل ممارسات السوق.

تصنف مخاطر الامتثال في المجموعة كالتالي:

- الامتثال التنظيمي
- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- العقوبات الدولية؛ و
- وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) ومعايير الإبلاغ الموحد (CRS)

الامتثال الرقابي وحوكمة الشركات

تقوم المجموعة وبشكل مستمر بتطوير ومراجعة السياسات لإدارة مخاطر الامتثال في جميع الفئات المذكورة أعلاه وتعمم المجموعة هذه السياسات إلى وحداتها التابعة لها بشكل منظم، ومن ثم تقوم كل وحدة بتطبيق هذه السياسات على أن تتماشى مع المتطلبات الرقابية المحلية. ويوجد لدى المجموعة مدونة سلوك صارمة يتعين دائما على جميع الموظفين الامتثال بها. إن الغرض من مدونة السلوك هو منع اي ممارسة خاطئة وتشجيع الممارسة الأخلاقية والمعاملة المنصفة للعملاء في جميع الأوقات. وتتضمن المدونة مسؤوليات جميع اعضاء مجموعة البركة ومسؤوليها وموظفيها، والذين يتوقع منهم قراءة وفهم وتطبيق جميع هذه المعايير والمبادئ دائماً.

كذلك وضعت مجموعة البركة سياسة للإبلاغ عن المخالفات وتوفر قناة رسمية للموظفين للإبلاغ عن أي سلوك غير أخلاقي أو مهني. ويتم تشجيع الموظفين على الإبلاغ عن أي مخالفات من خلال قنوات اتصال تحمي هوياتهم دون الخوف من الانتقام منهم او التعرض لهم.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يتم التعامل بكامل الحزم مع المخاطر المرتبطة بالجرائم المالية على مستوى المجموعة والوحدات التابعة حيث تحترم المجموعة الامتثال بالقوانين والأنظمة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومناهضة تمويل الإرهاب وبتوصيات لجنة بازل ومجموعة العمل المالي (FATF) والتي يتم تضمينها بدورها في سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في كل وحدة تابعة. وتعتمد المجموعة سياسات صارمة فيما يتعلق بمتطلبات (اعرف عميلك) والتي تشمل متطلبات تفصيلية للتعرف على والتحقق من هوية وبيانات العملاء. وتمنع هذه السياسات الوحدات العاملة من إنشاء أي علاقات عمل جديدة مالم يتم التعرف على والتحقق من جميع الأطراف المرتبطة بالعلاقة والتحقق بشكل واضح من طبيعة الأعمال التي يتوقع القيام بها.

وتماشيا مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وسياسة المجموعة لمكافحة غسل الأموال، يتم تعيين مسؤولين عن الإبلاغ عن غسل الأموال واعداد تقارير عنها في جميع الوحدات التابعة. ويتحمل مسؤولو الإبلاغ عن غسل الأموال المسؤولية عن ضمان الامتثال بجميع القوانين والأنظمة والسياسات ذات الصلة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والنظر في اي شكوك او مخاوف حول اي عميلا ومعاملة والإبلاغ عنه او عنها للجهة الرقابية المعنية في بلد العميل المعني.

وعلى مستوى المجموعة قامت مجموعة البركة بتعيين مسؤول إبلاغ عن غسل الأموال تشمل مسؤولياته صياغة وإصدار وتنفيذ استراتيجيات وسياسات مكافحة غسل الأموال للمجموعة على اساس مستمر. يقوم مسؤول الإبلاغ في المجموعة بتنسيق أنشطة مسؤولي الإبلاغ عن غسل الأموال في كل وحدة تابعة والإشراف على التدريب على مكافحة غسل الأموال لجميع الموظفين المعنيين ورفع تقارير الى لجنة مجلس الإدارة الامتثال والحوكمة وإلى مجلس الإدارة حول جميع الأمور المهمة المتعلقة بغسل الأموال.

العقوبات الدولية

نظرا للأعداد المتزايدة من العقوبات المفروضة من قبل الهيئات الرقابية المحلية والدولية، يعد الامتثال للعقوبات إحدى التحديات الرئيسية التي تواجهها البنوك ولا سيما تلك التي تعمل في او عبر مناطق جغرافية مختلفة. ان مخالفة العقوبات تعرض البنوك الى مخاطر رقابية ومخاطر سمعة ومخاطر تجارية بما في ذلك احتمالات الخسائر المالية. لقد باتت مخاطر العقوبات احدى أهم المخاطر التي تواجه البنوك عالمياً بدليل العدد الكبير من القضايا المسجلة والغرامات الضخمة التي فرضت.

ونًظرا لدرايتها بهذه المخاطر، وضعت مجموعة البركة استراتيجية وسياسة لإدارة مخاطر العقوبات على مستوى المجموعة وطبقتها في جميع وحداتها التابعة. حيث تعمل المجموعة على رفع مستوى الوعي لدى موظفيها بأهمية الامتثال للعقوبات وتستثمر أكثر في أنظمة الفحص الملائمة لإدارة المخاطر ذات الصلة بالعقوبات الدولية والحد منها. كذلك تطبق سياسة للمجموعة خاصة بالعقوبات على صعيد جميع وحداتها التابعة لضمان وجود معايير موحدة للامتثال بكافة الأوامر ذات الصلة بالعقوبات. حيث تضع سياسة العقوبات هذه قيودا ومحاذير مختلفة تتعلق بالعملاء الذين يخضعون والمعاملات التي تخضع للعقوبات، وأحيانا تتعدى هذه القيود المتطلبات الصارمة التي تنص عليها القوانين المعمول بها وذلك لغرض ضمان حماية سمعة المجموعة ومكانتها.

قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) ومعيار الإبلاغ الموحد (CRS)

لدى مجموعة البركة سياسة تتعلق بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA)/معيار الإبلاغ المشترك (CRS) لتطبيقها في كامل المجموعة. كما قامت الوحدات التابعة لمجموعة البركة بتنفيذ اجراءات وعمليات وأنظمة خاصة بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية في بلدانها وفقا للمتطلبات الرقابية والتنظيمية المحلية. قامت المجموعة باستثمارات كبيرة في تعزيز النظم وتدريب الموظفين من اجل ضمان وجود إطار مناسب. ولدى مجموعة البركة أيضا سياسة خاصة بمعيار الإبلاغ الموحد على مستوى المجموعة. ويتم الإبلاغ عن الأشخاص المعنيين وفقاً للمواعيد المحددة.

سياسة الإفصاح للمجموعة

تهدف استراتيجية الاتصال لمجموعة البركة الى المساعدة على تحقيق هدف المجموعة في اطلاع السوق دائما على المعلومات الجوهرية. ان تواصل المجموعة مع السوق يحقق الامتثال لتوجيهات مصرف البحرين المركزي على النحو المفصل في قسم الافصاح العام من كتاب القواعد، ومعايير الإفصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في اللوائح المنظمة لأسواق رأس المال الصادرة من مصرف البحرين المركزي.

وتعرّف المعلومات الجوهرية بانها أي معلومات، سواء كانت مالية او غير مالية، تتعلق بأعمال وشؤون مجموعة البركة أو أي من وحداتها التابعة تؤدي، او يتوقع لها بشكل معقول أن تؤدي، إلى حدوث تغيير كبير في سعر السوق لأسهم مجموعة البركة او إلى قيام مستثمر حصيف باتخاذ قرار إما بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ بأسهم مجموعة البركة أو تؤدي إلى قيام مستثمر حصيف بتغيير قرار الدخول في معاملة أو الامتناع عن الدخول في معاملة مع مجموعة البركة أو الوحدات التابعة لها. وتشمل المعلومات الجوهرية، ولكن لا تقتصر على الحقائق الجوهرية أو التغيرات الجوهرية التي تتعلق بأعمال وشؤون المجموعة ووحداتها التابعة.

ومن أجل امتثال المجموعة بشكل كامل لمتطلبات الإفصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في كتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي، تقوم المجموعة بالكشف عن جميع المعلومات المطلوبة في بياناتها المالية الفصلية المراجعة وبياناتها المالية السنوية المدققة التي يتم نشرها، وكذلك أي معلومات أخرى ذات صلة يتم طلبها من قبل مصرف البحرين المركزي من وقت لآخر.

وبوصفها شركة مدرجة في بورصة البحرين، تلتزم مجموعة البركة بجميع متطلبات نشر المعلومات الدورية لبورصة البحرين في الوقت المطلوب، وَفقاً لما هو منصوص عليه في التوجيهات واللوائح التنظيمية لكل منهما في هذا الصدد.

بالإضافة إلى ذلك، سوف تقوم المجموعة بالإفصاح على نطاق واسع عن جميع المعلومات الجوهرية ونشرها لعموم الجمهور فور علمها بالظروف أو الأحداث التي تكمن وراء هذه المعلومات الجوهرية أو عند اتخاذ قرار من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية للمجموعة بتنفيذ تغيير جوهري.

باعتبارها شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية، تلتزم مجموعة البركة بسياسة صارمة بتفويض أفراد معينين بإصدار البيانات الصحفية او الإعلان للجمهور عن معلومات، مالية كانت او غير مالية، عن المجموعة.

وفي حال كان مطلوبا من أي من الأشخاص المعينين أعلاه اصدار تصريحات تتعلق بالبيانات المالية او المؤشرات المالية أو الأداء المالي العام للمجموعة، فسوف يقوم هذا الشخص بالتشاور و/او تأكيد هذا التصريح مع رئيس المالية فيما يتعلق بدقة وسلامة توقيت وموثوقية المعلومات قبل إصدار اي تصريح علني عنها.

وتقوم المجموعة بإرسال بياناتها المالية والتقارير المطلوبة إلى مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين على أساس ربع سنوي وسنوي، وبعد ذلك تقوم المجموعة بنشر هذه المعلومات على موقع المجموعة على الإنترنت.

يتم نشر البيانات الصحفية على موقع مجموعة البركة على الإنترنت، وفيما لا يقل عن صحيفة محلية واحدة باللغة العربية وواحدة بالإنجليزية. ويمتنع الأشخاص المصرح لهم بإصدار بيانات عامة من قبل المجموعة عن الإدلاء بأي تصريح او إعلان في اجتماع خاص بين شخص وشخص اخر قبل نشر المعلومات المعنية على موقع المجموعة على الإنترنت او في الصحف المحلية حسب مقتضى الحال.

لدى مجموعة البركة اجراءات فعالة للتعامل مع الشكاوى الواردة من مساهميها وأصحاب المصلحة فيها. وقد تم إنشاء قنوات متعددة لتمكين الاتصال مع المستثمرين بما في ذلك عن طريق مكاتب مسجل أسهم الشركة، ومركز الاستعلام على موقع مجموعة البركة على الإنترنت وخطوط هاتف وفاكس مكرسة خصيصا لذلك. يتم تحويل وإرسال جميع الشكاوى المستلمة الى الدائرة المعنية، والى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. ووَفقا لمتطلبات الإفصاح الصادرة من مصرف البحرين المركزي، تحتفظ المجموعة بمعلومات مالية لثلاث سنوات على الأقل على موقعها على الإنترنت.

الأحكام التنظيمية

تلتزم مجموعة البركة بجميع المتطلبات الرقابية التي تحكم عمل الشركات الاستثمارية ويصدرها مصرف البحرين المركزي. وتشمل هذه، ضمن أمور أخرى، القواعد التنظيمية التي تحكم كفاية رأس المال لمجموعة البركة، وجودة الأصول وادارة المخاطر، وادارة السيولة والأموال، وحوكمة الشركات.

يحدد مصرف البحرين المركزي ويراقب متطلبات كفاية رأس المال لمجموعة البركة على مستوى المقر الرئيسي، بينما تخضع الوحدات المصرفية التابعة للمجموعة للإشراف المباشر للجهات الرقابية المحلية في دولها وهي التي تحدد لها وتراقب متطلبات كفاية رأسمالها.

ويشترط مصرف البحرين المركزي على كل شركة استثمارية يقع مقرها في البحرين تحت الفئة 1، الحفاظ على الحد الأدنى من رأس المال البالغ مليون دينار بحريني، والمحافظة على نسبة كفاية رأس المال بحد أدنى لا يقل عن 110٪.

يتوجب احتساب رأس المال التنظيمي لكل شركة استثمارية يقع مقرها في البحرين بناءً على حقوق الملكية للمساهمين، ويجب على شركة الاستثمار كذلك الحفاظ على كفاية مواردها البشرية والمالية وغيرها من الموارد وبشكل كافٍ لتشغيل أعمالها التجارية بطريقة اعتيادية.

معاملات الأطراف ذات الصلة

تسمى المعاملات التي تتم مع الأشخاص او الكيانات المرتبطة بالمجموعة «عاملات الأطراف ذات الصلة»، (ما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة وحاملي الأسهم). وتتعامل المجموعة مع جميع هذه المعاملات على أساس تجاري بحت، وعلاوة على ذلك تتطلب هذه المعاملات موافقة محددة من مجلس الإدارة. كما يمتنع عضو مجلس الإدارة عن التصويت إذا كانت له مصلحة في الموضوع الذي يتم التصويت عليه. ويبين الإيضاح رقم 26 في القوائم المالية الموحدة للمجموعة المعاملات مع الأطراف ذات الصلة للعام 2022.

مدونة السلوك والأخلاقيات المهنية

تعتمد مجموعة البركة سياسة داخلية اقرها مجلس الإدارة خاصة بتوظيف أفراد الأسرة المباشرين او الأقارب الآخرين للموظفين. وتحظر السياسة التوظيف والانتقالات الداخلية، حيث ينطبق ذلك على الأقارب من الدرجة الأولى والثانية. ومع هذا، تسمح السياسة بتوظيف الأقارب من الدرجة الثالثة والرابعة في وظائف لا تنطوي على وجود تضارب فعلي او محتمل او متصور للمصالح، وفرصة للتواطؤ. ان دائرتي الموارد البشرية والتدقيق الداخلي هما المسؤولتان عن مراجعة الطلبات المحتملة للتوظيف للتحقق من إمكانية ان يكون هناك تضارب فعلي او محتمل في المصالح كما تحدد ذلك سياسات المجموعة، بالرجوع بوجه خاص الى مدونة قواعد السلوك وسياسات تضارب المصالح.

حوكمة الشركات (تتمـــــة)

لدى المجموعة سياسة خاصة بتعيين الموظفين المعتمدين ذوي العلاقة مع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية. تنصّ هذه السياسة على أن تعيين أي شخص له صلة قرابة بأحد الأشخاص المعتمدين أو بأحد أعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية يجب أن يكون بعد الإفصاح لمجلس الإدارة أو الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية حسب الأحوال. ويجب أن يمتنع عضو الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية عن المشاركة وكذلك التصويت على أي قرار يتعلق بمحاسبة أو الحكم على سلوك أو تعيين أو تحديد استحقاقات الموظفين المعتمدين إذا كانت تربطه بأحدهم صلة قرابة من الدرجة الأولى أو الثانية.

سياسة مكافحة الرشوة والفساد

تحرص المجموعة أشد الحرص على سمعتها وتلتزم بالتمسك بأعلى المعايير الأخلاقية في مزاولة أنشطتها التجارية. تحظر المجموعة اخذ الرشوة وتتوقع من جميع الموظفين والمديرين والأشخاص المرتبطين بها اعتماد معايير عالية للسلوك والتأكد من امتثال الجميع لهذه السياسة ولقانون العقوبات البحريني. والمعايير هذه هي الحد الأدنى من المتطلبات بموجب القواعد القانونية والرقابية التي تسري على المجموعة.

من المفترض أن يكون لدى جميع موظفي المجموعة إلمام تام بمضمون سياسة مكافحة الرشوة والفساد، وأن يكونوا على دراية تامة بأدوارهم ومسؤولياتهم، كما يجب عليهم أن يتصرفوا دائماً، وفق روح هذه السياسة وليس نصها فقط. ان أي عدم امتثال سيؤدي إلى تحمل مسؤولية شخصية مثل الغرامات والسجن او أية إجراءات تأديبية أخرى.

يجب على الوحدات التابعة تطوير السياسات الخاصة بها، والتي يجب ان تتضمن متطلبات سياسة مكافحة الرشوة والفساد الخاصة بالمجموعة كحد أدنى، مع إضافة متطلبات إضافية أخرى وفقا للقوانين والأنظمة واللوائح والممارسات المحلية. عندما تتضمن الأنظمة واللوائح المحلية متطلبات أعلى من المتطلبات المحددة في السياسة الخاصة بالمجموعة يجب تطبيق المعايير الأعلى. في حالة تعارض أية قوانين سارية مع هذه السياسة، يجب على الوحدة التابعة المعنية استشارة دائرة الشؤون القانونية المحلية التابعة لها ورئيس الامتثال التابعين للمجموعة لحل هذا التعارض وحسب الحاجة، إبلاغ لجنة الامتثال والحوكمة التابعة لمجموعة البركة.

لا تتسامح سياسة مكافحة الرشوة والفساد الخاصة بالمجموعة مع أي انتهاك لأي مما يلي:

- القوانين والقواعد والأنظمة واللوائح السارية
- الممارسات والمعايير المقبولة بشكل عام فيما يتعلق بمكافحة الفساد
- الغرامات او غيرها من إجراءات تنفيذ القانون فيما يتعلق بمكافحة الفساد

تنظر المجموعة الى مكافحة الرشوة والفساد على أنها جزء لا يتجزأ من استراتيجيتها لإدارة المخاطر، وليست مجرد شرط منفصل بذاته تفرضه السلطات الرقابية.

يجب الإبلاغ عن أية انتهاكات جوهرية أو ممنهجة إلى لجنة الامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة. تهدف سياسة مكافحة الرشوة والفساد الخاصة بالمجموعة إلى وضع إطار أساسي لاكتشاف ومنع وكبح اعمال الرشوة والفساد في المجموعة. اعتمد مجلس الإدارة هذه السياسة التي توضح التزام المجموعة بالمتطلبات السارية القانونية والرقابية والتنظيمية الخاصة بمكافحة الرشوة والفساد والتزامها بأعلى المعايير المهنية.

سياسة المكافآت والإفصاحات المتعلقة بها

يحدد نهج المجموعة الذي يقوم على المكافآت الإجمالية، والذي يشمل سياسة المكافآت المتغيرة، سياسة المجموعة فيما يتعلق بمكافآت اعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعوامل الرئيسية التي تؤخذ في الاعتبار عند وضع هذه السياسة. من خلال إطار المكافآت الملخص أدناه، تهدف المجموعة الى الالتزام بالأنظمة المتعلقة بالممارسات السليمة للمكافآت الصادرة عن مصرف البحرين المركزي أحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني.

استراتيجية المكافآت

تقدم فلسفة الأجور الأساسية للمجموعة مستوى تنافسياً من الأجور الإجمالية لجذب والاحتفاظ بالموظفين المؤهلين والأكفاء. وتقوم سياسة المجموعة فيما يتعلق بالمكون المتغير من المكافآت في المقام الأول على ثقافة الأداء التي تتناغم فيها مصالح الموظف مع مصالح المساهمين في المجموعة. وهذه العناصر تدعم تحقيق أهدافنا من خلال تحقيق التوازن بين المكافآت عن كل من نتائج الأداء على المدى القصير والأداء المستدام على المدى الطويل. لقد تم تصميم استراتيجيتنا هذه بحيث تتقاسم نجاحاتنا، وتحقيق المواءمة بين حوافز الموظفين والإطار العام للمخاطر ونتائج المخاطر.

ان جودة والالتزام طويل الأمد لجميع موظفينا امر أساسي لنجاحنا. لذلك تهدف المجموعة الى اجتذاب وتحفيز أفضل الموظفين الذين يلتزمون بالحفاظ على مسيرة مهنية مع المجموعة، والذين يقومون بأداء وظائفهم بما يحقق المصالح طويلة الأجل لمساهمينا. تتكون حزمة مكافآت المجموعة من العناصر الرئيسية التالية:

1. اجر ثابت
2. منافع
3. مكافأة أداء سنوية، و
4. خطة حوافز أداء طويلة المدى

ان وجود إطار قوي وفعال للحوكمة يضمن ان تقوم المجموعة بالعمل ضمن معايير واضحة تحددها استراتيجية وسياسة المجموعة للأجور. تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت في مجلس الإدارة بالإشراف على جميع مسائل الأجور، والامتثال العام بالمتطلبات الرقابية وبموافقة مجلس الإدارة فيما بعد.

وعلى وجه الخصوص تقوم سياسة المكافآت للمجموعة بالنظر في دور كل موظف ووضع توجيهات محددة بشأن ما إذا كان الموظف موظفاً يأخذ مخاطر كبيرة و/أو شخصاً معتمداً في دائرة تتعلق مباشرة بالأعمال أو السيطرة والمراقبة أو دائرة دعم ومساندة. الشخص المعتمد هو موظف يتطلب تعيينه في منصبه موافقة مسبقة من الجهات الرقابية بسبب أهمية دوره في المجموعة، ويعتبر الموظف متّخذ المخاطر الكبيرة إذا كان رئيسا لدائرة مهمة تتعلق مباشرة بالأعمال او إذا كان لأي شخص تحت مسئوليته تأثير كبير على هيكلية مخاطر المجموعة. لغرض ضمان المواءمة بين ما ندفع من مكافآت لموظفينا وبين استراتيجية أعمالنا، تقوم المجموعة بتقييم الأداء الفردي للموظف مقابل الأهداف المالية وغير المالية السنوية وعلى المدى الطويل المحددة باختصار في نظام ادارة الأداء لدينا. يأخذ هذا التقييم أيضا في الحسبان الالتزام بقيم المجموعة والمخاطر واجراءات الالتزام الرقابي وفوق كل شيء النزاهة. ولذلك فانه اجمالا لا يتم الحكم على الأداء فقط بناءً على ما تم تحقيقه

على المدى القصير والطويل ولكن أيضا والأهم على كيفية تحقيقه، ذلك ان لجنة الترشيحات والمكافآت تعتقد أن هذا الأمر الأخير يساهم في الاستدامة على المدى الطويل للمجموعة.

دور واهتمام لجنة الترشيحات والمكافآت

تتحمل لجنة الترشيحات والمكافآت مسئولية الإشراف على جميع سياسات المكافآت لموظفي المجموعة. إنّ اللجنة هي الهيئة المشرفة على سياسات وممارسات وخطط الأجور والمنظمة لها. وهي مسئولة عن تحديد ومراجعة واقتراح سياسة المكافآت المتغيرة للموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة، كما أنها مسئولة عن تحديد المبادئ وإطار الحوكمة لجميع قرارات الأجور. وتقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بضمان أن تتم مكافأة جميع الموظفين بأنصاف ومسئولية. وتتم مراجعة سياسة المكافآت على أساس دوري لتعكس التغيرات في ممارسات السوق وفي خطة العمل وهيكلية المخاطر للمجموعة. فيما يتعلق بسياسة المكافآت المتغيرة للمجموعة، تشمل مسئوليات لجنة الترشيحات والمكافآت، كما ينصّ نظامها، ولكن لتقتصر على ما يلي:

- الموافقة على ومراقبة ومراجعة نظام المكافآت لضمان حسن سير النظام على النحو المنشود،
- الموافقة على سياسة المكافآت والمبالغ المخصصة في ما يتعلق بكل ولكل شخص معتمد ولكل متخذ مخاطر كبيرة،
- فَضلاً عن مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها، مع الأخذ في الاعتبار المكافاة الكلية بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافآت ومنافع الموظفين الأخرى.
- ضمان أن يتم تعديل المكافأة لجميع أنواع المخاطر وان يأخذ نظام المكافآت في الاعتبار الموظفين الذين يحققون نفس الأرباح على المدى القصير ولّكنهم يأخذون نيابة عن المجموعة مقادير مختلفة من المخاطر.
- ضمان ان تشكل المكافأة المتغيرة لمتخذي المخاطر الكبيرة جزءا كبيرا من مجموع مكافاتهم.
- مراجعة نتائج اختبارات الإجهاد والاختبارات الرجعية قبل الموافقة على مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافآت ومنافع الموظفين الأخرى.
- القيام بتقييم متأنّ للممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت من وعن إيرادات مستقبلية محتملة لا يزال توقيتها واحتمال تحققها غير مؤكدين. سوف تقوم اللّجنة بتمحيص دفعات المكافآت عن المداخيل التي لا يمكن تحقيقها او التي يكون احتمال تحقيقها لا يزال غير مؤكد في وقت الدفع.
- فيما يتعلق بالأشخاص المعتمدين العاملين في ادارات ادارة المخاطر والتدقيق الداخلي والعمليات والرقابة المالية والامتثال، ضمان ان تميل النسبة بين الجزء الثابت والجزء المتغير من المكافاة لصالح المكافاة الثابتة.
- التوصية بمنح أعضاء مجلس الإدارة المكافآت على اساس حضورهم جلسات المجلس وأدائهم وبما يتفق مع أحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني.
- ضمان أن يتم الإفصاح عن بيان شامل لكل ما حصل عليه رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كل على حدة خلال السنة المالية من مكافآت، بما في ذلك أي منافع ومزايا ونصيب في الأرباح وبدل حضور وبدل تمثيل ومصروفات وغيرها، بالإضافة إلى الإفصاح عن ما قبضوه بوصفهم موظفين أو إداريين أو نظير أعمال فنية أو إدارية أو استشارية أو أي اعمال أخرى، وذلك وفقاً للنماذج التي تعدها وزارة التجارة والصناعة.
- التأكد من وجود آليات التزام مناسبة لضمان ان يلتزم الموظفون بعدم استخدام استراتيجيات التحوط الشخصي او التأمين ذي الصلة بالمكافأة والمسؤولية لتقويض أثار مواءمة المخاطر المتضمنة في ترتيبات مكافأتهم.
- بلغت المكافآت الكلية المدفوعة لأعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت خلال السنة في شكل بدل حضور الجلسات 36 ألف دولار أمريكي (2021: 15 ألف دولار أمريكي). وتتوفر المزيد من التفاصيل حول عضوية لجنة الترشيحات والمكافآت في فقرة ثانية في هذ التقرير.

يكشف تقرير الحوكمة هذا عن المبلغ الإجمالي الذي تم استلامه من قبل أعضاء الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة وفقاً لمتطلبات وزارة الصناعة والتجارة. ويتعين على تقرير مجلس الإدارة الإفصاح عن إجمالي المبالغ التي حصل عليها كبار المديرين الستة (بما في ذلك الرئيس التنفيذي للمجموعة والمسؤول المالي الأعلى) الذين حصلوا على أعلى المكافآت خلال السنة المالية، بما في ذلك أي رواتب ومزايا وأسهم وحصة في الأرباح، حسب مقتضى الحال.

نطاق تطبيق سياسة المكافآت

تم اعتماد سياسة المكافآت على مستوى المجموعة ككل.

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافأة مجلس إدارة المجموعة وفقًا لأحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني لسنة 2001. وتخضع مكافأة مجلس الإدارة لموافقة المساهمين الحاضرين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي. ولا تشمل المكافآت اعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين العناصر المتصلة بالأداء مثل منح الأسهم وخيارات الأسهم او خطط الحوافز المرتبطة بالأسهم المؤجلة الأخرى، او المكافآت او منافع المعاش التقاعدي.

المكافآت المتغيرة للموظفين

ترتبط المكافأة المتغيرة بالأداء وتتمثل أساساً في منح مكافأة سنوية عن الأداء. وكجزء من المكافأة المتغيرة لموظفينا، تكافئ هذه المكافأة السنوية الموظف على إنجاز الأهداف التشغيلية والمالية الموضوعة في كل سنة، وعلى الأداء الفردي للموظف في تحقيق تلك الأهداف ومساهمته في تحقيق الأغراض الاستراتيجية للمجموعة.

لقد اعتمدت المجموعة إطارا عاما موافقا عليه من قبل مجلس الإدارة لتطوير ربط شفاف بين المكافأة المتغيرة والأداء. وقد تم تصميم الإطار على أساس تحقيق أداء مالي مرض وايضا تحقيق الأهداف غير المالية الأخرى والذي سيؤدي، بافتراض تساوي الأمور الأخرى، الى خلق سلة المكافأة المستهدفة للموظفين، قبل النظر في تخصيص المكافآت لإدارات الأعمال ولّكل موظف. وفي الإطار المعتمد لتحديد المبلغ الكلي لسلّة المكافأة المتغيرة، تهدف لجنة الترشيحات والمكافآت الى تحقيق توازن في توزيع أرباح المجموعة بين المساهمين والموظفين.

تشمل مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى المجموعة مجموعة من المقاييس قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل وتشمل مؤشرات الربحية

حوكمة الشركات (تتمـــــة)

والملاءة والسيولة والنمو. تضمن عملية ادارة الأداء تسلسل جميع الأهداف بشكل سليم على جميع مستويات المجموعة وصولا الى وحدات الأعمال والموظفين المعنيين.

وفي تحديدها لمبلغ المكافآت المتغيرة، تبدأ المجموعة بوضع أهداف محددة ومقاييس أداء نوعية أخرى تؤدي جميعها إلى خلق سلّة المكافأة المستهدفة، ثم يتم تعديل سلّة المكافأة المجمعة لأخذ المخاطر في الاعتبار وذلك من خلال استخدام مقاييس معدلة حسب المخاطر (بما في ذلك الاعتبارات المستقبلية). وتقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بتقييم الممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت من وعن إيرادات مستقبلية محتملة لا يزال توقيتها واحتمال تحققها غير مؤكدين، وتدلل اللجنة على ان قراراتها تتفق مع تقييم الوضع المالي للمجموعة وآفاق المستقبل المتوقعة له.

وتستخدم المجموعة عملية رسمية وشفافة لتعديل سلّة المكافأة حسب جودة الأرباح. ان هدف المجموعة هو دفع المكافآت من أرباح محققة ومستدامة. وإذا كانت جودة الأرباح ليست قوية، يمكن تعديل قاعدة الربح وفقاً للسلطة التقديرية للجنة الترشيحات والمكافآت.

ان تمويل توزيع سلّة المكافآت يعتمد على تحقيق حد أدنى من الأهداف المالية. وتضمن مقاييس الأداء ان ينكمش إجمالي المكافآت المتغيرة بشكل كبير عندما يحدث تدهور في الأداء المالي للبنك أو يصبح هذا الأداء سلبيا. علاوة على ذلك، تخضع سلّة المكافآت المستهدفة كما هو محدد أعلاه لتعديلات المخاطر بما يتماشى مع تقييم المخاطر وإطار الربط.

مكافآت وظائف الرقابة

إن مستوى المكافآت الخاص بالموظفين في الوظائف الرقابية والمساندة يسمح للمجموعة بأن تجتذب وتساند الموظفين المؤهلين وذوي الخبرة. وتعمل المجموعة على أن تكون النسبة بين الجزء الثابت والجزء المتغير من المكافأة الخاصة بالوظائف المذكورة لصالح المكافأة الثابتة. ويجب ان تقوم المكافآت المتغيرة لوظائف المراقبة على اهداف وظيفية محددة وليس على الأداء المالي للإدارات والأعمال التي يقومون بمراقبتها. ي

لعب نظام إدارة الأداء في المجموعة دوًرا كبيًرا في تحديد اداء وحدات المساندة والرقابة على اساس الأهداف الموضوعة لها، وهذه الأهداف تركز أكثر على الأهداف غير المالية التي تشمل المخاطر والرقابة والالتزام والاعتبارات الأخلاقية فضلا عن السوق والبيئة الرقابية بالإضافة الى المهام ذات القيمة المضافة التي تختصّ بها كل وحدة.

الأجور المتغيرة لوحدات الأعمال

يتم تحديد المكافآت المتغيرة لوحدات الأعمال في المقام الأول عن طريق اهداف الأداء الرئيسية التي يتم وضعها من خلال نظام ادارة الأداء في المجموعة. وتتضمن هذه الأهداف أهدافا مالية وغير مالية، بما في ذلك السيطرة على المخاطر والالتزام والاعتبارات الأخلاقية، فضلا عن السوق والمتطلبات الرقابية. ان اخذ تقييم المخاطر بعين الاعتبار في تقييم اداء الأفراد يضمن ان اي اثنين من الموظفين يحققان نفس الأرباح قصيرة الأجل ولكن يأخذان مستويين مختلفين من المخاطر باسم المجموعة ستتم معاملتهما بشكل مختلف من قبل نظام المكافآت.

إطار تقييم المخاطر

ان الغرض من ربط نظام المكافآت بالمخاطر هو مواءمة المكافآت المتغيرة مع هيكلية المخاطر للمجموعة. وفي سعيها لتحقيق ذلك تقوم المجموعة بالنظر في كل من المقاييس الكمية والمقاييس النوعية في عملية تقييم المخاطر. وتلعب كل من المقاييس الكمية ورجاحة الحكم على الأمور دورا في تحديد أية تعديلات مبنية على المخاطر. وتنطوي عملية تقييم المخاطر على الحاجة الى ضمان ان تقوم سياسة المكافآت كما تمّ تصميمها بخفض حوافز الموظف لأخذ مخاطر مفرطة وغير مناسبة، وان تكون هذه السياسة متوائمة مع نتائج المخاطر وتّوفر توليفة المكافآت ملائمة ومتماشية مع المخاطر.

وتقوم لجنة الترشيحات والمكافآت في المجموعة بالنظر فيما إذا كانت سياسة المكافآت المتغيرة تتماشى مع هيكلية المخاطر. كما تضمن تقييم الممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت من وعن إيرادات مستقبلية محتملة لا يزال توقيتها واحتمال تحققها غير مؤكدين، وذلك من خلال إطار وعملية التقييم المسبق واللاحق للمخاطر في المجموعة.

وتأخذ تعديلات المخاطر بعين الاعتبار جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر غير الملموسة والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وتكلفة راس المال. وتقوم المجموعة بعمل تقييمات للمخاطر لمراجعة الأداء المالي والتشغيلي مقابل استراتيجية الأعمال واداء المخاطر قبل توزيع المكافأة السنوية. كما تضمن المجموعة أن لا يحدد إجمالي المكافآت المتغيرة من قدرته على تعزيز وتقوية قاعدة راس مالها وتعتمد مدى الحاجة لتعزيز راس المال على الوضع الحالي لرأسمال المجموعة وعلى عملية التقييم الداخلي لكفاية راس المال.

تأخذ سلة المكافآت بعين الاعتبار أداء المجموعة والذي يتم تقييمه في سياق إطار ادارة المخاطر في المجموعة. وهذا يؤدي الى ان يتم ّتشكيل سلة الأجور المتغيرة وفقاً الاعتبارات المخاطر وأحداث بارزة على مستوى المجموعة. ويأخذ حجم سلة المكافآت المتغيرة وتخصيصاتها داخل المجموعة بعين الاعتبار مجموعة كاملة من المخاطر الحالية والمحتملة، بما في ذلك:

أ. تكلفة وكمية رأس المال المطلوب لدعم المخاطر المتخذة،

ب. تكلفة وكمية مخاطر السيولة التي يتم تحملها أثناء مزاولة الأعمال،

ج. الاتساق مع توقيت واحتمالية تحقيق الإيرادات المستقبلية المحتملة التي تم إدراجها في الأرباح الحالية.

تظلّ لجنة الترشيحات والمكافآت على اطلاع تام على أداء المجموعة مقابل إطار ادارة المخاطر، تقوم اللّجنة باستخدام هذه المعلومات عند النظر في المكافآت لضمان مواءمة العائد والمخاطر مع المكافآت.

تعديلات المخاطر

يوجد لدى المجموعة إطار للتقييم الإلحاق للمخاطر وهو تقييم نوعي يقوم على الاختبار الرجعي للأداء الفعلي مقابل افتراضات مخاطر سابقة. وفي السنوات التي تتكبد فيها المجموعة خسائر ملموسة في أدائها المالي، سيعمل إطار تعديلات المخاطر على النحو التالي:

- سوف يكون هناك انكماش كبير في إجمالي المكافآت المتغيرة للمجموعة.

- على المستوى الفردي، الأداء الضعيف من قبل المجموعة يعني انه لم يتم تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية للموظفين، وبالتالي فان تقييم اداء الموظف سوف يكون اقل.
- انخفاض في قيمة الأسهم او المنح المؤجلة.
- تغييرات محتملة في فترات الاستحقاق وتأجيل إضافي يطبق على المكافآت غير المكتسبة.
- وأخيراً، إذا اعتبر التأثير النوعي والكمي لحادثة الخسارة كبيراً، قد ينظر في الغاء او استرجاع المنح المتغيرة السابقة.

ويجوز للجنة الترشيحات والمكافآت، بموافقة المجلس، ترشيد واتخاذ القرارات التقديرية التالية:

- زيادة / خفض التعديلات اللاحقة
- النظر في تأجيلات إضافية او زيادة في حجم المكافآت غير النقدية
- الاسترجاع من خلال ترتيبات الإلغاء والاسترجاع

إطار الإلغاء والاسترجاع

تسمح أحكام الإلغاء والاسترجاع في المجموعة لمجلس إدارة المجموعة بتحديد ما إذا كان مناسباً، إلغاء/تعديل العناصر غير الممنوحة بعد من خطة المكافآت المؤجلة او، في حالات معينة، استرجاع المكافآت المتغيرة التي تمّ تسليمها بالفعل. والقصد من ذلك هو تمكين المجموعة من الاستجابة بشكل مناسب في حال اتضح أن عوامل الأداء التي تم على أساسه اتخاذ قرارات منح المكافأة لم تكن في الواقع تعكس الأداء على المدى الطويل. وتتضمن جميع منح المكافآت المؤجلة أحكاما معينة تمكّن المجموعة من خفض او إلغاء المكافآت الموظفين الذين كان لسلوكهم وأدائهم الشخصي تأثير ضار على المجموعة خلال سنة الأداء المعنية.

ولا يمكن اتخاذ أي قرار باسترجاع المكافأة الممنوحة لموظف إلا من قبل مجلس إدارة المجموعة فقط.

وتسمح أحكام الإلغاء والاسترجاع في المجموعة لمجلس إدارة المجموعة بتحديد ما إذا كان مناسباً تعديل/إلغاء العناصر الممنوحة/ غير الممنوحة بعد من خطة المكافآت المؤجلة في حالات معينة، وهذه الحالات تشمل ما يلي:

- دليل معقول على سوء السلوك المتعمد أو الخطأ الكبير أو الإهمال أو عدم الكفاءة للموظف الذي تسبب في تكبد المجموعة/دائرة أو قسم الموظف خسارة كبيرة في أدائه/ أدائها المالي، او في تحريف جوهري في البيانات المالية للبنك، او في إخفاق كبير في إدارة المخاطر او فقدان السمعة او تكبد مخاطر بسبب تصرفات او إهمال او سوء سلوك او عدم كفاءة هذا الموظف خلال سنة الأداء المعنية.
- قيام الموظف عن عمد بتضليل او خداع السوق و/او المساهمين يمكن اللجوء إلى استخدام الاسترجاع اذا كان الإلغاء او التعديل على الجزء غير الممنوح غير كاف نظرا لطبيعة وحجم تلك الحادثة فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال سنة الأداء المعنية.
- يمكن اللجوء إلى استخدام الاسترجاع إذا كان الإلغاء او التعديل على الجزء غير الممنوح غير كاف نظرا لطبيعة وحجم تلك الحادثة.

حوكمة الشركات (تتمـــــة)

مكونات المكافآت المتغيرة

تشمل المكافآت المتغيرة العناصر الرئيسية التالية:

نقد معجل	جزء من الأجور المتغيرة يمنح ويدفع نقداً في ختام عملية تقييم الأداء لكل سنة
نقد مؤجل	جزء من الأجور المتغيرة يمنح ويدفع نقدًا على أساس النسبة والتناسب على مدى فترة 3 سنوات
منحة أسهم معجلة	جزء من الأجور المتغيرة يتم منحه ويصدر في شكل أسهم في ختام عملية تقييم الأداء لكل سنة
أسهم مؤجلة	جزء من الأجور المتغيرة يتم منحه ويدفع في شكل أسهم على أساس النسبة والتناسب على مدى فترة 3 سنوات

تخضع جميع المكافآت المؤجلة لأحكام الإلغاء، ويتّم الإفراج عن كل منح الأسهم لصالح الموظف بعد فترة حجز لمدة ستة أشهر من تاريخ الاكتساب. يرتبط عدد الأسهم الممنوحة بسعر سهم المجموعة وفقاً لقواعد نظام حوافز الأسهم في المجموعة. ويتم الإفراج عن أيّة أرباح مستحقة على هذه الأسهم للموظف عند الإفراج عن الأسهم (أي بعد فترة الحجز).

الأجور المؤجلة

يخضع جميع الموظفين الذين يتقاضون إجمالي أجور بأكثر من 100 ألف دينار بحريني أو ما يقابل ذلك بالدولار الأمريكي لتأجيل المكافآت المتغيرة على النحو التالي:

عنصر الأجر المتغير	التأجيل	فترة التأجيل	الحجز	الإلغاء	الاسترجاع
نقد معجل	40٪	حالاً	-	-	نعم
أسهم معجلة	-	حالاً	6 أشهر	نعم	نعم
نقد مؤجل	0٪	على مدى 3 سنوات	-	نعم	نعم
منح أسهم مؤجلة	60٪	بعد 3 سنوات	6 أشهر	نعم	نعم

يجوز للجنة الترشيحات والمكافآت - استناداً إلى تقييمها لدور الموظف والمخاطر التي اتخذها - زيادة تغطية الموظف التي تخضع لترتيبات التأجيل.

تفاصيل الأجور المدفوعة

أ) 1. مجلس الإدارة

	ألف دولار أمريكي	
	*2022	2021
بدل حضور	483	447
المكافأة*	1,500	1,500
أخرى	23	22

'الأخرى' تشمل تسديد تكاليف تذاكر السفر وبدل النفقات اليومية لحضور اجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس.

*تخضع لموافقة الجمعية العمومية للمجموعة في مارس 2023.

(أ) 2. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المكافآت الثابتة					المكافآت المتغيرة					مكافأة نهاية الخدمة	المجموع الكلي	بدل المصروفات*****
	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس *	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	رواتب**	أخرى***	المجموع	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	Bonus	خطط تحفيزية	أخرى****	المجموع		(لا يشمل بدل المصروفات)	
1. الشيخ عبداللّه صالح كامل	58,881.84	12,441	-	-	71,322.84	-	-	-	-	-	-	71,322.84	1,336
2. الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي	44,879.52	11,310	-	-	56,189.52	-	-	-	-	-	-	56,189.52	722
3. الأستاذ مازن مناع	19,297.15	6,786	**	-	26,083.15	-	-	-	-	-	-	26,083.15	-
4. الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صبّاحي	42,934.75	13,572	-	-	56,506.75	-	-	-	-	-	-	56,506.75	988
5. الأستاذ سعود صالح الصالح	44,879.52	15,834	-	-	60,713.52	-	-	-	-	-	-	60,713.52	-
6. الأستاذ فهد عبداللّه الراجحي	40,601.03	14,703	-	-	55,304.03	-	-	-	-	-	-	55,304.03	-
7. الدكتور جهاد النقلة	49,546.96	21,489	-	-	71,035.96	-	-	-	-	-	-	71,035.96	1,904
8. الأستاذة داليا حازم خورشيد	41,767.89	12,441	-	-	54,208.89	-	-	-	-	-	-	54,208.89	-
9. الدكتور خالد عبداللّه عتيق	55,770.21	21,489	-	-	77,259.21	-	-	-	-	-	-	77,259.21	1,299
10. الأستاذ ناصر محمد النويس	37,878.36	11,310	-	-	49,188.36	-	-	-	-	-	-	49,188.36	2,232
11. الدكتور محمد المنصف شيخ روحه	37,100.45	11,310	-	-	48,410.45	-	-	-	-	-	-	48,410.45	-
12. الدكتور زياد أحمد بهاءالدين	37,878.36	12,441	-	-	50,319.36	-	-	-	-	-	-	50,319.36	-
13. الأستاذ توفيق شاكر مفتي	40,212.08	12,441	-	-	52,653.08	-	-	-	-	-	-	52,653.08	438
14. الأستاذ حسام بن الحاج عمر	13,871.88	4,524	**		18,395.88							18,395.88	-
المجموع	**565,500.00**	**182,091**	**-**	**-**	**747,591.00**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**747,591.00**	**8,919**

ملاحظة:
جميع المبالغ مذكورة بالدينار البحريني.

مكافأة رئيس وأعضاء المجلس:
* تشمل المكافأة الثابتة والمكافأة المحسوبة بنظام النقاط. يجب الحصول على موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية على المبالغ المذكورة أعلاه.

الرواتب:
** راتب الأستاذ مازن مناع مشمول ضمن تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية.
** راتب الأستاذ حسام بن الحاج عمر مشمول ضمن تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية

المكافآت الأخرى:
*** وتشمل المزايا العينية – مبلغ معين – مكافأة الأعمال الفنية والإدارية والاستشارية (إن وجدوا).
**** وتشمل نصيب عضو مجلس الإدارة من الأرباح - الأسهم الممنوحة (يتم ادخال القيمة) (إن وجدوا).

بدل المصروفات:
***** تشمل المياومات وتكاليف التذاكر والفندق.

حوكمة الشركات (تتمـــــة)

(ب) تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية

الإدارة التنفيذية	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة	مجموع المكافآت المدفوعة (Bonus)	أي مكافآت أخرى نقدية / عينية للعام 2022	المجموع الكلي (د.ب)
أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي* والمسؤول المالي الأعلى**	1,250,445.556	552,250.000	0	1,802,695.556

ملاحظة: جميع المبالغ مذكورة بالدينار البحريني

* أعلى سلطة في الجهاز التنفيذي بالشركة، ممكن أن تختلف التسمية: (الرئيس التنفيذي (CEO)، الرئيس (President)، المدير العام (GM) ، العضو المنتدب (Managing Director) ...الخ).

** أعلى مسؤول مالي بالشركة، (CFO، المدير المالي، ...الخ).

(ج) الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

	دينار بحريني
مكافآت وأتعاب أعضاء اللجنة الشرعية	95,415.684

إدارة المخاطر

إن المجموعة ملتزمة بالامتثال بالمبادئ والسياسات المعتمدة عالمّيا فيما يتعلق بإدارة المخاطر. وبشكل خاص، تّتبع المجموعة بشكل كامل المبادئ التوجيهية لإدارة المخاطر لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي وضعها مجلس الخدمات المالية الإسلامية كما تقّدر الحاجة الى وضع نظام شامل لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها.

وتشكل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عملية صنع القرار في المجموعة. ويقوم مجلس الإدارة، بناء على توصيات لجنة مجلس الإدارة للمخاطر، بتعريف ووضع المستويات العامة لاستراتيجية المخاطر ومستوى تقّبل وتنويع المخاطر واستراتيجيات توزيع الأصول، ويشمل ذلك السياسات المتعّلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة وغيرها. هذا إلى جانب المعاملات مع الأطراف ذات الصلة وطريقة الموافقة عليها وإعداد تقارير عنها. وتقوم لجنة إدارة المخاطر والامتثال والتدقيق والمتابعة ولجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة الائتمان بالمركز الرئيسي واللجان التنفيذية الأخرى بتقديم التوجيه والمساعدة في إدارة مخاطر ميزانية المجموعة بشكل عام. كما تقوم المجموعة بإدارة كافة التعرّضات عن طريق وضع حدود موافق عليها من قبل مجلس الادارة أو من يفوضهم من لجان الإدارة التنفيذية. كما يتم بشكل دوري ومستمر مراجعة سياسات المخاطر وإجراءات الحماية من هذه المخاطر.

لضمان فعالية إطار عمل إدارة المخاطر للمجموعة، يجب أن يكون مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية قادرين على الاعتماد على خطوط عمل كافيه - بما في ذلك الوظائف الرقابية - داخل المجموعة. بناء عليه وكجزء من الهيكل العام للحوكمة وإدارة المخاطر، تعتمد المجموعة نموذج "الخطوط الثلاثة للدفاع" "(Three Lines of Defense-LOD)" لشرح العلاقة بين هذه الوظائف وكدليل لكيفية تقسيم المسؤوليات

1. **خط الدفاع الأول (أصحاب المخاطر)**: الوظائف التي تمتلك المخاطر وتديرها. يندرج تحت هذا الخط الإدارة التشغيلية المسؤولة عن تملك المخاطر ويتم مساءلتها عن المخطر والتحكم فيها وتفاديها. تشمل هذه بشكل أساسي الوظائف أو الإدارات العاملة في المكتب الأمامي (Front Office) التي تتعامل مع العملاء والتي مسؤولة عن أنشطة مثل التمويل
2. **خط الدفاع الثاني (مراقبة المخاطر)**: المهام التي تشرف أو تتخصص في إدارة المخاطر والامتثال. يندرج تحت هذا الأنشطة التي تغطيها عدة مكونات للحوكمة الداخلية (الامتثال، المخاطر، المالية، الشؤون القانونية، العمليات، الضوابط الداخلية، الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات وغيرها من الإدارات المماثلة). علاوة على ذلك، فإنه يراقب ويسهل تنفيذ ممارسات إدارة المخاطر الفعالة من قبل الإدارة التشغيلية ويساعد أصحاب المخاطر في الإبلاغ عن المعلومات المناسبة المتعلقة بالمخاطر داخل المجموعة. يتضمن أيضا وظيفة تنسيق وتنفيذ الشريعة على ان جميع المنتجات والمعاملات والأنشطة التي تقوم بها المجموعة تتماشى مع المبادئ الإسلامية.
3. **خط الدفاع الثالث (ضمان المخاطر)**: الوظائف التي تقدم تأكيدات مستقلة (كالتدقيق الداخلي). يشكل التدقيق الداخلي خط الدفاع الثالث. توفر وظيفة التدقيق الداخلي المستقلة، من خلال نهج قائم على تقييم المخاطر لعملها، تأكيد المجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذيّة من مدى فعالية البنك في تقييم وإدارة مخاطر ويتضمن ضمانات بشأن فعالية خطي الدفاع الأول والثاني. وهي تشمل جميع عناصر إطار عمل إدارة المخاطر بالبنك (من تحديد المخاطر، وتقييم المخاطر والاستجابة لها، إلى الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر) وجميع فئات الأهداف التنظيمية: الاستراتيجية والأخلاقية والتشغيلية وإعداد التقارير والامتثال. بالإضافة إلى ذلك، يعد قسم التدقيق الداخلي الشرعي المستقل ايًضا ركيزة مهمة لخط الدفاع الثالث اجمالا، يضمن هذا النهج أن المجموعة قادرة على تنمية أعمالها دون تحمل مخاطر لا داعي لها يمكن أن تؤثر على كفاية راس المال وعوائد المساهمين وفي النهاية علامتها التجارية وسمعتها.

دور ومسؤوليات إدارة مخاطر المجموعة

تشمل أدوار ومسؤوليات إدارة المخاطر بالمجموعة ما يلي:

- تطوير وتنفيذ إطار عمل مخاطر المجموعة والسياسات والإجراءات المتوافقة مع التوجيهات التنظيمي.
- التأكد (بما يتماشى مع الهيكل اللامركزي / نموذج الحوكمة في المجموعة) من ان وظيفة إدارة المخاطر مجهزة بشكل كإٍف بالأنظمة والعمليات والمنهجيات والخبرة لتحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها وإعداد التقارير عنها ومراقبتها بشكل مناسب وفعال على مستوى المركز الرئيسي هذا مع الاخذ بالاعتبار ان المسؤوليات الأساسية تقع على عاتق الوحدات التابعة ومجالسها المستقل الفردي في حد ذاتها.
- تطوير بيان قابلية المخاطر للمجموعة (Risk Appetite Statement) وكذلك إرشادات إدارة المخاطر لوحدات المجموعة / الشركات التابعة.
- مراجعة حدود المخاطر الموحدة ومراقبتها والإبلاغ عنها بانتظام كما هو محدد في سياسة تقبل المخاطر للمجموعة (Group Risk Appetite Policy) وكذلك ضمان الالتزام به.
- الإشراف على إطار عمل إدارة مخاطر لوحدات التابعة للمجموعة ومراعاة المتطلبات القانونية والحوكمة التي تنطبق على الوحدات التابعة بشكل فردي وكذلك بما يتماشى مع الهيكل اللامركزي / نموذج الحوكمة للمجموعة. مراقبة التعرضات على مستوى المجموعة / الموحدة من حيث تركيزات المخاطر والاختلالات ونقاط الضعف والتوصية بإجراءات علاجية عند الحاجة.
- مراجعة وتحليل المحفظة الائتمانية للمجموعة لاكتشاف المخاطر والتركيزات وتنبيه وتقديم المشورة للإدارة التنفيذية لمجموعة و / أو لجنة مخاطر مجلس الإدارة وفقا لذلك.
- تقديم المشورة للوحدات (بالتعاون مع قسم المالية المجموعة) على استخدام محددات مخاطر الائتمان (مثل احتمالية التعثر (PD)، والخسارة عند التعثر (LGD) وحجم التعرض بناء على الاوزان الائتمانية (EAD/CCF) لتسعير الائتمان وتحديد حجم المخصصات، ومراقبة المحفظة عند الضرورة.
- قدر الإمكان وضمن إطار الحوكمة الحالي للمجموعة، تعزيز ثقافة المخاطر القوية (بما في ذلك التدريب على تحديد وقياس المخاطر وتطويرها الكوادر البشرية) داخل المجموعة على الرغم من أن ثقافة المخاطر مدفوعة بشكل أساسي على مستوى الوحدات.

تخضع كل الوحدات التابعة للمجموعة لمجالس الإدارة الخاصة بها. تتبع جميع وحدات المجموعة سياسات وإجراءات ائتمانية ومخاطر موثقة ومكتوبه تعكس السياسات على مستوى المجموعة، وعلى هذا النحو، تضمن وجود إدارة سليمة للمخاطر.

وقد واصلت المجموعة بذل جهود حثيثة للحفاظ على الزخم فيما يتعلق بتحقيق المستوى الأمثل لسياسات وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر، وذلك بغرض تحقيق خمسة أهداف رئيسية تتمثل في التالي:

- التطوير المستمر لممارسات إدارة الائتمان والمخاطر والجهود المكثفة للتحصيل واسترداد وتسوية الديون المستحقة لضمان مرونة الأصول
- ضمان أعلى قدر من الجودة في مواجهة التحديات المتزايدة في بعض أسواق المجموعة.
- التأكد من أن سياسات التعامل مع الأصول الغير منتظمة والمخصصات في الوحدات تتماشى مع سياسات المجموعة والمتطلبات التنظيمية والرقابية المحلية.

حوكمة الشركات (تتمـــــة)

- التأكد من أن كل الوحدات تسعى جاهدة لتحقيق أعلى درجات التعاون بين أذرعها التجارية وإدارات إدارة المخاطر، فيما يُعد تعيين وتدريب موظفي إدارة الائتمان والمخاطر أولوية مستمرة في كل وحدة.
- التأكد من أن كل وحدة تابعة لديها دليل معتمد لإدارة الائتمان والمخاطر يغطي جميع المخاطر ذات الصلة ومتوافق مع سياسات وإجراءات المجموعة.
- التأكد من أن جميع الشركات التابعة تقدم تقارير إدارة المخاطر الشهرية والفصلية في الوقت المناسب إلى «المقر الرئيسي»، وبشكل يلبي المتطلبات الرقابية بالكامل. ويتم تحسين محتويات تلك التقارير بشكل مستمر بهدف تزويد المقر الرئيسي ببيانات شاملة.

تم وضع إطار قياسي لإدارة المخاطر في كل وحدات المجموعة، بحيث ينعكس في الأدلة التشغيلية التي تلتزم بشكل وثيق بسياسة المجموعة فيما يتعلق بجميع فئات المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة عند القيام بأعمالها، وتشمل: الائتمان والسيولة والسوق (بما في ذلك سعر الأسهم ومعدل الربح ومخاطر الصرف الأجنبي) والتشغيل (بما في ذلك مخاطر الاحتيال والمعلومات ومخاطر الأمن السيبراني) ومخاطر الامتثال لمبادئ لشريعة. وتتم مناقشة كل من هذه المخاطر الرئيسية أدناه:

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة التي تنجم عن إخفاق طرف ما في عقد مالي في الوفاء بأحد التزاماته باتجاه الطرف الآخر وهو ما يتسبب في تحمل لخسارة مالية. إن ذلك ينطبق على المجموعة في ادارة التعرض لمخاطر التمويل التي تنتج عن استحقاق الأقساط والإيجار في صيغ تمويل مثل المرابحة والإجارة وعمليات تمويل راس المال العامل في صيغ السلم او استصناع او المضاربة او المشاركة.

ولدى كل وحدة تابعة للمجموعة إطار عام لإدارة مخاطر الائتمان يشمل تشخيص وقياس ومتابعة وإعداد تقارير عن الرقابة على مخاطر الائتمان. حيث تقوم كل وحدة تابعة للمجموعة بالتحكم في مخاطر الائتمان بدءاً من عملية الموافقة الأولية ومنح الائتمان، ثم المتابعة اللاحقة للجدارة الائتمانية للعميل والإدارة النشطة للمتعرضات في المحفظة الائتمانية. وتوكل صلاحيات الموافقة على التسهيلات الائتمانية من قبل مجلس ادارة الوحدة التابعة الى لجان يعهد لها بمهام تحليل وتقييم الائتمان وفقاً لسياسات ائتمانية وإجراءات عمليات محدّدة عمل بها في تلك الوحدة التابعة.

وتتحقق اجراءات الحماية والتخفيف من مخاطر الائتمان بشكل أساسي من خلال:
بذل العناية الواجبة في تحري الوضع المالي والائتماني للعميل، بما في ذلك النية القدرة على السداد،
الهيكلة الملائمة للتسهيلات الائتمانية وتسعيرها، والحصول على أشكال مختلفة من الضمانات حيثما يعتبر ذلك ضرورياً.

خلال العام 2017، قامت المجموعة ووحداتها بالاستعدادات اللازمة واكتسبت نظام تصنيف ايتماني وأنظمة أخرى بينما تم تحديث سياسات وإجراءات الائتمان بعد إدخال المعيار المحاسبي30 FAS من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في 2018.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر ان تكون المجموعة عاجزة عن توفير التمويل اللازم لزيادة الأصول او سداد الالتزامات القصيرة العاجلة في استحقاقاتها وذلك في الظروف العادية او تحت الظروف الضاغطة. ان لدى مجموعة البركة وّكل وحدة تابعة إطارا عاما لإدارة السيولة يأخذ في الحسبان متطلبات السيولة فيما يتعلق بحساباتها الجارية وحسابات التوفير والودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وحسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة، بحيث تحتفظ الوحدة بأصول سائلة بمستويات احترازية مناسبة لتامين القدرة على توفير النقد بالسرعة اللازمة للوفاء بجميع التزاماتها .ان إدارة السيولة تقتضي أيضا مراعاة تأثير التّدفق النقدي الخارج المحتمل الذي ينتج عن التزاما تغير قابلة لإلغاء لتمويل أصول جديدة وأيضا تأثير خطرا حتما لحدوث سحوبات كبيرة من قبل واحد او اكثر من كبار العملاء، وذلك بتأمين عدم الاعتماد على عميل واحد او مجموعة صغيرة من العملاء. وعلاوة على السياسات الداخلية ادارة السيولة الخاصة بها، يكون أيضا مطلوباً من كل وحدة تابعة الاحتفاظ بودائع نقدية لدى البنوك المركزية في دولها بما يعاد لنسبة مئوية من الودائع لديها حسبما يحدده كل بنك مركزي. وتقوم مجموعة البركة أيضا بالاحتفاظ بأموال سائلة كبيرة تكون مخصصة ومتوفرة لوحداتها التابعة في الحالات بعيدة الاحتمال التي قد تحتاج فيها الوحدات للمساعدة. ويتوافق اعداد تقارير ادارة السيولة مع كافة متطلبات الأنظمة المحلية.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم العامة وقيمة الأسهم المعنية ذاتها. إن لدى كل وحدة تابعة للمجموعة استراتيجيات وطرق مناسبة ادارة المخاطر وإعداد التقارير عنها فيما يتعلق بخصائص مخاطر الاستثمار في تمويل المشاركات ويشمل ذلك المضاربة والمشاركة واستثمارات اخرى. وفقا لسياسات المجموعة، تقوم كل وحدة بالتحقق من ان تكون طرق التقييم لديها مناسبة ومتسقة كما تقوم بتقييم التأثير المحتمل لهذه الطرق على عملية حساب الأرباح والتوزيعات المتفق عليها بصورة مشتركة بين تلك الوحدة وشركائها. علاوة على ذلك، توجد لدى كل وحدة تابعة استراتيجيات مناسبة ومحددة للتخارج وطرق ادارة المخاطر واعداد التقارير فيما يتعلق بنشاطاتها الاستثمارية في هذه المشاركات.

مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد

مخاطر معدل الربح او مخاطر معدل العائد هي مخاطر تعرض المجموعة لخسارة مالية نتيجة عدم تناسب او تناسق معدل الربح على أصول المجموعة من جهة مع معدل العائد على حسابات الاستثمار المطلقة من جهة اخرى. ورغم ان المجموعة غير ملزمة بدفع أي عوائد محددة مسبقا لأصحاب حسابات الاستثمار، فإنها مع ذلك تقوم باستخدام طرق مناسبة لمعادلة تقاسم الدخل لضمان توزيع الأرباح بشكل عادل على أصحاب حسابات الاستثمار.

مخاطر الصرف للعملة الأجنبية

تنشأ مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية نتيجة لحركة سعر الصرف على مدى فترة من الزمن، مما يؤدي إلى اثأر سلبية على إيرادات المجموعة او على حقوق المساهمين. ان المجموعة مّعرضة لمخاطر تقلب أسعار صرف العملة من حيث ان قيمة الأدوات المالية او قيمة صافي الاستثمار

في الوحدات الأجنبية التابعة لها قد تتذبذب او تهبط بسبب تغيرات في أسعار صرف العملة. ان تفاصيل صافي التعرضات المهمة لمخاطر صرف العملة الأجنبية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2022 مذكورة في الإيضاح رقم 28 من القوائم المالية.

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة المالية او الأضرار التي تنشأ عن عدم كفاية او فشل طرق العمل الداخلية او الموظفين او أنظمة المجموعة او من عوامل اخرى خارجية.

تتم إدارة مخاطر التشغيل عن طريق إجراءات عمل وأقليات متابعة داخلية، بينما تتم إدارة المخاطر القانونية عن طريق التشاور الّفعال مع مستشارين قانونيين من داخل المجموعة ومن خارجها. وتتم إدارة الأنواع الأخرى من مخاطر التشغيل عن طريق تامين توفر موظفين مدربين ومؤهلين وبنية تحتية مناسبة وعمليات وأدوات تحكم وأنظمة فعالة لتأمين تشخيص وتقييم وإدارة جميع المخاطر الجوهرية.

وتتعرض المجموعة أيضا إلى مخاطر تتعلق بمسؤولياتها المتعلقة بالثقة والأمانة تجاه مودعي الأموال. وتنشا مخاطر الثقة والأمانة من الإخفاق في الأداء وَفقا للمعايير الصريحة والضمنية التي تنطبق على مسؤوليات الأمانة في البنوك الإسلامية، مما يؤدي إلى خسائر في الاستثمارات او الى الإخفاق في حماية مصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية. وتوجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة آليات مناسبة لحماية مصالح جميع المودعين. وفي حالت خلط أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية مع الأموال الذاتية لوحدة من الوحدات التابعة للمجموعة، تقوم وحدة المجموعة المعنية بالتحقق من وضع وتطبيق وإعداد تقارير عن أسس تخصيص واقتسام الأصول والإيرادات والتكاليف والأرباح بطريقة تتوافق مع مسؤوليات الأمانة للمجموعة.

كما هو مذكور اعلاه، تقتضي سياسة المجموعة بأن يتم القيام بمهام عملات القيود والتسجيل في الدفاتر ومراقبة المعاملات من قبل موظف مستقل عن وغير الموظف الذي بدأ المعاملة. وتقع على الوحدات التابعة للمجموعة مسؤوليه أساسية في تحديد وإدارة مخاطر التشغيل الخاصة بها. كما تسترشد كل وحدة تابعة في عملها بسياسات وإجراءات وضوابط مناسبة لكل مهمة من مهامها. وتقتضي سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية الفصل بين المهام وتفويض الصلاحيات واعداد تقارير عن التجاوزات والاستثناءات وإدارة التعرضات واعداد تقارير عنها ومطابقة الحسابات، على ان يكون ذلك جميعه مبّنيا على تقارير ادارية آنية وموثوق في دقتها.

تقوم وحدات رقابة داخلية منفصلة ومستقلة بالمراقبة المستمرة على إجراءات الأعمال اليومية والتأكد من الامتثال للإجراءات الرقابية الأساسية.

مخاطر أمن المعلومات (الأمن السيبراني)

واصلت مجموعة البركة تطوير وتحديث إدارة مخاطر أمن المعلومات (الأمن السيبراني) بشكل مستمر في عام 2022، إذ قامت بتحليل وقياس حجم المخاطر وتشخيص اجراءات التحكم والضبط وتنفيذ الحلول. لدى المجموعة اجراءات وسياسات كاملة لمنظومة أمن المعلومات التي تعتبر في مصاف المنظومات العالمية للأسواق المتقدمة. تعقد لجنة إدارة مخاطر تقنية المعلومات وأمن المعلومات (IT & Information) بالمركز الرئيسي اجتماعاٍت بصفة دورية وقد تم إصدار منظومة عمل جديدة لإجراءات إدارة مخاطر امن المعلومات وتم تعميمها على كافة الوحدات للاسترشاد بها.

مخاطر عدم الامتثال

يتم تعريف مخاطر عدم الامتثال على أنها مخاطر التعرض لجزاءات او عقوبات قانونية او رقابية او لخسارة مادية او مالية او فقدان سمعة قد يتعرض لها البنك نتيجة لعدم التزامه بالقوانين او التنظيمات او القواعد او متطلبات الإبلاغ او مدونات السلوك او المعايير. وقد تغير المشهد كثيرا فيما يتعلق بالامتثال في السنوات الأخيرة، ولذلك فان مجموعة البركة ووحداتها التابعة تبذل جهودا حثيثة ومتواصلة لتعزيز أطر إدارة مخاطر الامتثال. ويرجى مراجعة الجزء الخاص بوظيفة الامتثال في المجموعة في هذا التقرير للمزيد من التفاصيل في هذا الشأن.

مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية

تنشأ مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية عن الإخفاق في الامتثال لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهي بالتالي مماثلة في ذلك لمخاطر السمعة. وتشمل هذه المخاطر أيضاً مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية التي قد تتعرض لها المجموعة أو الوحدات التابعة نتيجة الإخفاق في الامتثال بمتطلبات القوانين والأنظمة. وكما تّم ذكره اعلاه، توجد لدى المجموعة سياسة امتثال تّنص على تقييم مخاطر الامتثال، وتنفيذ ضوابط مناسبة والتأكد من فاعليتها وتصحيح الأخطاء والقضاء على الاستثناءات. كما توجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة أنظمة وأدوات تّحكم، بما في ذلك هيئة الرقابة الشرعية الخاصة بكل وحدة، لضمان الامتثال لجميع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية. وبموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تّم الحصول على مصادقة الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية على أن المجموعة ممتثلة لمعايير ومبادئ الشريعة الإسلامية.

إدارة رأس المال / ملاءة رأس المال

ويشترط مصرف البحرين المركزي على كل شركة استثمارية يقع مقرها في البحرين تحت الفئة 1، الحفاظ على الحد الأدنى من رأس المال البالغ مليون دينار بحريني، والمحافظة على نسبة كفاية رأس المال بحد أدنى لا يقل عن 110٪.

يتوجب احتساب رأس المال التنظيمي لكل شركة استثمارية يقع مقرها في البحرين بناءً على حقوق الملكية للمساهمين، ويجب على شركة الاستثمار كذلك الحفاظ على كفاية مواردها البشرية والمالية وغيرها من الموارد وبشكل كافٍ لتشغيل أعمالها التجارية بطريقة اعتيادية.
بالضرائب المؤجلة. إن الوضع الحالي لرأس المال كافٍ لتلبية المتطلبات التنظيمية الجديدة لرأس المال.

حوكمة الشركات (تتمـــــة)

الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات

تحكم لجنة الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات وتدعم استراتيجيات وسياسات ومشاريع ومبادرات الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات عبر المقر الرئيسي لمجموعة البركة والوحدات التابعة، وتضمن توافقها مع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة، فضلاً عن الاستراتيجية المحلية لكل شركة تابعة. تراقب المجموعة بشكل دوري تلك الاستراتيجيات عبر كل الوحدات التابعة لمجموعة البركة للتأكد من أنها تمكّن استراتيجية أعمال المجموعة وأهدافها الاستراتيجية.

جميع الوحدات التابعة لمجموعة البركة لديها استراتيجياتها الخاصة للتحول الرقمي وباشرت بالفعل في تنفيذ هذه الاستراتيجيات. تقوم هذه الوحدات الفرعية حالياً بإطلاق حلول وميزات جديدة كجزء من رحلتها للتحول الرقمي، بما في ذلك التطبيقات المصرفية المتطورة عبر الهاتف النقال والمحافظ وميزة التسجيل الرقمي للعملاء وأتمتة المكاتب الخلفية وروبوتات الدردشة ومبادرات الصيرفة المفتوحة المختلفة والفروع الرقمية وغيرها.

وفي الوقت ذاته، نجحت العديد من الوحدات التابعة في استبدال أنظمتها المصرفية الأساسية القديمة بأنظمة مصرفية أساسية حديثة ومتطورة. وتقدم الوحدات التابعة الآن حلولًا جديدة في مجالات عدة مثل الأتمتة والامتثال وإدارة المخاطر والأمن السيبراني بالإضافة إلى استكشاف التقنيات الجديدة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وأتمتة العمليات الروبوتية. ولدى كل وحدة فرعية خطة لضمان استمرارية الأعمال ومراكز للتعافي من الكوارث وتتم مراجعة واجراء الاختبارات اللازمة لهذه الخطط بانتظام.

الامتثال لمتطلبات حوكمة الشركات من مصرف البحرين المركزي تحت وحدة HC

وفقًا لتقييم الالتزام المستقل الذي اجري لتغطية العام 2022، تتوافق مجموعة البركة بالكامل مع متطلبات حوكمة الشركات الموضحة في وحدة HC في كتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي، باستثناء ما يلي:

أن يكون رئيس مجلس الإدارة عضوًا مستقلًا للمجلس بحيث يتحقق التوازن المناسب بين السلطات وتحقيق قدرة أكبر للمجلس على اتخاذ قرارات مستقلة	وافق مصرف البحرين المركزي على تعيين الشيخ عبدالله كامل رئيسا لمجلس الإدارة والصفة لعضويته هي عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - غير مستقل.
بغرض تسهيل الاتصال الحر والمفتوح بين أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، يجب أن يسبق أو يتبع كل اجتماع لمجلس الإدارة جلسة لا يحضر فيها سوى أعضاء مجلس الإدارة المستقلون، باستثناء ما قد يقررونه هم أنفسهم	لم تنظم أو تحجز أي جلسات قبل اجتماعات مجلس الإدارة أو بعدها ، نظرًا لأن جميع المديرين المستقلين لديهم قنوات اتصال مباشرة مع بعضهم البعض وبشكل منتظم أو عند الحاجة.

الإسلام والتمويل الاجتماعي والمستدام

الإسلام والتمويل الاجتماعي والمستدام

فلسفتنا تستند إلى أن الخالق وهب الإنسان أهلية وراثة هذه الأرض، وبالتالي فإن البشر ليسوا مالكين لثرواتها بل هم مؤتمنون عليها. ونظراً لأن غرض البشرية هو بناء هذه الأرض وتعميرها، يكمن دورنا في منح الفرص للآخرين. وبالتالي، يجب استثمار تلك الثروات التي وهبها لنا الخالق لخلق مزيد من الثروات والفرص لمجتمعاتنا التي نعمل من خلالها.

بصفتنا أعضاء في مجموعة مصرفية تقوم على المبادئ والقيم الإسلامية السمحاء، فإننا نؤمن بالتزامنا تجاه مجتمعاتنا، ومن خلال رعاية مجموعة واسعة من المشاريع الاجتماعية، الهادية إلي تحسين الظروف المعيشية ونوعية الحياة للأفراد المحتاجين في مجتمعاتنا المحلية التي نعمل من خلالها.

وفي إطار التزامنا تجاه المجتمع، نسعى جاهدين لتطبيق إحدى الركائز الفلسفية الهامة للصيرفة الإسلامية، وهي مفهوم إعمار الأرض - البناء أو تطوير الأرض - ما يعني إضافة مزيداً من القيمة الملموسة لأصولنا (سواء كانت طبيعية أو بشرية).

هذا المفهوم له علاقة مباشرة بتنمية المجتمع وتطوره الاجتماعي والاقتصادي، وهو ما تسعى المجموعة إلى تطبيقه عبر وساطة استثمارية نشطة يواكبها إنتاج حقيقي وذو قيمة مضافة، وتبادل للسلع والخدمات، ما يمكننا من تقديم بدائل عملية للوسطاء الماليين الذين لا يقدمون أي فائدة للمجتمع ككل.

التمويل الاجتماعي والمستدام يعتبر أساساً لنموذج أعمال المجموعة في جميع البلدان التي تعمل فيها، فيما تتبنى كل الوحدات التابعة مبادئ الأخلاق الإسلامية وتطبقها على عملياتها وخدماتها المصرفية.

المبادئ التوجيهية

تتمثل مهمتنا في تلبية الاحتياجات المالية للمجتمعات في جميع أنحاء العالم من خلال تبني نهج أخلاقي يركز على العملاء ومصمم خصيصاً لمواكبة العصر الرقمي، ويتوافق مع معتقداتنا الأساسية في التقاسم المتبادل للمكافآت مع شركائنا في نجاح الأعمال؛ وهم عملائنا وموظفينا ومساهمينا ومجتمعاتنا بشكل عام.

نحن نرى المال وسيلة للاستفادة من الفرص المتاحة وخلق مجتمع أفضل لنا جميعاً، حيث يصبح المال بمثابة القناة التي تفتح لنا فرصاً جديدة للعمل معاً وتقاسم المكافآت، وبصفتنا مشرفين على الموارد الموكلة إلينا، تساهم جهودنا في بناء المجتمعات، محلياً وفي العالم على نطاق أوسع.

تشرف لجنة مجلس الإدارة على برنامج البركة للتمويل المجتمعي والمستدام، وهو يقوم على الركائز الأربع التالية:

1. برنامج البركة الخيري: يغطي هذا البرنامج تعزيز وتمويل مجموعة واسعة من الأنشطة بما في ذلك الفنون والآداب والثقافة والأعمال العلمية والأدبية والأنشطة الهادفة إلى مساعدة ذوي الهمم وتيسير جهودهم الخاصة من خلال التدريب المهني.
2. برنامج البركة للفرص الاقتصادية والاستثمارات المجتمعية: ويغطي تطوير المجتمعات بما في ذلك التمويل والاستثمارات في المشاريع التي تدعم الإسكان الميسور التكلفة ومجموعة متنوعة من برامج الرعاية الصحية والأنشطة ذات الصل والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والصناعات المحلية وغيرها.
3. برنامج البركة للقرض الحسن: يغطي القروض الخيرية المقدمة على أساس خيري.
4. برنامج البركة للالتزام بالوقت: تلتزم الشركات التابعة لمجموعة البركة بعدد معين من ساعات مشاركة موظفيها في المساهمات الاجتماعية والتعليمية لصالح مجتمعاتنا المحلي.

وعلى الرغم من وجود برامج محددة عبر مجموعة البركة ولسنوات عدة، تضفي الطبيعة الخاصة للخدمات المصرفية الإسلامية مزيداً من القيمة إلى مجتمعاتنا، فيما تتوافق تمويلاتنا ومنتجاتنا الأخرى مع متطلبات المجتمع والاستدامة، لأنها تخلق المزيد من فرص العمل والنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. لذلك تم تضمين المثل العليا للتمويل الاجتماعي والمستدام في نسيج نموذج أعمال المجموعة، ونفذت بنجاح العديد من المبادرات في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ممارسة الأعمال التجارية مع عملائها من الأفراد والشركات، شاركت مجموعة البركة خلال العام في مجموعة واسعة من المبادرات التي هدفت لخلق فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية والاستدامة، وبقيمة إجمالية بلغت نحو 600000 دولار أمريكي. وفي إطار متطلبات الشريعة الإسلامية، لا يجوز نشر تبرعات الزكاة وبالتالي لا يتم احتسابها ضمن هذا المبلغ.

بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيس مجموعة البركة في عام 2022، شارك المقر الرئيسي للمجموعة في البحرين، جنباً إلى جنب مع جميع وحداته التابعة، نجاحها مع الأقل حظًا في البلدان التي تعمل فيها من خلال إطلاق يوم البركة الأول. وفي 11 نوفمبر، شارك جميع موظفي المجموعة ووحداتها التابعة وعائلاتهم وأصدقائهم في أنشطة الخدمة المجتمعية بمجتمعاتهم المحلية التي بلغ مجموعها أكثر من 200 شخص، وبشكل أثّر على حياة الآلاف في ثلاث قارات بمناسبة يوم البركة.

وأثرت المشاريع المجتمعية في جميع تلك البلدان على حياة أكثر من 2500 شخص. كانت الفكرة الرئيسية لهذا العام تحت عنوان: مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة - الصحة الجيدة والرفاه. وتضمنت المبادرات المجتمعية، على سبيل المثال لا الحصر: التبرع بالملابس والأحذية والبطانيات بالإضافة إلى تقديم الوجبات والسلال الغذائية للعائلات والأفراد المحتاجين. وعلى صعيد الصحة، تبرعت فرق المجموعة بمضخات الأنسولين للأطفال المصابين بالسكري ومعدات رياضية لتحسين النشاط البدني والتنسيق لخدمة لأطفال المصابين بالتوحد والتخلف العقلي. كما تبرعت الوحدات التابعة لنا بالكراسي المتحركة للمعاقين وأجهزة السكري وجمع الأموال لتغطية تكاليف علاج مرضى السرطان وتقديم النظارات الطبية للأطفال.

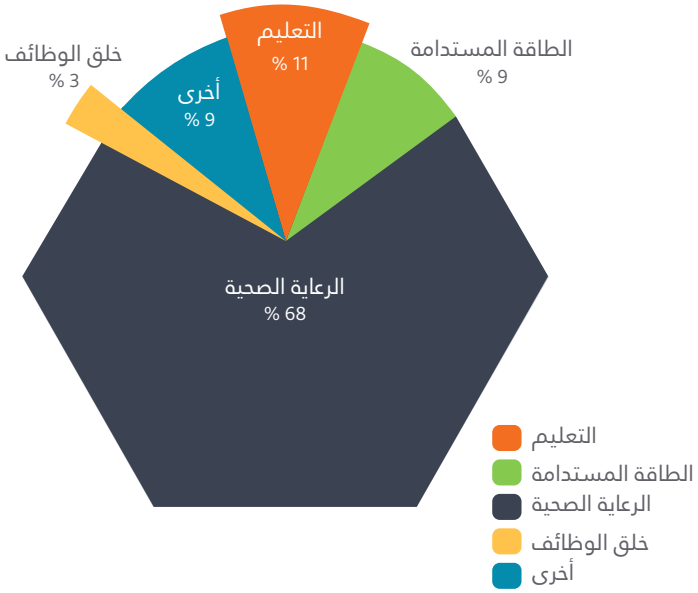

معلومات أخرى

عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2022م

مدققي الحسابات الخارجيين

بالنسبة لسنة 2022، بلغت أتعاب خدمات التدقيق السنوية والربع سنوية 200,000 دولار أمريكي وبلغت أتعاب التصديق الأخرى 127،281 دولار أمريكي.

تقرير الهيئة الشرعية

عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2022م

تقرير الهيئة الشرعية

عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2022م

21 رجب 1444هـ

12 فبراير 2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير الشرعي للهيئة الشرعية الموحدة

الحمد لله والصلاة على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

إلى السادة مساهمي مجموعة البركة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

وفقاً للمادة رقم (58) من النظام الأساسي لمجموعة البركة تقدم الهيئة الشرعية الموحدة إلى مساهمي المجموعة ووحداتها التقرير الشرعي التالي:

أولاً: اجتماعات الهيئة ولجنتها التنفيذية

عقدت الهيئة الشرعية الموحدة لمجموعة البركة في العام المالي المنصرم 2022 خمسة اجتماعات كما عقدت اللجنة التنفيذية المنبثقة عن الهيئة الشرعية الموحدة خمسة اجتماعات حيث دُرست تقارير التدقيق الشرعي التي أجراها قسم التدقيق الشرعي الداخلي على المركز الرئيسي للمجموعة وعلى وحدات المجموعة للعام المالي المنتهى في 31 ديسمبر 2022، وقد أبدت الهيئة الشرعية الموحدة بعضا من الملاحظات الشرعية التي تمت معالجتها من خلال التنسيق بينها وبين الهيئات الشرعية المحلية بالوحدات محل الملاحظة.

ثانياً: أعمال المراقبة

لقد راقبنا المبادئ المستخدمة في المجموعة عن طريق فريق المراقبة لدينا، واطلعنا على التقارير الشرعية للعام 2022 الصادرة عن الهيئات الشرعية لوحدات المجموعة. وقد قمنا بالرجوع إلى القوائم المالية الخاصة بها عند الحاجة. كما قمنا بمراجعة المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2022 وبيان الدخل والإيضاحات حولهما للسنة المنتهية في التاريخ المشار إليه. وقد استفسرنا من الفنيين عن بعض النقاط التي تحتاج إلى شرح وبيان. كما قمنا بمراجعة عملية احتساب الزكاة وذلك وفقاً للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبي رقم (9) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما صدر عن ندوة البركة الفقهية 1/31 ووفقاً لما اعتمدته الهيئة الشرعية الموحدة.

ثالثاً: مسئولية الهيئة

تقع على إدارات المجموعة ووحداتها مسؤولية تنفيذ وتطبيق قرارات الهيئة الشرعية الموحدة واطلاع الهيئات الشرعية على كل العمليات والمستجدات التي تتطلب إصدار قرارات من الهيئات الشرعية بشأنها. وتنحصر مسؤولية الهيئة الشرعية الموحدة في مراقبة سلامة تنفيذ القرارات من الناحية الشرعية وإبداء الرأي فيها بناء على التقارير الشرعية والبيانات المالية للمجموعة ووحداتها.

كما قامت الهيئات الشرعية للوحدات - كما تبين للهيئة الشرعية الموحدة من تقاريرها - بالمراقبة التي اشتملت على فحص المعاملات والإجراءات المتبعة من المجموعة ووحداتها، على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات.

لقد قامت الهيئات الشرعية لوحدات المجموعة - كما تبين للهيئة الشرعية الموحدة من تقاريرها - بتخطيط وتنفيذ المراقبة من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية لتزويدها بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن المجموعة ووحداتها لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وفي رأينا:

1. إن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمتها المجموعة ووحداتها خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 تمت من حيث الجملة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
2. إن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من الهيئات الشرعية للوحدات وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
3. إن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها الشريعة الإسلامية قد قامت المجموعة وإدارات وحداتها بصرفها في أغراض خيرية.
4. إن احتساب الزكاة المرفق تم وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وذلك طبقا لطريقة صافي الأموال المستثمرة وذلك وفقا للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبي رقم (9) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما صدر عن ندوة البركة الفقهية 1/31ووفقاً لما اعتمدته الهيئة الشرعية الموحدة.

وبما أن الجمعية العمومية في اجتماعها خلال دورتها العادية التي انعقدت في 30 مارس 2022 فوضت الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة بأن تدفع مبلغاً من المال وقدره ثلاثمائة وستة وأربعون ألفاً وتسعمائة وسبعة وستون دولار أمريكي (346,967 دولار أمريكي) زكاة نيابة عن جميع المساهمين عن العام 2021 بحيث يقتطع هذا المبلغ مباشرة من أرباح المساهمين، وقد تم دفع المبلغ على مستحقي الزكاة بحسب الضوابط الشرعية الموضوعة والمعتمدة والمصادق عليها من قبل الهيئة الشرعية الموحدة. وقد راقبت الهيئة الشرعية الموحدة من خلال تقارير المراقب الشرعي ما تم توزيعه من المبلغ الزكوي للتأكد من كيفية توزيعه حيث تأكدت من أنه وجه لمصارف الزكاة الشرعية المنصوص عليها في الآية الكريمة رقم (60) من سورة المائدة.

إن زكاة المجموعة بعد استبعاد زكاة الوحدات التي تخرج زكاتها مباشرة هي 5 سنتا لكل 100 سهم. والمجموعة غير مخولة بإخراج الزكاة دون الحصول على تفويض من المساهمين خلال الجمعية العمومية. وبالتالي في حالة عدم تفويض المساهمين لها فعلى المساهمين إخراج زكاة أسهمهم، علماً بأن الزكاة في حالة عدم توفر السيولة اللازمة يمكن تأجيلها أو جزء منها بحيث تصبح ديناً حتى توفرها.

أعضاء الهيئة الشرعية الموحدة

الشيخ عبدالله المنيع
رئيس الهيئة الشرعية

الشيخ د. عبداللطيف آل محمود
نائب رئيس الهيئة

الشيخ د. سعد الشثري
عضو الهيئة

الأستاذ يوسف حسن خلاوي
عضو الهيئة

الشيخ د. العياشي فداد
عضو الهيئة

تقرير الهيئة الشرعية (تتمـــــة)

عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2022م

بيان احتساب الزكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022	ألف دولار أمريكي
حقوق عائدة إلى مساهمي الشركة الأم	1,263,227
تطرح مساهمة المجموعة في حقوق بنك البركة مصر وبنك البركة السودان وبنك البركة الإسلامي حيث تدفع الزكاة مباشرة	(385,470)
رأس المال الدائم فئة 1	(400,000)
صافي الحقوق الخاضعة للزكاة	**477,757**
مطروح منه:	
مشاركة ذات أصول غير زكوية	(92,749)
استثمارات في الصكوك الإسلامية ذات أصول غير زكوية	(27,822)
إجارة منتهية بالتمليك	(178,254)
استثمارات عقارية طويلة الأجل	(19,900)
عقارات و معدات	(123,428)
أصول غير ملموسة	(40,312)
الاستثمارات في الشركات الزميلة	(4,625)
مصروفات مدفوعة مقدماً	(6,227)
الأصول الضريبية المؤجلة	(27,225)
مضاف إليه:	
نصيب مساهمي الشركة الأم من الوعاء الزكوي للشركات الزميلة	36,099
تمويل أصول غير خاضعة للزكاة	1,316
بيع استثمارات عقارية طويلة الأجل خلال العام	880
المطلوبات الضريبية المؤجلة	5,506
مكافئات نهاية الخدمة للموظفين	22,636
مجموع الوعاء الزكوي	**23,652**
نسبة الزكاة	٪2.5770
مجموع الزكاة المستحقة	**610**
عدد الأسهم بالآلاف	1,227,879
الزكاة لكل سهم (السنت الأمريكي)	**0.05**

تقرير مدققي الحسابات

المستقلين إلى السادة مساهمي مجموعة البركة ش.م.ب.

تقرير مدققي الحسابات

المستقلين إلى السادة مساهمي مجموعة البركة ش.م.ب.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

برأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، ومن كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد لمجموعة البركة ش.م.ب. ("الشركة") وشركاتها التابعة ("المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2022، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة والقائمة الموحدة للتغيرات في حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقًا لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

قمنا بتدقيق ما يلي

- القائمة الموحدة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2022؛
- القائمة الموحدة للدخل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- القائمة الموحدة للتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية للسنة المنتهية بذلك التاريخ؛ و
- الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة والتي تشمل السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أساس الرأي

لقد أجرينا عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مبينة بالتفصيل ضمن قسم مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة من هذا التقرير.

ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لرأينا.

الاستقلالية

نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمعايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين والمراجعين للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومتطلبات السلوك الأخلاقي المتعلقة بعملية التدقيق التي قمنا بها للبيانات المالية الموحدة في مملكة البحرين. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لهذه المتطلبات ولمعايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين والمراجعين للمؤسسات المالية الإسلامية.

نظرة عامة

أمور التدقيق الرئيسية	• **انخفاض القيمة وخسائر الائتمان المتوقعة على التسهيلات التمويلية والموجودات المالية الأخرى المعرضة لمخاطر الائتمان**

كجزء من تصميم تدقيقنا، حددنا الأهمية النسبية وقمنا بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة. على وجه الخصوص، نظرنا في الحالات التي أصدر فيها مجلس الإدارة أحكاماً ذاتية، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي تضمنت وضع افتراضات والنظر في الأحداث المستقبلية غير المؤكدة بطبيعتها. كما هو الحال في جميع عمليات التدقيق التي قمنا بها، عالجنا أيضا مخاطر تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، النظر في ما إذا كان هناك دليل على التحيز الذي يمثل خطر الأخطاء الجوهرية الناشئة عن الاحتيال.

لقد صممنا نطاق تدقيقنا من أجل أداء عمل كاف لتمكيننا من إبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة ككل، مع الأخذ في الاعتبار هيكل المجموعة، والعمليات والضوابط المحاسبية، والصناعة التي تزاولها المجموعة.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، كانت ذات أهمية كبيرة في أعمال التدقيق التي قمنا بها على البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأيًا منفصلًا حول هذه الأمور. لكل أمر أدناه، يتم توفير وصفنا لكيفية تناول تدقيقنا للأمر في هذا السياق.

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تناول تدقيقنا أمر التدقيق
انخفاض القيمة وخسائر الائتمان المتوقعة على التسهيلات التمويلية والموجودات المالية الأخرى المعرضة لمخاطر الائتمان تمثل مخصصات انخفاض القيمة أفضل تقدير لمجلس الإدارة لخسائر الائتمان الناشئة. كما هو موضح في ملخص السياسات المحاسبية الهامة للبيانات المالية الموحدة للمجموعة ، فقد تم تحديد خسائر انخفاض القيمة وفقًا لمعيار المحاسبة المالية رقم 30.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها ما يلي: • قمنا بتقييم واختبار عينة من الضوابط الرئيسية حول إنشاء واعتماد التسهيلات التمويلية ومراقبة التعرض لمخاطر الائتمان وحساب الانخفاض في القيمة. • قمنا بتقييم مدى ملائمة سياسة مخصصات الانخفاض في القيمة للمجموعة وفقًا لمتطلبات معيار المحاسبة المالي رقم 30.

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تناول تدقيقنا أمر التدقيق
لقد ركزنا على هذا المجال لأن مجلس الإدارة يتخذ أحكاماً معقدة وذاتية بشأن مبلغ وتوقيت الاعتراف بالانخفاض في القيمة للوقوف على التطورات الأخيرة في التسهيلات التمويلية ، مثل: • تحديث العوامل بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط. • تحديد معيار الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. • اختيار نماذج مناسبة وافتراضات لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة بما في ذلك احتمالية التعثر، معدل الخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر. • تعديلات على النماذج على أساس الترجيح المخصص للحالة الأساسية، وأفضل وأسوأ السيناريوهات. • تحديد مجموعات من الموجودات المماثلة لغرض قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. • تحديد متطلبات الإفصاح وفقًا لمعيار المحاسبة المالي رقم 30. تضمنت التسهيلات التمويلية للمجموعة المعرضة لمخاطر الائتمان موجودات تمويلية، بالإجمالي، تبلغ 14,955 مليون دولار أمريكي وبلغت الخسائر الائتماني المتوقعة المتعلقة بها 786 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2022 ، والتي تعتبر جوهرية بالنسبة للمجموعة. تم تقديم المعلومات حول مخاطر الائتمان بما في ذلك إدارة مخاطر الائتمان للمجموعة في الإيضاح رقم 29 حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة.	• استخدمنا المتخصصين لدينا، على أساس العينة، لتقييم مدى معقولية منهجية الخسارة الائتمانية المتوقعة التي طورها مجلس الإدارة وطبقها بما في ذلك معايير نموذج المخاطر (احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر)، والمعلومات المستقبلية، والترجيح ذي العلاقة، والتحليل. • فهمنا وقمنا بالإختبار على أساس العينة مدى اكتمال ودقة مجموعات البيانات المستخدمة في حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة. • قمنا بإختبار عينة من التسهيلات التمويلية لتحديد مدى ملاءمة وتطبيق معايير تصنيف المراحل. • حصلنا على عينات من أحدث المراجعات الائتمانية المتاحة وتحققنا من أنها تتضمن التقييم الملائم والتوثيق لقدرة المقترضين على الوفاء بالتزامات السداد (رأس المال والأرباح والرسوم). • أجرينا تقييماً مستقلًا لتحديد مدى ملائمة افتراضات وضع • المخصصات لعينة من تعرضات المرحلة الثالثة. وتم تكوين رؤية مستقلة حول مستويات المخصصات المعترف بها، وذلك بناءً على معلومات مفصلة عن القرض والطرف المقابل المتاحة في ملفات الائتمان. • قمنا بتقييم مدى كفاية إفصاحات البيانات المالية الموحدة لتحديد ما إذا كانت متوافقة مع متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم 30.

المعلومات الأخرى

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من التقرير الشرعي للهيئة الشرعية الموحدة وتقرير مجلس الإدارة (باستثناء البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات عليها) والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات والتقرير السنوي المتوقع إتاحته لنا بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا عن البيانات المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا نبدي ولن نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليها.

تنحصر مسؤولياتنا فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع البيانات المالية الموحدة أو مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء عملية التدقيق، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. وعليه، ليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

عندما نقرأ التقرير السنوي، إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ المسؤولين المكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بالبيانات المالية الموحدة

تعد هذه البيانات المالية الموحدة وتعهد المجموعة بالعمل وفقًا لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسؤولية مجلس إدارة المجموعة.

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقًا لمعايير المحاسبة المالية وقانون الشركات التجارية البحريني رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته (قانون الشركات التجارية)، وكتاب قواعد مصرف البحرين المركزي (المجلد الرابع والأحكام المعمول بها من المجلد السادس) وبالنسبة لأنظمة الرقابة الداخلية التي يرى مجلس الإدارة أنها ضرورية ليتمكنوا من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

يعتبر أعضاء مجلس الإدارة، عند إعداد البيانات المالية الموحدة، مسؤولون عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسب مقتضى الحال، عن الأمور المرتبطة باستمرارية المنشأة واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي ما لم تكن الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها أو لا يوجد أمامها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة (أعضاء مجلس الإدارة) مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

تقرير حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من أي خطأ جوهري، سواء كان ناشئاً عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. يمثل التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه لا يعد ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقا معايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سوف يكشف دوما عن أي خطأ جوهري في حال وجوده. تنشأ حالات الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المعقول توقع أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإننا نمارس الأحكام المهنية ونحافظ على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية الموحدة، الناشئة سواء من الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفير أساسٍ لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أي خطأ جوهري ناشئ عن الاحتيال يعتبر أعلى من ذلك الذي ينشأ عن الخطأ، نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات العلاقة بعملية التدقيق بغرض تصميم إجراءات التدقيق التي تعتبر مناسبة وفقا للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.
- استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لأساس الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تمّ الحصول عليها سواء مع وجود عدم تأكد مادي متصل بالأحداث أو الظروف التي قد تؤدي إلى شك جوهري حول قدرة المجموعة على الاستمرارية. إذا توصلنا إلى وجود عدم تأكد مادي، فإنه يُطلب منا لفت الانتباه في تقرير مراقب الحسابات في الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، فعلينا تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية إلى إيقاف استمرارية المجموعة.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث بطريقة تحقق عرضاً عادلًا.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو أنشطة الأعمال داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجيه أعمال التدقيق الخاصة بالمجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونبقى وحدنا مسؤولين عن رأي التدقيق الذي توصلنا إليه.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق الذي تم التخطيط له وملاحظات التدقيق المهمة، بما في ذلك أي قصور جوهري في الرقابة الداخلية التي قمنا بتحديدها خلال أعمال التدقيق.

نقوم كذلك بتزويد المسؤولين المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا امتثلنا لمتطلبات السلوك الأخلاقي ذات الصلة فيما يتعلق بالاستقلالية، والتواصل معهم بشأن جميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، والضمانات ذات الصلة عند الاقتضاء.

من خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين المكلفين بالحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي كانت ذات أهمية كبيرة في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، وبالتالي فهي أمور التدقيق الرئيسية. نحن نصف هذه الأمور في تقرير مراقب الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذا الأمر أو عندما نقرر، في حالات نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمر ما في تقريرنا لأن العواقب السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق فوائد المصلحة العامة لمثل هذا الإبلاغ.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية والشرعية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية وكتاب قواعد مصرف البحرين المركزي (المجلد الرابع)، نقرر ما يلي:

1. احتفظت مجموعة البركة بسجلات محاسبية ملائمة والبيانات المالية الموحدة تتفق معها.
2. إن المعلومات المالية المتضمنة في التقرير الشرعي للهيئة الشرعية الموحدة وتقرير مجلس الإدارة تتوافق مع البيانات المالية الموحدة.
3. لم يسترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن المجموعة، خلال السنة، قد خالفت أيًا من الأحكام المطبقة لقانون الشركات التجارية، وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، وكتاب قواعد مصرف البحرين المركزي (المجلد الرابع والأحكام المعمول بها من المجلد السادس) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي أو بنود عقد التأسيس والنظام الأساسي لمجموعة البركة والتي قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على أنشطتها للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 أو على مركزها المالي كما في ذلك التاريخ.
4. تم تزويدنا بالتوضيحات والمعلومات المرضية من قبل أعضاء مجلس الإدارة استجابة لجميع مطالبنا.

علاوة على ذلك، حددت هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة ان مجموعة البركة قد التزمت بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية خلال الفترة قيد التدقيق.

الشريك المسؤول عن عملية التدقيق الذي أدى إلى تقرير مراقب الحسابات المستقل هو إلياس أبي نخول.

رقم تسجيل الشريك رقم :196
برايس ووتر هاوس كوبرز ام إي ليمتد
المنامة، مملكة البحرين
20 فبراير 2023

القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

القائمة الموحدة للمركز المالي

في 31 ديسمبر 2022

	إيضاحات	2022 ألف دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 ألف دولار أمريكي (معدلة – إيضاح 32)	1 يناير 2021 ألف دولار أمريكي (معدلة – إيضاح 32)
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى بنوك	3	**4,396,612**	5,681,353	5,156,577
ذمم مدينة	4	**10,437,573**	10,975,647	11,937,952
التمويل بالمضاربة والمشاركة	5	**1,497,324**	3,493,107	2,698,516
استثمارات	6	**5,234,714**	4,495,469	5,098,597
إجارة منتهية بالتمليك	7	**2,233,356**	2,018,800	1,747,627
عقارات ومعدات	8	**461,472**	524,111	468,919
موجودات أخرى	9	**720,783**	604,888	759,466
مجموع الموجودات		**24,981,834**	27,793,375	27,867,654
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحقوق الملكية				
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى		**6,451,061**	7,579,275	7,344,227
مبالغ مستحقة لبنوك		**971,459**	1,253,451	1,600,555
تمويلات طويلة الأجل	10	**308,037**	286,833	319,364
مطلوبات أخرى	11	**1,151,678**	1,114,895	1,270,981
مجموع المطلوبات		**8,882,235**	10,234,454	10,535,127
حقوق حاملي حسابات الاستثمار				
المؤسسات المالية		**670,694**	744,793	538,321
المؤسسات غير المالية والأفراد		**13,462,134**	14,813,540	14,624,227
مجموع حقوق حاملي حسابات الاستثمار	12	**14,132,828**	15,558,333	15,162,548
حقوق الملكية				
رأس المال	13	**1,242,879**	1,242,879	1,242,879
اسهم خزينة	13	**(15,000)**	(15,655)	(17,462)
علاوة إصدار أسهم		**16,059**	16,619	18,084
احتياطيات		**208,363**	196,539	183,121
التغييرات المتراكمة في القيم العادلة		**55,006**	55,736	32,940
تحويل عملات أجنبية	13	**(1,127,651)**	(940,728)	(800,489)
أرباح مبقاة		**483,571**	402,874	350,296
حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم		**863,227**	958,264	1,009,369
صكوك (رأس مال فئة 1)	14	**400,000**	400,000	400,000
حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم وحاملي الصكوك (رأس مال فئة 1)		**1,263,227**	1,358,264	1,409,369
حقوق غير مسيطرة		**703,544**	642,324	760,610
مجموع حقوق الملكية		**1,966,771**	2,000,588	2,169,979
مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحقوق الملكية		**24,981,834**	27,793,375	27,867,654

عبدالله صالح كامل
رئيس مجلس الإدارة

حسام بن حاج عمر
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 33 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للدخل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

	إيضاحات	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة – إيضاح 32)
الدخل			
صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات مشتركة	15	**1,408,471**	1,301,626
عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل حصة المجموعة كمضارب		**(1,310,448)**	(1,069,616)
حصة المجموعة كمضارب	16	**337,894**	363,856
عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار		**(972,554)**	(705,760)
حصة المجموعة من دخل حقوق حاملي حسابات الاستثمار (كمضارب وكرب المال)		**435,917**	595,866
حصة المضارب في إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية		**17,755**	12,122
صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات ذاتية	15	**402,980**	162,503
دخل رسوم وعمولات أخرى	17	**170,318**	163,692
دخل تشغيلي آخر	18	**144,573**	91,665
		1,171,543	1,025,848
ربح مدفوع على تمويلات طويلة الأجل	19	**(32,811)**	(33,031)
مجموع الدخل التشغيلي		**1,138,732**	992,817
المصروفات التشغيلية			
مصروفات الموظفين		**285,301**	280,422
استهلاك وإطفاء	20	**50,587**	58,272
مصروفات تشغيلية أخرى	21	**186,167**	185,197
مجموع المصروفات التشغيلية		**522,055**	523,891
صافي الدخل التشغيلي للسنة قبل صافي مخصص الخسائر الائتمانية / الاضمحلال والضرائب		**616,677**	468,926
صافي مخصص الخسائر الائتمانية / الاضمحلال	23	**(239,635)**	(249,099)
صافي الدخل قبل الضرائب		**377,042**	219,827
الضرائب		**(137,588)**	(62,713)
صافي الدخل للسنة		**239,454**	157,114
العائد إلى:			
حقوق حاملي أسهم الشركة الأم		**143,116**	94,105
حقوق غير مسيطرة		**96,338**	63,009
		239,454	157,114
النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح - سنتات أمريكية	24	**9.06**	5.17

عبدالله صالح كامل
رئيس مجلس الإدارة

حسام بن حاج عمر
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 33 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

	إيضاحات	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة – إيضاح 32)
الأنشطة التشغيلية			
صافي الدخل قبل الضرائب		377,042	219,827
تعديلات للبنود التالية:			
استهلاك وإطفاء	20	50,587	58,272
استهلاك ضمن إجارة منتهية بالتمليك	15.4	188,970	133,349
مكسب غير محقق من أدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدّين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	15.3	(131,650)	(15,319)
مكسب من بيع عقارات ومعدات	18	(10,446)	(19,017)
مكسب من بيع استثمارات عقارية	15.3	(4,597)	(3,266)
مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	15.3	(108)	(2,400)
مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدّين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	15.3	(391)	(1,751)
دخل من شركات زميلة	15.3	(17,371)	(15,583)
صافي مخصص الخسائر الائتمانية / الاضمحلال		239,635	249,099
الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		691,671	603,211
صافي التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
احتياطيات لدى بنوك مركزية		790,758	(411,963)
ذمم مدينة		320,758	678,720
التمويل بالمضاربة والمشاركة		1,995,322	(899,705)
إجارة منتهية بالتمليك		(403,797)	(394,757)
موجودات أخرى		(85,475)	154,634
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى		(1,128,217)	236,225
مبالغ مستحقة لبنوك		(281,992)	(260,496)
مطلوبات أخرى		(7,576)	(180,663)
حقوق حاملي حسابات الاستثمار		(1,423,828)	398,755
ضرائب مدفوعة		(106,512)	(62,198)
صافي النقد الناتج من/(المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		361,112	(138,237)
الأنشطة الاستثمارية			
صافي (شراء) / بيع استثمارات		(616,197)	617,137
صافي بيع / (شراء) عقارات ومعدات		34,107	(64,590)
أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة		4,152	5,332
صافي الحركة في الاستثمار في الشركات الزميلة		(28,754)	7,075
صافي النقد (المستخدم في) /الناتج من الأنشطة الاستثمارية		(606,692)	564,954
الأنشطة التمويلية			
تمويلات طويلة الأجل		21,204	(32,531)
صافي التغيرات في أسهم الخزينة		95	(363)
ربح موزع على رأس المال الدائم فئة 1		(33,300)	(31,500)
تغيرات متعلقة برأس المال فئة 1 للشركات التابعة		(5,244)	5,706
صافي التغيرات في الحقوق غير المسيطرة		66,758	105,535
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية		49,513	46,847
تعديلات تحويل عملات أجنبية		(297,784)	(304,656)
صافي التغير في النقد وما في حكمه		(493,851)	168,908
النقد وما في حكمه في 1 يناير		2,706,114	2,537,206
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر	25	2,212,263	2,706,114

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 33 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

	العائد إلى حقوق حاملي أسهم الشركة الأم											
					احتياطيات							
	رأس المال ألف دولار أمريكي	أسهم خزينة ألف دولار أمريكي	علاوة إصدار أسهم ألف دولار أمريكي	احتياطي قانوني ألف دولار أمريكي	احتياطيات أخرى ألف دولار أمريكي	التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للاستثمارات ألف دولار أمريكي	التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة العقارات والمعدات ألف دولار أمريكي	إحتياطي تحويل عملات أجنبية ألف دولار أمريكي	أرباح مبقاة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	رأس المال الدائم فئة 1 ألف دولار أمريكي	حقوق غير مسيطرة ألف دولار أمريكي	مجموع حقوق المليكة ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير 2022	1,242,879	(15,655)	16,619	194,051	2,488	10,475	46,929	(940,728)	430,312	987,370	400,000	670,757	2,058,127
أثر التعديل (إيضاح 32)	-	-	-	-	-	-	(1,668)	-	(27,438)	(29,106)	-	(28,433)	(57,539)
الرصيد المعدل 1 يناير 2022	**1,242,879**	**(15,655)**	**16,619**	**194,051**	**2,488**	**10,475**	**45,261**	**(940,728)**	**402,874**	**958,264**	**400,000**	**642,324**	**2,000,588**
الحركة في أسهم الخزينة	-	655	(560)	-	-	-	-	-	-	95	-	-	95
صافي الحركة في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للاستثمارات	-	-	-	-	-	(591)	-	-	-	(591)	-	(585)	(1,176)
صافي التغير في الاحتياطيات الأخرى	-	-	-	-	(2,488)	-	-	-	-	(2,488)	-	(11,077)	(13,565)
تحويل عملات أجنبية	-	-	-	-	-	-	-	(186,693)	-	(186,693)	-	(111,091)	(297,784)
صافي الدخل للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-	143,116	143,116	-	96,338	239,454
محول إلى الاحتياطي القانوني (إيضاح رقم 13)	-	-	-	14,312	-	-	-	-	(14,312)	-	-	-	-
أرباح أسهم الشركات التابعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(32,149)	(32,149)
زكاة مدفوعة نيابة عن المساهمين (إيضاح رقم 13)	-	-	-	-	-	-	-	-	(347)	(347)	-	-	(347)
ربح موزع على رأس المال الدائم فئة 1	-	-	-	-	-	-	-	-	(33,300)	(33,300)	-	-	(33,300)
التغيرات المتعلقة برأس المال الدائم فئة 1 للشركات التابعة	-	-	-	-	-	-	-	-	(5,244)	(5,244)	-	(11,256)	(16,500)
تأثير التغيير في حصة الملكية	-	-	-	-	-	(139)	-	-	(9,216)	(9,585)	-	40,546	30,961
صافي الحركة في الحقوق غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	90,494	90,494
الرصيد في 31 ديسمبر 2022	**1,242,879**	**(15,000)**	**16,059**	**208,363**	**-**	**9,745**	**45,261**	**(1,127,651)**	**483,571**	**863,227**	**400,000**	**703,544**	**1,966,771**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 33 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

	العائد إلى حقوق حاملي أسهم الشركة الأم										
					احتياطيات						
	رأس المال ألف دولار أمريكي	أسهم خزينة ألف دولار أمريكي	علاوة إصدار أسهم ألف دولار أمريكي	احتياطي قانوني ألف دولار أمريكي	احتياطيات أخرى ألف دولار أمريكي	التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للاستثمارات ألف دولار أمريكي	التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة العقارات والمعدات ألف دولار أمريكي	إحتياطي تحويل عملات أجنبية ألف دولار أمريكي	أرباح مبقاة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	رأس المال الدائم فئة 1 ألف دولار أمريكي	حقوق غير مسيطرة ألف دولار أمريكي	مجموع حقوق المليكة ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير 2021	1,242,879	(17,462)	18,084	182,776	345	8,786	24,154	(800,489)	364,496	1,023,569	400,000	798,825	2,222,394
أثر التعديل (إيضاح 32)	-	-	-	-	-	-	-	-	(14,200)	(14,200)	-	(38,215)	(52,415)
الرصيد المعدل 1 يناير 2021	**1,242,879**	**(17,462)**	**18,084**	**182,776**	**345**	**8,786**	**24,154**	**(800,489)**	**350,296**	**1,009,369**	**400,000**	**760,610**	**2,169,979**
الحركة في أسهم الخزينة	-	1,807	(1,465)	-	-	-	-	-	(705)	(363)	-	-	(363)
صافي الحركة في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للاستثمارات	-	-	-	-	-	1,688	21,108	-	-	22,796	-	7,698	30,494
صافي التغير في الاحتياطيات الأخرى	-	-	-	-	2,143	-	-	-	-	2,143	-	1,640	3,783
تحويل عملات أجنبية	-	-	-	-	-	-	-	(150,317)	-	(150,317)	-	(154,339)	(304,656)
صافي الدخل للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-	94,105	94,105	-	63,009	157,114
محول إلى الاحتياطي القانوني (إيضاح رقم 13)	-	-	-	11,275	-	-	-	-	(11,275)	-	-	-	-
أرباح أسهم الشركات التابعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(18,196)	(18,196)
زكاة مدفوعة نيابة عن المساهمين (إيضاح رقم 13)	-	-	-	-	-	-	-	-	(1,015)	(1,015)	-	-	(1,015)
ربح موزع على رأس المال الدائم فئة 1	-	-	-	-	-	-	-	-	(31,500)	(31,500)	-	-	(31,500)
التغيرات المتعلقة برأس المال الدائم فئة 1 للشركات التابعة	-	-	-	-	-	-	-	-	5,706	5,706	-	(12,706)	(7,000)
تأثير التغيير في حصة الملكية	-	-	-	-	-	-	-	10,078	(2,738)	7,340	-	-	7,340
صافي الحركة في الحقوق غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(5,392)	(5,392)
الرصيد في 31 ديسمبر 2021 (معدلة)	**1,242,879**	**(15,655)**	**16,619**	**194,051**	**2,488**	**10,474**	**45,262**	**(940,728)**	**402,874**	**958,264**	**400,000**	**642,324**	**2,000,588**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 33 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

	نقد ألف دولار أمريكي	ذمم بيوع مدينة ألف دولار أمريكي	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي	استثمارات عقارية ألف دولار أمريكي	إجارة منتهية بالتمليك ألف دولار أمريكي	إستثمارات ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير 2022	67,715	456,222	85,846	53,319	219,412	245,189	1,127,703
الودائع	367,957	255,273	157,142	148	74,567	299,250	1,154,337
السحوبات	(383,905)	(177,117)	(53,174)	(7,297)	(51,088)	(88,765)	(761,346)
الدخل بعد حسم المصروفات	-	10,789	3,890	2,076	-	26,613	43,368
حصة المضارب	-	(13,038)	(4,378)	-	(331)	(8)	(17,755)
تحويلات صرف عملات أجنبية	-	(12,404)	-	-	-	(216)	(12,620)
الرصيد في 31 ديسمبر 2022	**51,767**	**519,725**	**189,326**	**48,246**	**242,560**	**482,063**	**1,533,687**
الرصيد في 1 يناير 2021	72,556	569,572	503,823	48,099	160,352	227,508	1,581,910
محول نتيجة لتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 31	-	(15,001)	(68,433)	-	-	-	(83,434)
الودائع	96,945	216,628	24,708	4,689	65,447	38,574	446,991
السحوبات	(101,786)	(317,961)	(377,269)	(389)	(19,000)	(28,893)	(845,298)
الدخل بعد حسم المصروفات	-	35,558	3,017	940	12,831	16,964	69,310
حصة المضارب	-	(11,876)	-	(20)	(218)	(8)	(12,122)
تحويلات صرف عملات أجنبية	-	(20,698)	-	-	-	(8,956)	(29,654)
الرصيد في 31 ديسمبر 2021	67,715	456,222	85,846	53,319	219,412	245,189	1,127,703

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 33 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2022

1 أنشطة

تأسست مجموعة البركة ش.م.ب. (مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب. سابقاً) ("الشركة") كشركة مساهمة في مملكة البحرين بتاريخ 27 سبتمبر 2002 ، بموجب سجل تجاري رقم 48915 . تزاول الشركة أنشطة مصرفية في الشرق الأوسط وأوروبا و المنطقة الأفريقية. عنوان الشركة المسجل هو خليج البحرين، ص.ب 1882 ، المنامة، مملكة البحرين. خلال هذه السنة، تم إلغاء إدراج الشركة من ناسداك دبي.

كانت الشركة تعمل بموجب ترخيص مصرف إسلامي بالجملة صادر عن مصرف البحرين المركزي. في 30 نوفمبر 2020، قرر المساهمون في الشركة في اجتماع غير عادي تغيير ترخيص الشركة من الخدمات المصرفية للشركات إلى "شركة أعمال استثمارية - الفئة 1" التي وافق عليها مصرف البحرين المركزي بخطابها المؤرخ 22 مارس 2022 .علاوة على ذلك، قرر المساهمون أيضًا تغيير اسم الشركة من مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب. إلى مجموعة البركة ش.م.ب. تمت الموافقة على التغيير في الاسم والترخيص وتحديث السجل التجاري للشركة (البنك سابقاً) لدى وزارة الصناعة والتجارة لعكس هذه التغييرات.

تتكون الأنشطة الرئيسية لمجموعة البركة والشركات التابعة لها ("المجموعة") من الأعمال المصرفية الدولية والتجارية والتمويل والخزينة والأنشطة الاستثمارية. تخضع الشركة للإشراف والتنظيم من قبل مصرف البحرين المركزي وفقًا لقواعد دفتر المجلد 4 - أعمال الاستثمار والمجلد 6 - أسواق رأس المال.

تمت الموافقة على إصدار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 20 فبراير 2023 .

2 السياسات المحاسبية

أسس الإعداد

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الاستثمارات العقارية وأدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة في بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية وتم قياس الأرضي التي تشغلها المجموعة (المصنفة كعقارات ومعدات) بالقيمة العادلة. تم عرض القوائم المالية الموحدة بالدولار الأمريكي لكونه العملة الوظيفية وعملة إعداد التقارير المالية للمجموعة وتم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف دولار أمريكي إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

بيان بالالتزام

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً للقواعد واللوائح المعمول بها الصادرة من مصرف البحرين المركزي. تتطلب هذه القواعد واللوائح جميع المعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("أيوفي"). وفقاً لمتطلبات أيوفي، للأمور التي لا تنطوي تحت مظلة معايير أيوفي تستخدم المجموعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

امتثال تنظيمي

يقوم مصرف البحرين المركزي بتحديد ومراقبة متطلبات رأس المال لمجموعة البركة على مستوى المقر الرئيسي ، في حين يتم تنظيم الشركات المصرفية التابعة لمجموعة البركة بشكل مباشر من قبل المشرفين المصرفيين المحليين ، الذين يحددون ويراقبون متطلبات كفاية رأس المال الخاصة بهم.

يطلب مصرف البحرين المركزي من كل شركة استثمارية مقرها البحرين تحت الفئة 1 من المجلد 4 الحفاظ على حد أدنى لرأس مال قدره 1.0 مليون دينار بحريني والحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال لا يقل عن 110٪.

أساس التوحيد

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر من كل سنة. أعدت القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام سياسات محاسبية متوافقة.

تم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات والدخل والمصروفات والأرباح والخسائر الناتجة من المعاملات البينية بالكامل عند التوحيد.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ الاقتناء، الذي يعد التاريخ الذي حصلت فيه المجموعة على السيطرة ويستمر توحيدها حتى التاريخ الذي يتم فيه إيقاف هذه السيطرة. تتحقق السيطرة عندما تكون لدى المجموعة القدرة على إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمؤسسة للإنتفاع من أنشطتها.

يتم تسجيل الحقوق غير المسيطرة في صافي موجودات الشركة التابعة كبند منفصل في حقوق ملاك المجموعة. يتم تضمين دخل الحقوق غير المسيطرة في القائمة الموحدة للدخل ضمن صافي الربح ويتم إظهاره كبند منفصل عن حصة المساهمين.

تتكون الحقوق غير المسيطرة من مبلغ تلك الحصص في تاريخ اندماج الأعمال الأصلي وحصة الحقوق غير المسيطرة في التغيرات في حقوق الملكية منذ تاريخ الاندماج. ينسب قائمة الدخل وكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الآخر إلى المساهمين في الشركة الأم للشركة وإلى الحقوق غير المسيطرة ، حتى لو أدى ذلك إلى وجود رصيد عجز في الحقوق غير المسيطرة.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أساس التوحيد (تتمة)

فيما يلي الشركات التابعة الرئيسية للشركة والتي تم توحيدها في هذه القوائم المالية الموحدة:

البنك	نسبة الملكية لسنة 2022	نسبة الملكية لسنة 2021 (إيضاح رقم 32)	سنة التأسيس	بلد التأسيس	عدد الفروع/ المكاتب كما في 31 ديسمبر 2022
محتفظ بها بصورة مباشرة من قبل الشركة					
بنك البركة الجزائر	٪55.67	٪55.67	1991	الجزائر	31
بنك البركة الإسلامي-البحرين*	٪92.82	٪92.03	1984	البحرين	175
بنك البركة تونس	٪78.40	٪78.40	1983	تونس	37
بنك البركة مصر	٪73.47	٪73.47	1980	مصر	32
بنك البركة لبنان**	٪98.98	٪98.98	1991	لبنان	3
البنك الإسلامي الأردني	٪65.82	٪65.82	1978	الأردن	111
بنك البركة التركي للمشاركة***	٪45.09	٪38.02	1985	تركيا	225
بنك البركة المحدود	٪64.51	٪64.51	1989	جنوب أفريقيا	9
بنك البركة السودان	٪75.73	٪75.73	1984	السودان	30
بنك التمويل والانماء****	٪43.56	٪49.00	2017	المغرب	5

* وافقت الجمعية العمومية غير العادية على زيادة رأس مال بنك البركة الإسلامي-البحرين بواقع 150.000 سهم بقيمة اسمية قدرها 100 دولار أمريكي وتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي. وافق مصرف البحرين المركزي على الطلب من خلال خطاب مؤرخ 6 يوليو 2022 حيث تمت زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من 136،457،800 دولارًا أمريكيًا إلى 151،457،800 دولارًا أمريكيًا مع تخصيص مبلغ 15،000،000 دولارًا أمريكيًا بالكامل للمجموعة.

** أصدر مصرف لبنان المركزي خطابًا بتاريخ 17 نوفمبر 2022 موجهًا إلى رئيس مجلس إدارة بنك البركة - لبنان يبلغ فيه الشركة التابعة أنه يخضع الآن لإدارة مصرف لبنان المركزي من خلال تعيين مدير مؤقت مع صلاحيات مجلس الإدارة، ورئيس مجلس الإدارة، والمدير العام و صلاحيات الجمعية العمومية العادية (راجع إيضاح 22 لمزيد من التفاصيل).

*** خلال العام، ارتفعت ملكية بنك البركة التركي للمشاركة من 38.02٪ إلى 45.09٪ قامت بنك البركة التركي للمشاركة بإصدار حقوق أولوية لزيادة رأس ماله من 1،350 مليون ليرة تركية إلى 2،500 مليون ليرة تركية في مايو 2022. وشاركت المجموعة في إصدار حقوق الأولوية. تم التنازل عن غالبية حقوق الاكتتاب في شركة دلة البركة القابضة ش.م.ب. ("الشركة الأم الأساسية") لمجموعة البركة ش.م.ب. ، تم تخفيض ملكية شركة دلة البركة القابضة ش.م.ب. من 15.38٪ إلى 8.3٪. قوة التصويت المخصصة من الشركة الأم الأساسية للمجموعة وملكية 45.09٪ بشكل مباشر من الأسهم في بنك البركة التركي، تستمر مجموعة البركة في السيطرة على بنك البركة التركي بعد إصدار حقوق الأولوية.

**** انخفضت ملكية بنك التمويل والانماء من 49٪ إلى 43.56٪. قام بنك التمويل والانماء بإصدار حقوق اكتتاب لزيادة رأس ماله من 400 مليون درهم إلى 430 مليون درهم في سبتمبر 2022. ولم تكتتب مجموعة البركة في إصدار الحقوق هذا ، مما أدى في النهاية إلى خفض ملكية مجموعة البركة إلى 43.56٪.و قد وقعت المجموعة اتفاقية بيع مع بنك إفريقيا لنقل الملكية الكاملة لبنك التمويل والانماء الذي لا يزال خاضعًا للموافقات التنظيمية (راجع الإيضاح 22 للحصول على مزيد من التفاصيل).

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أساس التوحيد (تتمة)

فيما يلي الشركات التابعة المحتفظ بصورة غير مباشرة من خلال الشركات التابعة الرئيسية للمجموعة:

	الشركة التابعة المحتفظ من خلالها	نسبة الملكية الفعلية لسنة 2022	نسبة الملكية الفعلية لسنة2021	سنة التأسيس	بلد التأسيس
محتفظ بها بصورة غير مباشرة من قبل المجموعة					
بنك البركة (باكستان) المحدود	بنك البركة الإسلامي	٪54.89	٪54.42	2010	باكستان
شركة المدارس العمرية	البنك الإسلامي الأردني	٪65.69	٪65.69	1987	الأردن
شركة السماحة للعقارات	البنك الإسلامي الأردني	٪65.82	٪65.82	1998	الأردن
شركة تطبيقات التقنية للمستقبل	البنك الإسلامي الأردني	٪65.82	٪65.82	1998	الأردن
سنابل الخير للاستثمارات المالية	البنك الإسلامي الأردني	٪65.82	٪65.82	2006	الأردن
البركة للعقارات المحدودة	بنك البركة المحدود	٪64.51	٪64.51	1991	جنوب أفريقيا
إنشا جي إم بي إيش	بنك البركة التركي للمشاركة	٪45.09	٪38.02	2018	ألمانيا

السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة المالية السابقة، بإستثناء تطبيق التعديلات والتفسيرات الجديدة النافذة اعتباراً من 1 يناير 2022:

2.1 تطبيق معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة

تم إعداد القوائم المالية الموحدة باستخدام السياسات المحاسبية التي هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في إعداد القوائم المالية الموحدة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، باستثناء المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة الصادرة والنافذه اعتباراً من 1 يناير 2022 والتي هي كما يلي:

معيار المحاسبة المالي رقم 37 - المتعلق بالتقارير المالية للمؤسسات الوقفية

أصدرت أيوفي معيار المحاسبة المالية 37 "التقارير المالية من قبل مؤسسات الوقف" في عام 2020. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ التقارير المالية من قبل مؤسسات الوقف ، والتي يتم إنشاؤها وتشغيلها بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية. قامت المجموعة بتطبيق هذا المعيار ولم ينتج عن التطبيق أي تأثير مادي على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

معيار المحاسبة المالي رقم 38 - المتعلق بالوعد والخيار والتحوط

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) معيار المحاسبة المالية رقم 38 في عام 2020. والهدف من هذا المعيار هو تحديد مبادئ المحاسبة والتقرير للاعتراف والقياس والإفصاح فيما يتعلق بالوعد المتوافق مع الشريعة الإسلامية (الوعد) والخيار وتحوط الترتيبات الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية. قامت المجموعة بتطبيق هذا المعيار ولم ينتج عن التطبيق أي تأثير مادي على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

2.2 المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد

معيار المحاسبة المالي رقم 1 (المعدل 2021) - العرض العام والإفصاحات في القوائم المالية

أصدرت أيوفي معيار المحاسبة المالية رقم 1 المعدل في عام 2021 . يحل معيار المحاسبة المالية رقم 1 المعدل محل معيار العرض العام والإفصاح السابق لمعيار المحاسبة المالية رقم 1 في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ويقدم مفاهيم شبه حقوق الملكية والأصول خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة و الدخل الشامل الآخر لتعزيز المعلومات المقدمة لمستخدمي القوائم المالية. يسري هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024 مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المجموعة حاليًا بتقييم تأثير المعيار.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.2 المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد (تتمة)

معيار المحاسبة المالي رقم ١ (المعدل 2021) - العرض العام والإفصاحات في القوائم المالية (تتمة)

إن تعديل معيار المحاسبة المالي رقم ١ يتماشى مع التعديلات التي أجريت على الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية.

بعض التعديلات الجوهرية على المعيار كما يلي :

أ. أصبح الإطار المفاهيمي المعدل جزءاً لا يتجزأ من معايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات
ب. تم إدخال تعريف شبه حقوق الملكية؛
ج. تم تعديل وتحسين التعريفات؛
د. تم إدخال مفهوم الدخل الشامل؛
ه. يسمح للمؤسسات عدا المؤسسات المصرفية، بتصنيف الموجودات والمطلوبات كمتداولة وغير متداولة؛
و. تم نقل الإفصاح عن الزكاة والتبرعات الخيرية إلى الإيضاحات؛
ز. تم إدخال مفهوم التجاوز الحقيقي والعادل؛
ح. تم إدخال معالجة التغير في السياسات المحاسبية، والتغير في التقديرات، وتصحيح الأخطاء؛
ط. تم تحسين إفصاحات الأطراف ذوي العلاقة، والأحداث اللاحقة، وفرضية الاستمرارية؛
ي. تحسين إعداد التقارير بشان العملات الأجنبية، وتقارير القطاعات؛
ك. تم تقسيم متطلبات العرض والإفصاح لثلاثة أجزاء: الجزء الأول يسري على جميع المؤسسات، والجزء الثاني يسري على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية المماثلة فقط، والجزء الثالث ينص على الوضع الرسمي، وتاريخ سريان التعديلات على معايير المحاسبة المالية الأخرى لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
ل. القوائم المالية التوضيحية ليست جزءاً من هذا المعيار، وسيتم إصدارها بشكل منفصل

تقوم المجموعة بتقييم الأثر المحتمل لتطبيق هذا المعيار وتتوقع تغييرات في بعض طرق العرض والإفصاحات في بياناتها المالية الموحدة.

معيار المحاسبة المالي رقم 39 - التقارير المالية للزكاة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) معيار المحاسبة المالية رقم 39 في عام 2021 . هذا المعيار يحسن ويحل محل معيار المحاسبة المالية رقم 9 بشأن "الزكاة" ويهدف إلى تحديد المعالجة المحاسبية للزكاة في دفاتر المؤسسات ، بما في ذلك العرض والإفصاح من قبل مؤسسة مالية إسلامية. تنطبق متطلبات المحاسبة والتقارير المالية مثل الاعتراف والعرض والإفصاح لهذا المعيار على المؤسسات الملزمة بدفع الزكاة نيابة عن بعض أصحاب المصلحة أو جميعهم. يجب على المؤسسات غير الملزمة بدفع الزكاة تطبيق متطلبات الإفصاح الخاصة بهذا المعيار لبعض أصحاب المصلحة أو جميعهم ، حسب الاقتضاء. يسري هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المجموعة حاليًا بتقييم أثر تطبيق هذا المعيار .

معيار المحاسبة المالي رقم 40 - إعداد التقارير المالية لنظام نوافذ التمويل الإسلامي

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 40 في عام 2021. الهدف من هذا المعيار المعدل هو وضع متطلبات إعداد التقارير المالية لنوافذ التمويل الإسلامي وقابلة للتطبيق على جميع المؤسسات المالية التقليدية التي تقدم خدمات مالية إسلامية من خلال نافذة تمويل إسلامي. يحسن هذا المعيار ويحل محل معيار المحاسبة المالية 18 "الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية". يسري هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024 مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المجموعة حاليًا بتقييم تأثير المعيار أعلاه.

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

أ) العقود المالية

تتكون العقود المالية من نقد وأرصدة لدى بنوك وذمم مدينة ومضاربة (بعد حسم الأرباح المؤجلة) والتمويل بالمشاركة واستثمارات - أدوات دَيْن مدرجة بالتكلفة المطفأة وإجارة منتهية بالتمليك (حيث تعتمد تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية على عميل واحد) وبعض الموجودات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، فهي تتكون من التعرضات غير المدرجة في الميزانية مثل الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والالتزامات غير المسحوبة. يتم إدراج الأرصدة المتعلقة بتلك العقود بعد حسم مخصص الخسائر الائتمانية.

ب) تقييم الاضمحلال

اضمحلال الموجودات المالية

تطبق المجموعة نهج يتكون من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. يتم تحويل الموجودات من خلال الثلاث مراحل التالية وذلك على أساس التغير في نوعية الائتمان منذ الإثبات المبدئي لهذه الموجودات.

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً

بالنسبة للتعرضات التي لم تكن هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبدئي، يتم إثبات جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر التي تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث التعثر في السداد على العقود المالية يكون من المحتمل خلال 12 شهراً بعد تاريخ إعداد التقارير المالية (أو أقصر فترة إذا كان العمر المتوقع للأداة المالية أقل من 12 شهراً) من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبطة بأحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد التي تحدث خلال الاثني عشر شهراً التالية بعد تاريخ إعداد التقارير المالية.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد (تتمة)
ب) تقييم الاضمحلال (تتمة)

المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – غير مضمحلة ائتمانياً
بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبدئي، ولكنها غير مضمحلة ائتمانياً، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي الخسارة التي تنتج عن جميع أحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر المتوقع للعقد المالي.

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى العمر (المرحلة 2) هي احتمالية التقديرات المرجحة للخسائر الائتمانية ويتم تحديدها على أساس الفرق بين القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي. إن العجز النقدي هو الفرق بين كافة التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة والقيمة الحالية للمبلغ القابل للاسترداد، بالنسبة للموجودات المالية التي هي غير مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقارير المالية.

المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – مضمحلة ائتمانياً
يتم تقييم العقود المالية كمضمحلة ائتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث التي يكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة على تلك الموجودات المالية.

بالنسبة للعقود المالية للمرحلة 3، يتم تحديد المخصصات المتعلقة بالمضمحلة ائتمانياً على أساس الفرق بين صافي القيمة المدرجة والمبلغ القابل للاسترداد للعقود المالية. بما أن هذا يستخدم نفس المعايير الواردة في معيار المحاسبة المالي رقم 11، تظل منهجية المجموعة بالنسبة للمخصصات المحددة للخسائر الائتمانية كما هي دون تغيير.

وفي حالة عدم وجود رهونات أو ضمانات يمكن للمجموعة استرداد تعرضاتها، يتم تطبيق القواعد المطبقة سابقاً وفقا لسياسة المجموعة أو متطلباتها المحلية، أيهما أكثر صرامة، لاحتساب مخصص الخسائر الائتمانية.

الموجودات المالية المضمحلة ائتمانياً
في تاريخ إعداد التقرير المالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة هي مضمحلة ائتمانياً. الأدلة التي تثبت بأن الموجودات المالية مضمحلة ائتمانياً، تتضمن على المعلومات التالية التي يمكن ملاحظتها:
- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه المقترض أو جهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق؛
- احتمال أن يدخل المقترض في حالة إفلاس أو أي إعادة تنظيم مالي آخر؛ أو
- إعادة هيكلة التسهيل من قبل المجموعة بشروط لا تأخذها المجموعة في الاعتبار في الظروف الأخرى؛

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
أن المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتغيرات التالية:
- احتماليه حدوث التعثر في السداد؛
- الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ و
- قيمة التعرض عند التعثر في السداد.

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أدناه.

تعريف التعثر في السداد
تعتبر المجموعة بأن الموجودات المالية تكون في حالة التعثر في السداد عندما يكون من غير المرجح أن يسدد المقترض التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، وذلك دون الرجوع إلى المجموعة لاتخاذ إجراءات مثل تصفية الضمان؛ أو تجاوز المقترض في سداد أي من التزاماته الائتمانية المستحقة للمجموعة لأكثر من 90 يوماً أو أي التزامات ائتمانية للمجموعة. وعند تقييم ما إذا كان المقترض متعثر في السداد، تأخذ المجموعة في الاعتبار كلاً من العوامل النوعية مثل خرق التعهدات والعوامل الكمية مثل وضع التأخر في السداد وعدم سداد التزام آخر من نفس الجهة المصدرة للمجموعة.

احتمالية حدوث التعثر في السداد
تعتبر درجات المخاطر الائتمانية بمثابة المدخلات الأساسية لعملية تحديد الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد للتعرضات الائتمانية. تقوم المجموعة بجمع معلومات عن الأداء والتعثر في السداد بشأن تعرضات مخاطرها الائتمانية ويتم تحليلها من خلال تحديد درجة المخاطر الائتمانية الخاصة بالشركات ويتم تحديد عدد أيام التأخير في السداد لمحفظة التجزئة. تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها، وتقوم بتقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد لهذه التعرضات بالإضافة إلى التغيرات المتوقعة نتيجة لتجاوز الفترات الزمنية المقررة. يتضمن هذا التحليل على تحديد وتحديث العلاقة بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد والتغيرات في العوامل الرئيسية للاقتصاد الكلي، وذلك على مستوى مختلف المناطق الجغرافية التي تعمل فيها المجموعة.

يستخدم كل عنصر من عناصر (الشركة التابعة) للمجموعة مجموعة من المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي، بما في ذلك الفائض/العجز المالي كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط ونفقات الحكومة وتقلبات سوق الأسهم وتكلفة التمويل ونمو معدلات الإقراض الائتماني ومعدل التضخم والبطالة.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ب) تقييم الاضمحلال (تتمة)

أنواع احتمالية حدوث التعثر في السداد المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

- احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى 12 شهراً – هذا هو تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد خلال 12 شهراً القادمة (أو على مدى العمر المتبقي للأداة المالية إذا كان ذلك أقل من 12 شهراً). يتم استخدام ذلك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً.

- احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر – هذا هو تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر المتبقي للأداة المالية. يتم استخدام ذلك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بالنسبة "للمرحلة 2".

إضافة معلومات النظرة المستقبلية

تأخذ المجموعة في الاعتبار أحدث التوقعات الاقتصادية المتاحة من قبل صندوق النقد الدولي أو مقدمي الخدمات المشهورين الآخرين، لمدة 5 سنوات. تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لإضافة العوامل الاقتصادية الكلية على معدلات التعثر في السداد التاريخية. في حالة عدم وجود أي من معايير الاقتصادية الكلية السابقة والتي تكون ذات أهمية إحصائية أو إذا كانت نتائج احتمالية حدوث التعثر في السداد المتوقعة مخالفة بشكل كبير للتوقعات الحالية للظروف الاقتصادية، تطبق الإدارة الطريقة النوعية لاحتمالية حدوث التعثر في السداد، وذلك بعد تحليل المحفظة وفقاً لأداة التشخيص.

تؤدي إضافة معلومات النظرة المستقبلية إلى زيادة مستويات مرجعية اتخاذ القرارات حول مدى تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة على تعرضات المرحلة 1 والمرحلة 2 التي تعتبر بأنها منتجة (المرحلة 3 هي التعرضات ضمن فئة التعثر في السداد). وفقاً لسياسة، يتطلب إجراء مراجعة دورية للمنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للأوضاع الاقتصادية المستقبلية.

الخسارة في حالة التعثر في السداد

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة التي قد تنتج إذا كان المقترض متعثراً في السداد. يتم احتساب ذلك بالأخذ في الاعتبار الضمانات والموارد الأخرى المتاحة للمجموعة والتي يمكن استخدامها لاسترداد الموجود في حالة التعثر في السداد.

وتقدر المجموعة معايير الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد، استناداً إلى البيانات التاريخية باستخدام كلاً من العوامل الداخلية والخارجية، بالنسبة لتقدير الخسارة في حالة التعثر في السداد، تأخذ المجموعة في الاعتبار استخدام أي من الطرق التالية:

السجل الداخلي للتعثر في السداد: عندما تكون البيانات متاحة يمكن للوحدات تقدير الخسارة في حالة التعثر في السداد باستخدام معلومات من واقع خبراتها التاريخية للتعثر في السداد وبيانات الاسترداد المقابلة.

الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى اتفاقية بازل: أوصت الأنظمة المحلية باحتساب الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً لاتفاقية بازل المعدلة بالاعتماد على الضمانات المتاحة.

الخسارة في حالة التعثر في السداد القائمة على الضمانات: بالنسبة للتمويلات المضمونة، تقوم المجموعة باستخدام الخسارة في حالة التعثر في السداد القائمة على الضمانات، حيث يوجد لدى المجموعة إطار عمل فعال لإدارة الضمانات التي تكون قادرة على تقييم وتوفير التقييم للضمانات المحدثة وتحديد الأتعاب القانونية وقابلية تنفيذها.

قيمة التعرض عند التعثر في السداد

تمثل قيمة التعرض عند التعثر في السداد تقدير التعرض في تاريخ التعثر في السداد في المستقبل، بالأخذ في الاعتبار التغيرات المتوقعة في التعرض بعد تاريخ إعداد التقارير المالية بما في ذلك المدفوعات على المبالغ الأصلية والربح على المبلغ الأصلي القائم والسحوبات المتوقعة على التسهيلات المتعهد بها.

قيمة التعرض عند التعثر في السداد المدرجة في الميزانية

قيمة التعرض عند التعثر في السداد للبنود المدرجة في الميزانية هي المبالغ القائمة عند وقت حدوث التعثر في السداد. يجب أن ترحل التعرضات القائمة للبنود المدرجة في الميزانية مباشرةً الخاضعة لإدراج هيكل السداد الخاص بها.

يجب تقدير المدفوعات باستخدام الاتجاهات السابقة وخصمها من قيمة التعرض عند التعثر في السداد عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

قيمة التعرض عند التعثر في السداد غير المدرجة في الميزانية

لا يوجد تاريخ سداد ثابت للتعرضات غير المدرجة في الميزانية؛ وبالتالي، يتم احتساب قيمة التعرض عند التعثر في السداد غير المدرجة في الميزانية بعد تطبيق عامل تحويل الائتمان على المبلغ الإسمي للتعرضات غير المدرجة في الميزانية. تستخدم المجموعة الطرق التالية لإيجاد عامل تحويل الائتمان لقيمة التعرض عند التعثر في السداد غير المدرجة في الميزانية.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ب) تقييم الاضمحلال (تتمة)

عامل تحويل الائتمان بناءً على البيانات الداخلية – تقوم المجموعة بإجراء تحليل على أساس المنتجات غير المدرجة في الميزانية لدراسة متوسط معدل الاستخدام/ التحويل على مدى فترة 3 إلى 5 سنوات. بناءً على تحليل المنتجات، يتم تقدير عوامل التحويل/الاستخدام على نطاق واسع. بالنسبة للاعتمادات المستندية وخطاب الضمانات الصادرة، تحدد الوحدات عامل تحويل الائتمان من خلال تقدير مجموع مبلغ الاعتمادات المستندية / خطاب الضمانات الذي تم تفويضه / تحويله خلال 3 – 5 السنوات السابقة كنسبة من مجموع الاعتمادات المستندية / خطاب الضمانات الصادرة للتوصل إلى التعرضات المتوقعة في المستقبل لتلك البنود غير المدرجة في الميزانية.

عامل تحويل الائتمان التنظيمي - في حالة عدم وجود البيانات الداخلية، تستخدم المجموعة نفس عامل تحويل الائتمان لاتفاقية بازل المستخدم لحساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لأنظمة مصرف البحرين المركزي. وتبلغ هذه المعدلات 20% بالنسبة للتعرضات التي لديها استحقاقات تعادل أو تقل عن سنة واحدة و50% بالنسبة للتعرضات التي لديها استحقاقات لأكثر من سنة واحدة.

احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة الجماعية والمراحل

يتم بصفة عامة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات الكبيرة الفردية والقروض المضمحلة ائتمانياً بشكل فردي. بالنسبة لتعرضات الأفراد والتعرضات الأخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث تكون المعلومات الخاصة المتاحة للعملاء أقل، تقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس جماعي. ويشمل ذلك المعلومات الخاصة بالمقترضين، مثل التأخر في السداد ووقع الخبرة التاريخية الجماعية للخسائر ومعلومات الاقتصاد الكلي للنظرة المستقبلية.

لتقييم مراحل التعرضات ولقياس مخصص الخسارة على أساس جماعي، تقوم المجموعة بتجميع تعرضاتها إلى قطاعات على أساس خصائص المخاطر الائتمانية المشتركة، مثل الموقع الجغرافي ونوع العميل والقطاع والتصنيف وتاريخ الاثبات المبدئي وفترة الاستحقاق وقيمة الضمان.

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على العقود المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك على كلاً من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، وذلك من وقع الخبرات التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية.

يتم إجراء التقييم بالنسبة لأداة محددة بدلاً من الطرف المقابل. لأن كل أداة من الأدوات قد يكون لديها مخاطر ائتمانية مختلفة عند الإثبات المبدئي.

يختلف تطبيق المتطلبات المذكورة أعلاه المتعلقة بالزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية بالنسبة لمختلف مواقع المجموعة وفقاً لعدد الظروف التي يواجهها كل موقع من المواقع ويطبق كل موقع من المواقع منهجيه قوية لتقييم المخاطر تتناسب مع حجم محفظتها وتعقيدها وهيكلتها وأهميتها الاقتصادية وبيان مخاطرها.

الموجودات المالية المعاد تفاوضها

سيتم تصنيف الحسابات التي كانت منتجة قبل إعادة الهيكلة ولكن تمت إعادة هيكلتها نتيجة لصعوبة مالية ضمن المرحلة 2. الحسابات المتعثرة أو تستوفي أي من المعايير لتصنف كحسابات متعثرة، (قبل إعادة الهيكلة)، فإنه يتم بعد ذلك تصنيفها ضمن المرحلة 3.

التحول الخلفي

النموذج المرحلي لمعيار المحاسبة المالي رقم 30 هو ذو طبيعة متناظرة حيث أن الحركة عبر المراحل هي ظاهرة من "طريقتين". ومع ذلك، فإن الحركة عبر المراحل ليست فورية ما لم تعد هناك زيادة جوهرية ملحوظة في مؤشرات المخاطر الائتمانية. وبمجرد أن لم تعد هناك زيادة جوهرية ملحوظة في مؤشرات مخاطر الائتمان، يجب أن تتم معايرة الحركة إلى المرحلة 1 أو المرحلة 2 ولا يمكن أن تكون تلقائية أو فورية. يتم الأخذ في الاعتبار بعض المعايير مثل فترة الملاحظة ومؤشرات الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وسجل الدفع للعملاء المحولين إلى المرحلة 2 أو المرحلة 1. يتم الأخذ في الاعتبار العوامل التالية بما في ذلك فترة المعالجة لأي تحول خلفي:

من المرحلة 2 إلى المرحلة 1:

- لم تعد المعايير الخاصة بتصنيف التعرض إلى المرحلة 2 (المعايير المغطاة في جزء الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية أعلاه) موجودة؛
- يتم عمل المدفوعات دون أي متأخرات في السداد؛
- الحد الأدنى لفترة الملاحظة / المعالجة لمدة 6 أشهر لأي من حسابات المرحلة 2؛ و
- الحد الأدنى لفترة الملاحظة / المعالجة لمدة 12 شهراً للحسابات المعاد هيكلتها.

من المرحلة 3 إلى المرحلة 2:

- لم تعد المعايير الخاصة بتصنيف التعرض إلى المرحلة 3 (المعايير المغطاة في جزء التعثر في السداد أعلاه) موجودة؛
- المدفوعات يتم عملها في وقتها دون أي متأخرات في السداد.
- الحد الأدنى لفترة الملاحظة / المعالجة لمدة 12 شهراً للتسهيلات المتعثرة والمعاد هيكلتها.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ب) تقييم الاضمحلال (تتمة)

شطب

يتم شطب تسهيلات التمويل (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي للاسترداد. وهذا هو الحال بشكل عام عندما تحدد المجموعة بأن المقترض لا يمتلك أية موجودات أو مصادر دخل التي يمكن أن تحقق التدفقات النقدية الكافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. ومع ذلك، يجب أن تخضع الموجودات المالية التي يتم شطبها للإجراءات التنفيذية من أجل الالتزام بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

عرض مخصص للخسائر الائتمانية في القائمة الموحدة للمركز المالي

تم عرض مخصص للخسائر الائتمانية في القائمة الموحدة للمركز المالي كالتالي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للموجودات؛
- ارتباطات التمويل وعقود الضمانات المالية: كمخصص مدرج في المطلوبات الأخرى بصفة عامة؛ و
- حيثما تتضمن العقود المالية على كلاً من العنصر المسحوب أو غير المسحوب، قامت المجموعة بتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على ارتباطات التمويل / العنصر غير المدرج في الميزانية وذلك بشكل منفصل عن ذلك العنصر المسحوب، يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية للعنصر غير المسحوب كمخصص في المطلوبات الأخرى.

ج. النقد وما في حكمه

يشمل النقد وما في حكمه كما هو مشار إليه في القائمة الموحدة للتدفقات النقدية على نقد ونقد قيد التحصيل وأرصده لدى بنوك مركزية بإستثناء الإحتياطيات الإجبارية وأرصدة لدى بنوك أخرى بتواريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل.

د. ذمم مدينة

تشتمل الذمم المدينة على ذمم بيوع (مرابحات) مدينة وذمم إجارة مدينة وذمم سلم مدينة وذمم إستصناع مدينة.

ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

تشتمل ذمم بيوع (مرابحات) مدينة بشكل أساسي على مرابحات وسلع دولية وتدرج بعد حسم الأرباح المؤجلة ومخصصات المبالغ المشكوك في تحصيلها. تعتبر المجموعة الوعد في عقود ذمم بيوع (مرابحات) مدينة ملزماً لطالب الشراء.

ذمم إجارة مدينة

ذمم الإجارة المدينة هي عبارة عن مبالغ الإيجار المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.

ذمم سلم مدينة

ذمم السلم المدينة هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.

ذمم إستصناع مدينة

ذمم الإستصناع المدينة هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.

هـ. التمويل بالمضاربة والمشاركة

التمويل بالمضاربة والمشاركة هو عبارة عن شراكة حيث تقوم بموجبها المجموعة بالمساهمة في رأس المال. تدرج هذه بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع بعد حسم الاضمحلال.

و. استثمارات

تشتمل الاستثمارات على أدوات أسهم حقوق الملكية و الدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة من خلال حقوق الملكية وأدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة واستثمارات عقارية واستثمار في شركات زميلة.

استثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو للاستفادة من الزيادة في قيمتها أو لكليهما كاستثمارات عقارية. يتم تسجيل الاستثمارات العقارية مبدئياً بالتكلفة، والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع وتكاليف الإقتناء المرتبطة بالعقار. بعد الإثبات المبدئي، يتم إعادة قياس الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة (فقط المكاسب) كإحتياطي القيمة العادلة في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية.

يتم أولاً تعديل الخسائر الناتجة من التغيرات في القيم العادلة للاستثمارات العقارية مقابل إحتياطي القيمة العادلة إلى حد الرصيد المتوفر ومن ثم يتم تضمين الخسائر المتبقية في القائمة الموحدة للدخل. في حال وجود خسائر غير محققة تم إثباتها في القائمة الموحدة للدخل في الفترات المالية السابقة، فإنه يجب إثبات المكاسب غير المحققة الحالية في القائمة الموحدة للدخل إلى حد عمل رصيد دائن للخسائر السابقة في القائمة الموحدة للدخل. عندما يتم إستبعاد العقار، فأنه يتم تحويل المكسب المتراكم المحول مسبقاً إلى إحتياطي القيمة العادلة إلى القائمة الموحدة للدخل.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

و. استثمارات (تتمة)

استثمار في شركات زميلة
يتم حساب استثمار المجموعة في شركاتها الزميلة بموجب طريقة حقوق الملكية. إن الشركة الزميلة هي مؤسسة لدى المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك. بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم إدراج الاستثمار في شركة زميلة في القائمة الموحدة للمركز المالي بالتكلفة مضافاً إليها تغيرات ما بعد الاقتناء في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة. الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة يتم تضمينها في القيمة المدرجة للاستثمار ولا تخضع للإطفاء. تعكس القائمة الموحدة للدخل حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة. أينما وجدت تغييرات قد أثبتت مباشرةً في حقوق الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بإثبات حصتها في هذه التغييرات وتفصح عنها، إذا استلزم الأمر في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية. يتم إستبعاد المكاسب والخسائر الناتجة من معاملات فيما بين المجموعة والشركة الزميلة إلى مدى حصة المجموعة في الشركة الزميلة.

إن تواريخ إعداد تقارير الشركات الزميلة والمجموعة متطابقة والسياسات المحاسبية للشركات الزميلة مطابقة لتلك المستخدمة من قبل المجموعة فيما يتعلق بالمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المتماثلة.

أدوات أسهم حقوق الملكية و الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
تتضمن هذه أدوات محتفظ بها لغرض تحقيق أرباح من تقلبات السوق القصيرة الأجل. يتم إثباتها مبدئياً بالتكلفة والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع بإستثناء تكاليف الإقتناء. ويتم لاحقاً إعادة قياسها بالقيمة العادلة. يتم تضمين جميع المكاسب أو الخسائر المحققة وغير المحققة ذات الصلة في القائمة الموحدة للدخل.

تثبت جميع الاستثمارات الأخرى مبدئياً بالتكلفة والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع متضمنة تكاليف الإقتناء المصاحبة للاستثمار.

أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
تتضمن هذه جميع الأدوات المالية التي لم يتم تغطيتها أعلاه. بعد الإقتناء، يتم إعادة قياس الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة مع إثبات المكاسب أو الخسائر غير المحققة بالتناسب في حقوق الملكية وحقوق حاملي حسابات الاستثمار حتى يستبعد الاستثمار أو عندما يصبح الاستثمار مضمحلاً فعندها يتم إثبات المكسب أو الخسارة المتراكمة المسجلة مسبقاً من خلال حقوق الملكية أو حقوق حاملي حسابات الاستثمار في القائمة الموحدة للدخل.

أدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة
يتم تصنيف أدوات الدّين التي تدار على أسس تعاقدية ولم يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة ولم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كأدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة. تدرج هذه الاستثمارات بالتكلفة المطفأة، بعد حسم مخصص اضمحلال من قيمتها. يتم حساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي علاوات أو خصومات من الإقتناء. يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ناتجة من هذه الاستثمارات في القائمة الموحدة للدخل عند الاستبعاد أو الاضمحلال.

ز. إجارة منتهية بالتمليك

يتم إثبات دخل الإجارة بالتناسب مع الفترة الزمنية على مدى فترة عقد الإجارة وتدرج بعد حسم الإستهلاك. يتم استبعاد الدخل المتعلق بحسابات الإجارة المنتهية بالتمليك المتعثرة المتأخرة عن السداد من القائمة الموحدة للدخل.

ح. عقارات ومعدات

تدرج العقارات والمعدات مبدئياً بالتكلفة. بعد الإثبات المبدئي، يتم إدراج العقارات والمعدات بالتكلفة بعد حسم الإستهلاك المتراكم والاضمحلال المتراكم في القيمة بإستثناء الأراضي التي تم إدراجها بالقيمة العادلة. يتم رسملة تكلفة الإضافات والتحسينات الرئيسية؛ ويتم احتساب الصيانة والتصليحات في القائمة الموحدة للدخل عند تكبدها. يتم إدراج المكاسب أو الخسائر الناتجة من الاستبعاد ضمن دخل تشغيلي آخر. يحسب الإستهلاك على أساس القسط الثابت وعلى مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات باستثناء الأراضي المملوكة ملكاً حراً حيث تعتبر بأن ليس لها عمراً محدداً.

يتم حساب الإستهلاك على النحو التالي:

مباني	30 - 50 سنوات
أثاث مكاتب ومعدات	4 – 10 سنوات
مركبات	3 سنوات
أخرى	4 – 5 سنوات

يتم إثبات أي تغيير لاحق في القيمة العادلة للأراضي (فقط المكاسب) كاحتياطي القيمة العادلة للممتلكات في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية. تم أولاً تعديل الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للأراضي مقابل احتياطي القيمة العادلة للممتلكات إلى حد الرصيد المتوفر ومن ثم يتم إثبات الخسائر المتبقية في القائمة الموحدة للدخل. في حالة وجود خسائر غير محققة تم اثباتها في القائمة الموحدة للدخل في الفترات المالية السابقة. فإنه يجب إثبات المكاسب غير المحققة للفترة الحالية في القائمة الموحدة للدخل إلى حد عمل رصيد دائن للخسائر السابقة في القائمة الموحدة للدخل. عند استبعاد الأراضي، فإنه يتم تحويل المكسب المتراكم المحول مسبقاً إلى احتياطي القيمة العادلة إلى القائمة الموحدة للدخل.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ط. القيم العادلة
يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتداولة في الأسواق المالية المنظمة بالرجوع إلى أسعار العطاءات المعلنة في السوق.

بالنسبة للاستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية معلنة، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيم العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى مشابهة لها، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد القيم النقدية المعادلة من قبل المجموعة بموجب نسبة الربح الحالية للعقود المشابهة في الشروط وخصائص المخاطر.

يتم تحديد القيمة العادلة لذمم البيوع (المرابحات) المدينة على مستوى المجموعة أو الشركة التابعة في نهاية الفترة المالية على أساس قيمها النقدية المعادلة.

ي. الشهرة
يتم قياس الشهرة المقتناة عند دمج الأعمال مبدئياً بالتكلفة والتي تعد الزيادة في تكلفة دمج الأعمال فوق نصيب المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات القابلة للتحديد والمطلوبات والإلتزامات المحتملة. بعد الإثبات المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة بعد حسم أي خسائر اضمحلال متراكمة. يتم مراجعة الشهرة للاضمحلال سنوياً أو أكثر من المعتاد إذا وجدت الأحداث أو التغيرات في الظروف بأن القيمة المدرجة يمكن أن تكون مضمحلة.

لغرض فحص الاضمحلال يتم تخصيص الشهرة المقتناة في دمج الأعمال، من تاريخ الإقتناء، لكل وحدة منتجة للنقد أو مجموعة وحدات منتجة للنقد، التي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر ما إذا كانت الموجودات أو المطلوبات الأخرى للشركة المقتناة تم تعيينها في هذه الوحدات أو مجموعات من الوحدات.

يتم تحديد الاضمحلال عن طريق تقييم المبالغ القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد المتعلقة بالشهرة. يتم إثبات خسارة الاضمحلال عندما تكون القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد أقل من قيمتها المدرجة.

ك. موجودات غير ملموسة
تتكون الموجودات غير الملموسة بصورة أساسية من قيمة برنامج الحاسب الآلي. يتم قياس الموجودات غير الملموسة بالتكلفة عند الإثبات المبدئي. بعد الإثبات المبدئي، تدرج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة بعد حسم أي إطفاء متراكم وأي خسائر اضمحلال متراكمة.

ل. رهن قيد البيع
تدرج الأصول المكتسبة من تسوية بعض التسهيلات المالية بصافي القيمة المتوقع تحقيقها للتسهيلات المالية ذات الصلة والقيمة العادلة الحالية لمثل هذه الموجودات، أيهما أقل. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر عند الاستبعاد وخسائر إعادة التقييم في القائمة الموحدة للدخل.

م. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
تقدم المجموعة مكافأة نهاية الخدمة لموظفيها. يتم حساب هذه المكافآت على أساس مدة الخدمة للموظفين وإتمام الحد الأدنى لمدة الخدمة. تدرج التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت كمستحقات على مدى فترة التوظيف.

ن. مخصصات
يتم إثبات المخصصات عند وجود إلتزام على المجموعة (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق، ومن المحتمل أن يتطلب وجود تدفق خارجي للموارد يشمل المنافع الإقتصادية لتسوية هذ الالتزامات ويمكن عمل تقدير موثوق لمبالغ هذه الإلتزامات.

س. أرباح أسهم
يتم إثبات أرباح أسهم المساهمين كمطلوبات في السنة التي تم الإعلان عنها.

ع. حقوق حاملي حسابات الاستثمار
تدرج جميع حقوق حاملي حسابات الاستثمار بالتكلفة مضافاً إليها الربح المستحق والاحتياطيات ذات الصلة. يتم عمل إحتياطي مخاطر الاستثمار واحتياطي معادلة الأرباح على مستوى المجموعة أو الشركة التابعة.

ف. إحتياطي مخاطر الاستثمار
احتياطيات مخاطر الاستثمار هي عبارة عن مبالغ تم تخصيصها من دخل حقوق حاملي حسابات الاستثمار، بعد تخصيص حصة المضارب، وذلك من أجل تغطية الخسائر المستقبلية لحقوق حاملي حسابات الاستثمار.

ص. إحتياطي معادله الأرباح
تمثل احتياطيات معادلة الأرباح المبالغ المخصصة من دخل المضاربة ، قبل تخصيص حصة المضارب وتستخدم للحفاظ على مستوى معين من العائد على الاستثمارات المنسوبة إلى المشاركين.

ق. صكوك
يتم معاملة الصكوك الصادرة من قبل المجموعة على أساس العقود الضمنية والهيكلة.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ر. حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية

تمثل حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية الأموال المستلمة من قبل المجموعة من أطراف أخرى وذلك لغرض استثمارها في منتجات معينة وفقاً لتوجيهاتهم. تدار هذه المنتجات بصفة الأمانة وليس لدى المجموعة أي حق في هذه المنتجات. تتحمل الأطراف الأخرى كافة المخاطر وينتفعون بجميع الأرباح من هذه المنتجات. لا يتم تضمين حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية في القائمة الموحدة للمركز المالي للمجموعة حيث إن المجموعة لا تملك الحق في استخدام أو إستبعاد تلك المنتجات دون مراعاة الشروط التي ينص عليها العقد بين المجموعة والأطراف الأخرى.

ش. أسهم خزينة

يتم خصم أدوات الملكية الخاصة بالمجموعة التي تم إعادة اقتنائها (أسهم خزينة) من رأس مال الشركة الأم ويتم حسابها بالتكلفة على أساس المتوسط المرجح. يتم إثبات المقابل المدفوع أو المستلم من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات الملكية الخاصة بالمجموعة مباشرةً ضمن حقوق الشركة الأم. لا يتم إثبات المكسب أو الخسارة في القائمة الموحدة للدخل من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات الملكية الخاصة.

ت. إثبات الإيراد

ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

يتم إثبات الربح من ذمم بيوع (مرابحات) مدينة عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد التعاقدي وقابلاً للقياس الكمي عند بدء المعاملة. يتم إثبات هذا الدخل وفقاً للتناسب الزمني على مدى فترة المعاملة. حينما يكون الدخل من العقد غير قابلاً للتحديد التعاقدي أو غير قابل للقياس، يثبت الدخل عند التأكد من إمكانية تحقيقه بدرجة معقولة أو عند تحقيقه بالفعل. لا يدرج الدخل المستحق المتعلق بالحسابات المتأخرة عن السداد لمدة 90 يوماً أو أكثر ضمن القائمة الموحدة للدخل.

ذمم السلم والإستصناع المدينة

يتم إثبات دخل السلم والإستصناع على أساس التناسب الزمني عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد التعاقدي وقابلاً للقياس عند بدء المعاملة.

التمويل بالمضاربة والمشاركة

يتم إثبات دخل التمويل بالمضاربة والمشاركة عند وجود الحق لاستلام المدفوعات أو عند التوزيع من قبل المضارب. لا يدرج الدخل المستحق المتعلق بالحسابات المتأخرة عن السداد لمدة 90 يوماً أو أكثر ضمن القائمة الموحدة للدخل.

إجارة منتهية بالتمليك

يتم إثبات الدخل بعد حسم الإستهلاك على أساس التناسب الزمني على مدى فترة عقد الإيجار.

دخل الرسوم والعمولات

يتم إثبات دخل الأتعاب والعمولات عند اكتسابها.

دخل آخر

يتم إثبات الدخل الآخر من الاستثمارات عند وجود الحق لاستلام المدفوعات الخاصة بها.

حصة المجموعة كمضارب

يتم حساب حصة المجموعة في الأرباح كمضارب نظير إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار بناءً على بنود وشروط الاتفاقيات المتعلقة بالمضاربة.

حصة المضارب في حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية

يتم حساب حصة المجموعة في الأرباح نظير إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار بناءً على البنود والشروط المتعلقة بهذه الاتفاقيات.

ث. عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار

يتم حساب حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار من الدخل على أساس القوانين المحلية القابلة للتطبيق وبناءً على عقود المضاربة كلاً على حده. يمثل هذا الدخل الناتج من حسابات الاستثمار المشتركة بعد حسم المصروفات الأخرى. تتضمن المصروفات الأخرى جميع المصروفات التي تكبدتها المجموعة متضمنة مخصصات معينة. تحسم حصة المجموعة قبل توزيع هذا الدخل.

خ. تمويل مشترك وذاتي

تصنف الاستثمارات والتمويل والذمم المدينة المملوكة بصورة مشتركة من قبل المجموعة وحقوق حاملي حسابات الاستثمار ضمن بند "التمويل المشترك" في القوائم المالية الموحدة. تصنف الاستثمارات والتمويل والذمم المدينة الممولة فقط من قبل المجموعة ضمن "التمويل الذاتي".

2 السياسات المحاسبية (تتمة)
2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ذ. ضرائب
لا تخضع أرباح الشركة للضرائب في مملكة البحرين. تفرض الضرائب على العمليات الأجنبية وفقاً للأنظمة الضريبية المعمول بها في كل بلد من البلدان التي تزاول فيها الشركات التابعة أعمالها. تحسب حصة المجموعة من أرباح الشركات الزميلة بعد حساب الضرائب المفروضة. تفرض ضريبة الدخل المؤجل باستخدام طريقة المطلوبات على الفروق الزمنية المؤقتة بتاريخ قائمة المركز المالي بين الأسس الضريبية للموجودات والمطلوبات وقيمتها المدرجة لأغراض إعداد التقارير المالية.

ض. هيئة الرقابة الشرعية
تخضع أنشطة أعمال المجموعة للرقابة من قبل هيئة الرقابة الشرعية المكونة من خمسة أعضاء تعينهم الجمعية العمومية.

أأ. الزكاة
وفقاً للنظام الأساسي لمجموعة البركة فإنه لم يتم تخويل المجموعة لدفع الزكاة نيابةً عن المساهمين ولا يوجد هناك قانون من هذا القبيل في مملكة البحرين يتطلب من المجموعة بدفع الزكاة نيابةً عن المساهمين، إلا إذا كان هناك تخويل مباشر من الجمعية العمومية للمجموعة لدفع الزكاة نيابةً عن المساهمين.

أب. إيرادات محظورة شرعاً
تلتزم المجموعة بتجنب الإيرادات الناتجة من مصادر لا تتفق مع الشريعة الإسلامية. وعليه تقوم المجموعة بترحيل هذه الإيرادات إلى حساب الصدقات والتي تقوم المجموعة باستخدامها لأغراض اجتماعية خيرية مختلفة.

أج. اضمحلال الموجودات المالية
يتم إجراء تقييم في تاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال موجود مالي محدد أو مجموعة موجودات مالية. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإنه يتم تحديد المبلغ القابل للإسترداد المقدر لهذا الموجود وكذلك أي خسارة ناتجة من الاضمحلال، بناءً على تقييم المجموعة للقيمة المقدرة للمقابل النقدي، ويتم إثباته في القائمة الموحدة للدخل. يتم عمل مخصصات محددة لتخفيض جميع العقود المالية المضمحلة لقيمها النقدية المتوقع تحقيقها. يتم شطب الموجودات المالية فقط في الحالات التي تكون قد استنفذت جميع المحاولات لإستردادها.

إذا انخفض مبلغ خسارة الاضمحلال في فترة لاحقة، فإن الانخفاض يمكن أن يعود ذلك إلى حدث موضوعي تم حدوثه بعد إثبات قيمة الاضمحلال، عندئذ فإن خسارة الاضمحلال المثبتة مسبقاً يتم إسترجاعها. يتم إثبات أي استرجاعات لاحقة لخسارة الاضمحلال في القائمة الموحدة للدخل.

بالإضافة إلى ذلك، تحتفظ المجموعة بمخصصات للتحوط من الخسارة المحتملة التي من الممكن حدوثها كنتيجة للمخاطر التي لم يتم تحديدها فيما يتعلق بالذمم المدينة والتمويلات أو موجودات الاستثمارية. يعكس المبلغ الخسائر المتوقعة لهذه الموجودات التي تعزى إلى أحداث وقعت بتاريخ القوائم المالية ولا يعزى هذا المبلغ إلى الخسائر المقدرة المتعلقة بالأحداث المستقبلية.

أد. المقاصة
يتم عمل مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في القائمة الموحدة للمركز المالي فقط إذا كان هناك حق ديني أو قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة حيث تنوي المجموعة التسوية على أساس صافي المبلغ أو تحقيق الموجود وسداد المطلوب في الوقت ذاته.

أهـ. الأصول المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع
يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة لأي تخفيض مبدئي أو لاحق للأصل (أو مجموعة الجرد) إلى القيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع. يتم الاعتراف بأي مكسب لأي زيادات لاحقة في القيمة العادلة ناقصًا تكاليف بيع الأصل (أو مجموعة التصرف)، ولكن لا يزيد عن أي خسارة انخفاض متراكمة معترف بها سابقًا. يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر التي لم يتم الاعتراف بها مسبقًا في تاريخ بيع الأصل غير المتداول (أو المجموعة التي تم التخلص منها) في تاريخ الاستبعاد.

أو. العملات الأجنبية
يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء المعاملة. يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. ترحل جميع الفروق الناتجة إلى قائمة الدخل على مستوى الوحدة.

تحويل العملات الأجنبية
كما هو بتاريخ إعداد التقارير المالية، يتم تحويل الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية إلى عملة عرض المجموعة (الدولار الأمريكي) بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي، ويتم تحويل قوائم دخلها بالمتوسط المرجح لأسعار الصرف للسنة. ترحل فروق الصرف الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية مباشرة إلى بند منفصل في حقوق الملكية.

عند استبعاد وحدة أجنبية، يتم إثبات المبلغ المتراكم المؤجل الذي تم إثباته في حقوق الملكية والمتعلق بتلك الوحدة الأجنبية في القائمة الموحدة للدخل.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

أز. الأحكام

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الأحكام التالية، منفصلة عن تلك المرتبطة بالتقديرات، التي لديها تأثير على المبالغ المثبتة في القوائم المالية الموحدة:

تصنيف الاستثمارات
عند إقتناء الاستثمارات تقرر الإدارة ما إذا يتوجب تصنيفها كأدوات أسهم حقوق الملكية و الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أو أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو أدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة.

مبدأ الاستمرارية
قامت ادارة المجموعة بإجراء تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور جوهرية غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

أح. استخدام التقديرات في إعداد القوائم المالية الموحدة

يتطلب إعداد القوائم المالية الموحدة من الإدارة إصدار تقديرات وافتراضات التي تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ القوائم المالية الموحدة. يتم استخدام التقديرات أساساً لتحديد مخصصات ذمم بيوع (مرابحات) مدينة والتمويل بالمضاربة والمشاركة وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية وأدوات الدّين المدرجة بالتكلفة المطفأة وإجارة المستحقة القبض وموجودات أخرى.

أط. إستبعاد

يتم إستبعاد الموجود المالي (أو، حسب مقتضى الحال جزء من الموجود المالي أو جزء من مجموعة من موجودات مالية مشابه) عند:

(1) انقضاء الحق في إستلام التدفقات النقدية من الموجود؛
(2) قيام المجموعة بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من موجود ولكنها تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب "ترتيب سداد" وسواء (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بالموجود، أو (ب) عندما لم تقم المجموعة بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجودات ولكنها قامت بنقل السيطرة على الموجود.

يتم استبعاد المطلوبات المالية عندما يكون الالتزام بموجب المطلوب تم إخلائه أو إلغائه أو انتهاء مدته. عندما يتم استبدال مطلوب مالي حالي بآخر من نفس المقترض بشروط مختلفة جوهرياً أو عندما يتم تعديل مطلوب حالي بشكل جوهري، فإن هذا الاستبدال أو التعديل يعتبر بمثابة إستبعاد للمطلوب الأصلي ويتم إثبات مطلوب جديد. يتم إثبات فروق المبالغ المدرجة المعنية في القائمة الموحدة للدخل.

3 نقد وأرصدة لدى بنوك

	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
أرصدة لدى بنوك مركزية *	**3,331,927**	4,441,912
أرصدة لدى بنوك أخرى	**530,747**	570,938
نقد ونقد قيد التحصيل	**534,119**	672,190
مخصص الخسائر الائتمانية	**(181)**	(3,687)
	4,396,612	5,681,353

* تتضمن الأرصدة لدى البنوك المركزية على احتياطيات إجبارية بمبلغ قدرة 2,184,530 ألف دولار أمريكي (2021: 2,978,925 ألف دولار أمريكي). إن هذه المبالغ غير متوفرة للاستخدام في عمليات اليومية للمجموعة.

4 ذمم مدينة

	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
ذمم بيوع (مرابحات) مدينة (إيضاح رقم 4.1)	**10,610,013**	11,237,522
ذمم إجارة مدينة (إيضاح رقم 4.2)	**136,924**	140,804
ذمم سلام مدينة (إيضاح رقم 4.3)	**283,574**	259,295
ذمم إستصناع مدينة (إيضاح رقم 4.4)	**150,365**	198,926
مخصص الخسائر الائتمانية	**(743,303)**	(860,900)
	10,437,573	10,975,647

4 ذمم مدينة (تتمة)

4.1 ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

	2022			2021 (معدلة)		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
سلع مرابحات	23,679	314,383	338,062	61,144	532,345	593,489
مرابحات أخرى أخرى	954,173	10,246,009	11,200,182	1,668,364	10,082,127	11,750,491
إجمالي ذمم بيوع (مرابحات) مدينة	977,852	10,560,392	11,538,244	1,729,508	10,614,472	12,343,980
أرباح مؤجلة إيضاح رقم ((أ)4.1)	(86,767)	(841,464)	(928,231)	(180,162)	(926,296)	(1,106,458)
	891,085	9,718,928	10,610,013	1,549,346	9,688,176	11,237,522
مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح رقم 23)	(263,339)	(398,762)	(662,101)	(276,405)	(500,130)	(776,535)
صافي ذمم بيوع (مرابحات) مدينة	627,746	9,320,166	9,947,912	1,272,941	9,188,046	10,460,987

	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
المتعثرة	381,464	632,814

4.1 (أ) أرباح مؤجلة

	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
الأرباح المؤجلة في بداية السنة	1,106,458	1,295,325
بيوع المرابحات خلال السنة	2,793,595	2,872,895
تكلفة بيوع المرابحات	(2,279,654)	(2,226,503)
	1,620,399	1,941,717
الأرباح المؤجلة المحصلة خلال السنة	(488,655)	(408,726)
الأرباح المؤجلة التي تم تسويتها خلال السنة	(15,947)	(20,591)
الأرباح المؤجلة المتنازل عنها خلال السنة	(5,033)	(1,923)
تحويل العملات الأجنبية	(182,533)	(404,019)
الأرباح المؤجلة في نهاية السنة	928,231	1,106,458

4.2 ذمم إجارة مدينة

	2022			2021 (معدلة)		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي ذمم الإجارة المدينة	3,657	133,267	136,924	9,150	131,654	140,804
مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح رقم 23)	(179)	(46,424)	(46,603)	(318)	(47,671)	(47,989)
صافي ذمم الإجارة المدينة	3,478	86,843	90,321	8,832	83,983	92,815

	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
المتعثرة	110,053	111,857

4 ذمم مدينة (تتمة)

4.3 ذمم سلم مدينة

	2022			2021		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي (معدلة)
إجمالي ذمم السلم المدينة	-	283,574	283,574	-	259,295	259,295
مخصص الخسائر الائتمانية (رقم إيضاح 23)	-	(17,361)	(17,361)	-	(18,912)	(18,912)
صافي ذمم السلم المدينة	-	266,213	266,213	-	240,383	240,383

	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
المتعثرة	24,543	30,040

4.4 ذمم إستصناع مدينة

	2022			2021		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي (معدلة)
إجمالي ذمم الإستصناع المدينة	-	150,365	150,365	-	198,926	198,926
مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح رقم 23)	-	(17,238)	(17,238)	-	(17,464)	(17,464)
صافي ذمم	-	133,127	133,127	-	181,462	181,462

	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
المتعثرة	20,300	19,570

يوضح الجدول أدناه جودة ائتمان الذمم المدينة والحدود القصوى للتعرضات لمخاطر الائتمان بناءً على نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة وتصنيف المرحلة.

	31 ديسمبر 2022			
	المرحلة 1: ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
جيد (1-4)	2,732,623	167,451	-	2,900,074
مرضي (5-7)	6,180,829	1,563,613	-	7,744,442
التعثر في السداد (8-10)	-	-	536,360	536,360
مخصص الخسائر الائتمانية	(45,453)	(282,885)	(414,965)	(743,303)
	8,867,999	1,448,179	121,395	10,437,573

	31 ديسمبر 2021			
	المرحلة 1: ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي (معدلة)
جيد (1-4)	2,940,382	184,300	-	3,124,682
مرضي (5-7)	6,164,742	1,752,842	-	7,917,584
التعثر في السداد (8-10)	-	-	794,281	794,281
مخصص الخسائر الائتمانية	(57,197)	(293,781)	(509,922)	(860,900)
	9,047,927	1,643,361	284,359	10,975,647

4 ذمم مدينة (تتمة)

يوضح الجدول أدناه التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية حسب المرحلة:

	31 ديسمبر 2022			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	57,197	293,781	509,922	860,900
تغيرات نتيجة للذمم المدينة المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:				
- محول إلى المرحلة 1	5,745	(3,986)	(1,759)	-
- محول إلى المرحلة 2	(3,932)	19,947	(16,015)	-
- محول إلى المرحلة 3	(88)	(63,175)	63,263	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	15,837	72,087	189,956	277,880
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها	-	-	(60,564)	(60,564)
مخصص من (إلى) احتياطي مخاطر الاستثمار	(9,699)	439	21,054	11,794
مبالغ مشطوبة	-	-	(263,736)	(263,736)
تحويل عملات أجنبية / أخرى	(19,607)	(36,208)	(27,156)	(82,971)
	45,453	282,885	414,965	743,303

	31 ديسمبر 2021			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانيا ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانيا ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي (معدلة)
الرصيد في 1 يناير	72,533	150,469	497,025	720,027
تغيرات نتيجة للذمم المدينة المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:				
- محول إلى المرحلة 1	5,727	(2,711)	(3,016)	-
- محول إلى المرحلة 2	(3,846)	12,704	(8,858)	-
- محول إلى المرحلة 3	(150)	(42,681)	42,831	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	6,768	117,556	199,045	323,369
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها	-	-	(78,333)	(78,333)
مخصص من احتياطي مخاطر الاستثمار	(8,093)	(2,184)	7,687	(2,590)
مبالغ مشطوبة	-	-	(41,306)	(41,306)
تحويل عملات أجنبية / أخرى	(15,742)	60,628	(105,153)	(60,267)
	57,197	293,781	509,922	860,900

5 التمويل بالمضاربة والمشاركة

	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
التمويل بالمضاربة (إيضاح رقم 5.1)	691,226	2,569,329
التمويل بالمشاركة (إيضاح رقم 5.2)	836,032	958,107
مخصص الخسائر الائتمانية	(29,934)	(34,329)
	1,497,324	3,493,107

5 التمويل بالمضاربة والمشاركة (تتمة)

5.1 التمويل بالمضاربة

	2022			2021		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي (معدلة)
إجمالي التمويل بالمضاربة	**10,927**	**680,299**	**691,226**	193,695	2,375,634	2,569,329
مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح رقم23)	**(420)**	**(16,643)**	**(17,063)**	(420)	(17,311)	(17,731)
صافي التمويل بالمضاربة	**10,507**	**663,656**	**674,163**	193,275	2,358,323	2,551,598

	2022	2021
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي (معدلة)
المتعثرة	**35,275**	30,227

5.2 التمويل بالمشاركة

	2022			2021		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي (معدلة)
إجمالي التمويل بالمشاركة	**242,597**	**593,435**	**836,032**	332,700	625,407	958,107
مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح رقم 23)	**(808)**	**(12,063)**	**(12,871)**	(4,049)	(12,549)	(16,598)
صافي التمويل بالمشاركة	**241,789**	**581,372**	**823,161**	328,651	612,858	941,509

	2021	2020
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي (معدلة)
المتعثرة	**18,320**	27,637

يوضح الجدول أدناه جودة الائتمان للتمويل بالمضاربة والمشاركة والحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بناءً على نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة وتصنيف المرحلة.

	31 ديسمبر 2022			
	المرحلة 1: ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
جيد (1-4)	**749,979**	**32,584**	**-**	**782,563**
مرضي (5-7)	**536,874**	**154,226**	**-**	**691,100**
التعثر في السداد (8-10)	**-**	**-**	**53,595**	**53,595**
مخصص الخسائر الائتمانية	**(3,457)**	**(4,474)**	**(22,003)**	**(29,934)**
	1,283,396	**182,336**	**31,592**	**1,497,324**

	31 ديسمبر 2021			
	المرحلة 1: ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي (معدلة)
جيد (1-4)	**1,142,014**	**79,440**	**-**	**1,221,454**
مرضي (5-7)	**2,113,415**	**134,703**	**-**	**2,248,118**
التعثر في السداد (8-10)	**-**	**-**	**57,864**	**57,864**
مخصص الخسائر الائتمانية	**(6,460)**	**(3,886)**	**(23,983)**	**(34,329)**
	3,248,969	**210,257**	**33,881**	**3,493,107**

5 التمويل بالمضاربة والمشاركة (تتمة)

يوضح الجدول أدناه التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية حسب المرحلة:

	31 ديسمبر 2022			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	6,460	3,886	23,983	34,329
تغيرات نتيجة للتمويل المثبت في الرصيد الافتتاحي الذي يتضمن على:				
- محول إلى المرحلة 1	(126)	128	(2)	-
- محول إلى المرحلة 2	575	(573)	(2)	-
- محول إلى المرحلة 3	-	(36)	36	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(2,162)	2,495	1,263	1,596
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها	-	-	(1,134)	(1,134)
مخصص من (إلى) احتياطي مخاطر الاستثمار	(1)	28	(38)	(11)
مبالغ مشطوبة	-	-	-	-
تحويل عملات أجنبية / أخرى	(1,289)	(1,454)	(2,103)	(4,846)
	3,457	4,474	22,003	29,934

	31 ديسمبر 2021			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي (معدلة)
الرصيد في 1 يناير	12,270	9,383	14,753	36,406
تغيرات نتيجة للتمويل المثبت في الرصيد الافتتاحي الذي يتضمن على:				
- محول إلى المرحلة 1	498	(496)	(2)	-
- محول إلى المرحلة 2	(239)	263	(24)	-
- محول إلى المرحلة 3	(3)	(211)	214	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(1,207)	(4,731)	6,776	838
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها	-	-	(553)	(553)
مخصص من (إلى) احتياطي مخاطر الاستثمار	(1,069)	(26)	94	(1,001)
مبالغ مشطوبة	-	-	(11,579)	(11,579)
تحويل عملات أجنبية / أخرى	(3,790)	(296)	14,304	10,218
	6,460	3,886	23,983	34,329

6 إستثمارات

	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
أدوات أسهم حقوق الملكية و أدوات الدّين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (إيضاح رقم 6.1)	**135,926**	52,688
أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (إيضاح رقم 6.2)	**593,612**	479,243
أدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة (إيضاح رقم 6.3)	**4,274,330**	3,710,737
	5,003,868	4,242,668
استثمارات عقارية (إيضاح رقم 6.4)	**172,708**	186,767
استثمارات في شركات زميلة (إيضاح رقم 6.5)	**58,138**	66,034
	5,234,714	4,495,469

6.1 أدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدّين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

	2022			2021		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي (معدلة)
استثمارات مسعرة						
أدوات الدّين	67	-	67	-	33,653	33,653
سندات أسهم حقوق الملكية	131,772	3,292	135,064	7,569	4,596	12,165
	131,839	3,292	135,131	7,569	38,249	45,818
استثمارات غير مسعرة						
سندات أسهم حقوق الملكية	795	-	795	6,870	-	6,870
	795	-	795	6,870	-	6,870
	132,634	3,292	135,926	14,439	38,249	52,688

6.2 أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

	2022			2021		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي (معدلة)
استثمارات مسعرة						
سندات أسهم حقوق الملكية	12,255	30,849	43,104	13,754	31,552	45,306
صناديق مدارة	3,131	20,392	23,523	3,382	11,146	14,528
صكوك	256,326	221,573	477,899	225,722	162,544	388,266
	271,712	272,814	544,526	242,858	205,242	448,100
استثمارات غير مسعرة						
سندات أسهم حقوق الملكية	14,610	21,322	35,932	10,215	15,177	25,392
صناديق مدارة	711	11,546	12,257	546	9,032	9,578
صكوك	-	7,577	7,577	-	3,506	3,506
	15,321	40,445	55,766	10,761	27,715	38,476
مخصصات الاضمحلال	(6,875)	195	(6,680)	(6,911)	(422)	(7,333)
	280,158	313,454	593,612	246,708	232,535	479,243

6 إستثمارات (تتمة)

6.3 أدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة

	2022			2021		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي (معدلة)
استثمارات مسعرة						
صكوك وبنود مشابهة	2,070,759	1,333,716	3,404,474	1,687,797	1,341,915	3,029,712
	2,070,759	1,333,716	3,404,474	1,687,797	1,341,915	3,029,712
استثمارات غير مسعرة						
صكوك وبنود مشابهة	93,286	785,281	878,567	97,905	590,688	688,593
مخصص الخسائر الائتمانية	(715)	(7,997)	(8,712)	(502)	(7,066)	(7,568)
	2,163,330	2,111,000	4,274,330	1,785,200	1,925,537	3,710,737

يوضح الجدول أدناه جودة الائتمان لأدوات الدّين والحدود القصوى للتعرضات لمخاطر الائتمان بناءً على نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة والتصنيف حسب المرحلة.

	31 ديسمبر 2022			
	المرحلة 1: ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
جيد (1-4)	3,677,322	-	-	3,677,322
مرضي (5-7)	595,055	8,099	-	603,154
التعثر في السداد (8-10)	-	-	2,565	2,565
مخصص الخسائر الائتمانية	(5,872)	(275)	(2,565)	(8,712)
	4,266,506	7,824	-	4,274,330

	31 ديسمبر 2021			
	المرحلة 1: ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي (معدلة)
جيد (1-4)	3,095,671	-	-	3,095,671
مرضي (5-7)	608,155	11,914	-	620,069
التعثر في السداد (8-10)	-	-	2,565	2,565
مخصص الخسائر الائتمانية	(4,966)	(37)	(2,565)	(7,568)
	3,698,860	11,877	-	3,710,737

6 إستثمارات (تتمة)

6.3 أدوات دّين مدرجة بالقيمة المطفأة (تتمة)

يوضح الجدول أدناه التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية حسب المرحلة:

	31 ديسمبر 2022			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانيا	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانيا	المجموع
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	4,966	37	2,565	7,568
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	3,113	(19)	-	3,094
مخصص من احتياطي مخاطر الاستثمار	(39)	260	-	221
تحويل عملات أجنبية / أخرى	(2,168)	(3)	-	(2,171)
	5,872	275	2,565	8,712

	31 ديسمبر 2021			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانيا	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانيا	المجموع
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي (معدلة)
الرصيد في 1 يناير	4,490	1,201	2,565	8,256
تغيرات نتيجة للأدوات المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:				
- محول إلى المرحلة 1	74	(74)	-	-
- محول إلى المرحلة 2	710	(710)	-	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	464	(370)	-	94
مخصص من احتياطي مخاطر الاستثمار	(620)	-	-	(620)
تحويل عملات أجنبية / أخرى	(152)	(10)	-	(162)
	4,966	37	2,565	7,568

6 إستثمارات (تتمة)

6.4 استثمارات عقارية

	2022			2021		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي (معدلة)
بالتكلفة	14,084	152,180	166,264	18,720	167,016	185,736
بالقيمة العادلة	10,465	162,243	172,708	14,321	172,446	186,767

يتكون الاستثمار في العقارات بالقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر مما يلي:

	2022			2021		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي (معدلة)
أراضي	1,624	95,813	97,437	1,973	100,572	102,545
مباني	8,841	66,430	75,271	12,348	71,874	84,222
المجموع	10,465	162,243	172,708	14,321	172,446	186,767

فيما يلي تسوية بين القيم المدرجة للاستثمارات العقارية في بداية ونهاية السنة:

	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
الرصيد في بداية السنة	186,767	176,136
إقتناءات	3,106	33,113
صافي ربح / (خسارة) من تعديلات القيمة العادلة	190	(6,843)
إستبعادات	(15,269)	(11,467)
تحويل العملات الأجنبية / أخرى - صافي	(2,086)	(4,172)
	(14,059)	10,631
الرصيد في نهاية السنة	172,708	186,767

6 إستثمارات (تتمة)

6.5 استثمار في شركات زميلة

تشتمل الاستثمارات في الشركات الزميلة على ما يلي:

	2022			
	تمويل ذاتي	تمويل مشترك	المجموع	القيمة السوقية
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
شركات زميلة مسعرة	-	13,169	13,169	11,500
شركات زميلة غير مسعرة	44,969	-	44,969	
	44,969	13,169	58,138	

	2021			
	تمويل ذاتي	تمويل مشترك	المجموع	القيمة السوقية
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي (معدلة)	ألف دولار أمريكي
شركات زميلة مسعرة	22,820	12,767	35,587	11,834
شركات زميلة غير مسعرة	30,447	-	30,447	
	53,267	12,767	66,034	

الاستثمار في الشركات الزميلة صافي من انخفاض القيمة بمبلغ 23.000 ألف دولار أمريكي (2021: لا شيء).

7 إجارة منتهية بالتمليك

	2022			2021		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي (معدلة)
أراضي ومباني						
التكلفة	-	2,451,334	2,451,334	2,340	2,209,182	2,211,522
الإستهلاك المتراكم	-	(439,221)	(439,221)	(328)	(408,494)	(408,822)
مخصص الخسائر الائتمانية	-	(8,186)	(8,186)	-	(8,384)	(8,384)
صافي القيمة الدفترية	-	2,003,927	2,003,927	2,012	1,792,304	1,794,316
معدات						
التكلفة	50,890	257,906	308,796	76,581	233,925	310,506
الإستهلاك المتراكم	(9,639)	(71,470)	(81,109)	(13,100)	(71,703)	(84,803)
مخصص الخسائر الائتمانية	(492)	(4,488)	(4,980)	(259)	(4,337)	(4,596)
صافي القيمة الدفترية	40,759	181,948	222,707	63,222	157,885	221,107
أخرى						
التكلفة	-	9,110	9,110	-	5,349	5,349
الإستهلاك المتراكم	-	(2,300)	(2,300)	-	(1,964)	(1,964)
مخصص الخسائر الائتمانية	-	(88)	(88)	-	(8)	(8)
صافي القيمة الدفترية	-	6,722	6,722	-	3,377	3,377
المجموع						
التكلفة	50,890	2,718,350	2,769,240	78,921	2,448,456	2,527,377
الإستهلاك المتراكم	(9,639)	(512,991)	(522,630)	(13,428)	(482,161)	(495,589)
مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 23)	(492)	(12,762)	(13,254)	(259)	(12,729)	(12,988)
صافي القيمة الدفترية	40,759	2,192,597	2,233,356	65,234	1,953,566	2,018,800

7 إجارة منتهية بالتمليك (تتمة)

يوضح الجدول الوارد أدناه جودة الائتمان للإجارة المنتهية بالتمليك والحدود القصوى للتعرضات لمخاطر الائتمان بناءً على نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة والتصنيف حسب المرحلة.

	31 ديسمبر 2022			
	المرحلة 1 ألف دولار أمريكي	المرحلة 2 ألف دولار أمريكي	المرحلة 3 ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
جيد (1-4)	803,338	9,316	-	812,654
مرضي (5-7)	1,208,469	225,476	-	1,433,945
التعثر في السداد (8-10)	-	-	11	11
مخصص الخسائر الائتمانية	(1,926)	(11,326)	(2)	(13,254)
	2,009,881	223,466	9	2,233,356

	31 ديسمبر 2021			
	المرحلة 1 ألف دولار أمريكي	المرحلة 2 ألف دولار أمريكي	المرحلة 3 ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي (معدلة)
جيد (1-4)	570,992	4,872	-	575,864
مرضي (5-7)	1,217,341	238,570	-	1,455,911
التعثر في السداد (8-10)	-	-	13	13
مخصص الخسائر الائتمانية	(2,355)	(10,631)	(2)	(12,988)
	1,785,978	232,811	11	2,018,800

يوضح الجدول الوارد أدناه التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية حسب المرحلة:

	31 ديسمبر 2022			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانيا ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانيا ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	2,355	10,631	2	12,988
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(391)	660	-	269
مخصص إلى احتياطي مخاطر الاستثمار	53	-	-	53
تحويل عملات أجنبية / أخرى	(91)	35	-	(56)
	1,926	11,326	2	13,254

	31 ديسمبر 2021			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانيا ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانيا ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي (معدلة)
الرصيد في 1 يناير	2,408	21,434	8	23,850
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	201	(9,964)	-	(9,763)
مخصص إلى احتياطي مخاطر الاستثمار	53	-	-	53
تحويل عملات أجنبية / أخرى	(307)	(839)	(6)	(1,152)
	2,355	10,631	2	12,988

8 عقارات ومعدات

	مباني ألف دولار أمريكي	أراضي ألف دولار أمريكي	أثاث مكاتب ومعدات ألف دولار أمريكي	مركبات ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	الحق في استخدام الموجودات* ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي (معدلة)
التكلفة:							
في 1 يناير 2021	259,051	142,020	243,315	10,453	81,189	-	736,028
إضافات	(1,127)	12,973	17,332	363	17,410	58,546	105,497
إعادة تقييم	-	28,237	-	-	-	-	28,237
إستبعادات	(1,729)	(645)	(13,957)	(672)	(258)	41,697	24,436
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(6,951)	(24,747)	(19,370)	(3,301)	(15,942)	(18,154)	(88,465)
في 31 ديسمبر 2021	249,244	157,838	227,320	6,843	82,399	82,089	805,733
إضافات	71,343	29,119	11,552	514	19,272	14,382	146,182
إستبعادات	(56,514)	(16,229)	(1,916)	(469)	(7,409)	(2,435)	(84,972)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(39,372)	(7,321)	(25,399)	(968)	(52,588)	(17,544)	(143,192)
في 31 ديسمبر 2022	**224,701**	**163,407**	**211,557**	**5,920**	**41,674**	**76,492**	**723,751**
الاستهلاك:							
في 1 يناير 2021	59,229	-	186,115	5,630	16,136	-	267,110
المخصص خلال السنة (إيضاح رقم 20)	8,466	-	17,051	659	3,500	14,956	44,632
متعلق بإستبعادات	(1,099)	-	(13,224)	(451)	(37)	15,517	706
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(6,546)	-	(11,509)	(1,104)	(5,828)	(5,839)	(30,826)
في 31 ديسمبر 2021	60,050	-	178,433	4,734	13,771	24,634	281,622
المخصص خلال السنة (إيضاح رقم 20)	9,965	-	15,720	580	3,464	9,251	38,980
متعلق بإستبعادات	(8,778)	-	(1,275)	(152)	(3,969)	(1,155)	(15,329)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(9,616)	-	(15,803)	(659)	(10,484)	(6,432)	(42,994)
في 31 ديسمبر 2022	**51,621**	**-**	**177,075**	**4,503**	**2,782**	**26,298**	**262,279**
صافي القيم الدفترية:							
في 31 ديسمبر 2022	**173,080**	**163,407**	**34,482**	**1,417**	**38,892**	**50,194**	**461,472**
في 31 ديسمبر 2021	189,194	157,838	48,887	2,109	68,628	57,455	524,111

* تتضمن الإضافات على الحق في استخدام الموجودات المثبتة من قبل المجموعة عند معيار المحاسبة المالي رقم 32 المتعلق بالإجارة بتاريخ 1 يناير 2021 والبالغة 74.3 مليون دولار أمريكي.

9 موجودات أخرى

	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
فواتير مستحقة القبض	**262,124**	194,046
شهرة وموجودات غير ملموسة (إيضاح رقم 9 (أ))	**73,461**	76,013
رهونات قيد البيع	**149,857**	114,751
أموال صندوق القرض الحسن	**59,153**	97,675
ضرائب مؤجلة	**88,219**	90,720
مبالغ مدفوعة مقدماً	**29,237**	26,215
موجودات محتفظ بها للبيع	**39,978**	-
أخرى	**51,233**	32,763
	753,262	632,183
الاضمحلال / مخصص الخسائر الائتمانية	**(32,479)**	(27,295)
	720,783	604,888

* تتمثل طبيعة الرهونات قيد البيع على عقارات سكنية وتجارية بشكل أساسي.

9 موجودات أخرى (تتمة)

9 (أ) شهرة وموجودات غير ملموسة

	2022			2021		
	شهرة ألف دولار أمريكي	موجودات غير ملموسة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	شهرة ألف دولار أمريكي	موجودات غير ملموسة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي (معدلة)
في 1 يناير	**43,377**	**32,636**	**76,013**	46,805	28,944	75,749
إضافات	**4,014**	**19,369**	**23,383**	-	18,910	18,910
مخصص الإطفاء للسنة (إيضاح رقم 20)	**-**	**(11,607)**	**(11,607)**	-	(13,640)	(13,640)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	**(6,953)**	**(7,375)**	**(14,328)**	(3,428)	(1,578)	(5,006)
في 31 ديسمبر	**40,438**	**33,023**	**73,461**	43,377	32,636	76,013

تم تخصيص الشهرة الناتجة عن دمج الأعمال ذات الأعمار غير المحددة لأربع وحدات فردية منتجة للنقد. فيما يلي القيمة المدرجة للشهرة المخصصة لكل وحدة من هذه الوحدات المنتجة للنقد:

	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
بنك البركة التركي للمشاركة	**3,484**	3,004
بنك البركة مصر	**638**	1,004
البنك الإسلامي الأردني	**26,646**	26,646
بنك البركة (باكستان) المحدود	**9,670**	12,723
	40,438	43,377

تم تحديد القيمة القابلة للإسترداد للوحدات المنتجة للنقد على أساس حساب القيمة المستخدمة بإستخدام توقعات التدفقات النقدية من الميزانيات المالية المعتمدة من قبل الإدارة العليا للمجموعة والتي تغطي فترة خمس سنوات. تحدد الإدارة الهوامش المدرجة في الميزانية بناءً على الأداء السابق للوحدات المنتجة للنقد وتوقعاتها لتطورات السوق.

10 تمويلات طويلة الأجل

	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
التمويل بالمضاربة	**23,491**	15,889
تمويل ثانوي تم الحصول عليه من قبل شركة تابعة	**284,546**	270,944
	308,037	286,833

11 مطلوبات أخرى

	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
مبالغ مستحقة الدفع	**310,059**	400,401
هوامش نقدية	**235,099**	226,820
شيكات ادارية	**69,807**	73,997
ضرائب حالية *	**119,287**	84,269
ضرائب مؤجلة *	**13,416**	19,859
مصروفات مستحقة	**92,729**	80,359
صندوق الصدقات	**20,389**	25,636
صافي التزام الاجارة	**52,562**	60,488
الالتزامات المحتفظ بها للبيع	**39,978**	-
أخرى	**135,481**	57,669
مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح رقم 23)	**62,871**	85,397
	1,151,678	1,114,895

* نظراً لكون عمليات المجموعة خاضعة لقوانين وسلطات ضريبية مختلفة، فإنه ليس من العملي عرض تسوية بين الأرباح المحاسبية والأرباح الخاضعة للضريبة مع تفاصيل المعدلات الفعلية للضرائب.

12 حقوق حاملي حسابات الاستثمار

	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
حقوق حاملي حسابات الاستثمار *	**13,966,177**	15,490,993
احتياطي معادلة الأرباح (إيضاح رقم 12.1)	**66,501**	3,152
احتياطي مخاطر الاستثمار (إيضاح رقم 12.2)	**98,768**	62,005
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة المتعلقة بحقوق حسابات الاستثمار - صافي (إيضاح رقم 12.3)	**1,382**	2,183
	14,132,828	15,558,333

* صكوك متوسطة الأجل

تتضمن هذه على صكوك مضاربة مطلقة خاصة ثانوية غير مضمونة تبلغ قيمتها 15,600ألف دولار أمريكي (2021: 19,439 ألف دولار أمريكي) صادرة من قبل بنك البركة (باكستان) المحدود خلال سنة 2014 و2021 وتستحق في سنة 2024 و2031 على التوالي. إن الهدف من إصدار هذه الصكوك هو الامتثال للمتطلبات التنظيمية المتعلقة بنسبة كفاية رأس المال لبنك البركة (باكستان) المحدود. تبدأ عملية السداد الرئيسية لهذه الصكوك بعد ستة اشهر من تاريخ السحب، وستكون نصف سنوية علي أساس القسط الثابت.

يلخص الجدول التالي توزيع حقوق حاملي حسابات الاستثمار كما في :

	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
مؤسسات المالية	**670,694**	744,793
مؤسسات غير المالية وأفراد	**13,462,134**	14,813,540
	14,132,828	15,558,333

12.1 إحتياطي معادلة الأرباح

يوضح الجدول التالي الحركة في إحتياطي معدل الأرباح:

	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
الرصيد في 1 يناير	**3,152**	5,864
مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الاستثمار	**73,409**	1,098
مبالغ مستخدمة خلال السنة	**1,674**	(3,555)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	**(11,734)**	(255)
	66,501	3,152

قامت المجموعة بتخصيص مبلغ متعلق بعملياتها في تركيا خلال العام. يأخذ هذا المبلغ أيضًا في الاعتبار حقيقة أن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ليس لديها حاليًا معيار لمحاسبة التضخم المرتفع (راجع إيضاح 29ح)

12 حقوق حاملي حسابات الاستثمار (تتمة)

يوضح الجدول التالي الحركة في إحتياطي مخاطر الاستثمار:

	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
الرصيد في 1 يناير	62,005	64,255
مبالغ محولة إلى المخصصات (إيضاح رقم 23)	(12,056)	4,159
مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الاستثمار	51,259	(6,466)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(2,440)	57
الرصيد في 31 ديسمبر	98,768	62,005

كما لوحظ في الإيضاح 29 ح ، كانت البيئة الاقتصادية في تركيا تعتبر ذات تضخمًا مفرطًا. على عكس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) التي أصدرت المعيار المحاسبي الدولي رقم 29 "التقارير المالية في بيئة التضخم المرتفع" للنظر في التأثير على التضخم المفرط ، فإن معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ليس لها متطلبات مماثلة ولا تزال قيد نظر مجلس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. يتطلب المعيار المحاسبي الدولي 29 البيانات المالية التي يتم إعدادها بعملة الاقتصاد شديد التضخم ليتم بيانها من حيث القوة الشرائية في نهاية فترة التقرير. هذا لأن المال يفقد القوة الشرائية بمثل هذا المعدل الذي من المحتمل أن تكون فيه مقارنة المبالغ من المعاملات والأحداث الأخرى التي حدثت في أوقات مختلفة ، حتى خلال نفس الفترة المحاسبية ، مضللة بدون هذا التأثير.

نتيجة للتأثير الذي قد يكون للتضخم المفرط على المركز المالي للمجموعة ونتائج الأداء وتداعياته على القوة الشرائية على العائد على الاستثمارات للمشاركين ، قامت المجموعة بتخصيص مبالغ لمعدلات الربح السنوية ومعدل العائد الداخلي على التوالي. يمكن استخدام معدل أسعار الصرف ومعدل العائد الداخلي لامتصاص التأثير السلبي للتضخم المفرط في تركيا ، والذي لم يتم الاعتراف به في هذه البيانات المالية.

12.3 التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة العائدة إلى حقوق حاملي حسابات الاستثمار- صافي

	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
الرصيد في 1 يناير	2,183	5,802
التغيرات في القيم العادلة خلال السنة	613	(714)
مكسب محقق محول الى القائمة الموحدة للدخل	(1,466)	(2,406)
تأثير الضريبة المؤجلة	58	1,186
محول إلى حقوق المساهمين	(6)	(1,685)
الرصيد في 31 ديسمبر	1,382	2,183
العائدة إلى الاستثمارات العقارية	2,897	4,136
العائدة إلى أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	(1,515)	(1,953)
	1,382	2,183

13 حقوق الملكية

	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
رأس المال		
المصرح به 2,500,000,000 سهم بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم (2021: 2,500,000,000)	2,500,000	2,500,000
رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل		
في بداية السنة		
1,242,879,755 (2021: 1,242,879,755) سهم بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم	1,242,879	1,242,879
في نهاية السنة		
1,242,879,755 (2021: 1,242,879,755) سهم بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم	1,242,879	1,242,879

13 حقوق الملكية (تتمة)

أسهم خزينة

	عدد الأسهم بالآلاف	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
في 1 يناير	30,695	15,655	17,462
شراء أسهم خزينة	973	973	1,914
بيع أسهم خزينة	(1,628)	(1,628)	(3,721)
في 31 ديسمبر	30,040	15,000	15,655

بلغت القيمة السوقية لأسهم الخزينة 9,763 ألف دولار أمريكي (2021: 9,209 ألف دولار أمريكي) حيث تمثل 2.4٪ (2021: 2.5٪) من عدد الأسهم القائمة.

معلومات إضافية عن نمط الملكية

1) فيما يلي أسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم للذين يحتفظون بنسبة 5٪ أو أكثر من الأسهم القائمة:

في 31 ديسمبر 2022

الأسماء	الجنسية/بلد التأسيس	عدد الأسهم	نسبة الملكية ٪
المرحوم صالح عبداللّه كامل	**سعودي**	**374,236,973**	**٪30.11**
شركة دلة البركة القابضة – شركة معفاة	**بحرينية**	**306,194,694**	**٪24.64**
شركة التوفيق للصناديق الاستثمارية المحدودة	**جزيرة كايمن**	**240,173,054**	**٪19.32**
عبداللّه عبدالعزيز الراجحي	**سعودي**	**87,313,197**	**٪7.03**

في 31 ديسمبر 2021 (معدلة)

الأسماء	الجنسية / بلد التأسيس	عدد الأسهم	نسبة الملكية ٪
المرحوم صالح عبداللّه كامل	سعودي	374,236,973	٪30.11
شركة دلة البركة القابضة – شركة معفاة	بحرينية	306,194,694	٪24.64
شركة التوفيق للصناديق الاستثمارية المحدودة	جزيرة كايمن	240,173,054	٪19.32
عبداللّه عبدالعزيز الراجحي	سعودي	87,313,197	٪7.03

2) لدى المجموعة فئة واحدة من الأسهم فقط وحاملي هذه الأسهم لديهم حقوق تصويت متساوية.

3) يوضح الجدول توزيع الأسهم وعدد حاملي الأسهم ونسبة ملكيتهم في الفئات التالية:

في 31 ديسمبر 2022

فئات:	عدد الأسهم	عدد المساهمين	٪ النسبة من المجموع القائم
أقل من 1٪	89,593,279	1,076	٪7.21
من 1٪ لغاية أقل من 5٪	145,368,558	6	٪11.70
من 5٪ لغاية أقل من 10٪	87,313,197	1	٪7.03
من 10٪ لغاية أقل من 20٪	240,173,054	1	٪19.32
من 20٪ لغاية أقل من 20٪	680,431,667	2	٪54.75
	1,242,879,755	1,086	٪100.00

13 حقوق الملاك (تتمة)

معلومات اضافية حول نمط الملكية (تتمة)

في 31 ديسمبر 2021 (معدلة)

فئات:	عدد الأسهم	عدد المساهمين	٪ النسبة من المجموع القائم
أقل من 1٪	104,607,036	1,083	٪8.42
من 1٪ لغاية أقل من 5٪	130,354,801	5	٪10.48
من 5٪ لغاية أقل من 10٪	87,313,197	1	٪7.03
من 10٪ لغاية أقل من 20٪	240,173,054	1	٪19.32
من 20٪ لغاية أقل من 50٪	680,431,667	2	٪54.75
	1,242,879,755	1,092	٪100.00

أ) علاوة إصدار أسهم/تكاليف عمليات الطرح

يتم معاملة المبالغ المتحصلة التي تفوق القيمة الاسمية لرأس المال الصادر خلال أي إصدار جديد للأسهم، بعد حسم تكاليف الإصدار، على أنها علاوة إصدار أسهم. إن هذا المبلغ غير قابل للتوزيع ولكن يمكن إستخدامه في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني.

تمثل تكاليف معاملة أسهم حقوق الملكية التكاليف المتكبدة من قبل المجموعة والتي تتعلق مباشرةً بزيادة رأس المال وتم تكبدها نقداً.

ب) احتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك، تم تحويل 10٪ من حصة الشركة الأم في صافي الدخل للسنة إلى الاحتياطي القانوني حتى يبلغ هذا الاحتياطي 50٪ من رأس المال المدفوع للمجموعة. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي. خلال السنة، تم تحويل مبلغ 14,312 ألف دولار أمريكي (2021: 11,275 ألف دولار أمريكي) إلى الاحتياطي القانوني.

ج) التغيرات المتراكمة في القيم العادلة

تمثل هذه التغيرات صافي مكاسب وخسائر القيمة العادلة غير المحققة المتعلقة بحقوق الشركة الأم من أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والاستثمارات العقارية والأرض التي تشغلها المجموعة (المصنفة كعقارات ومعدات).

د) تحويل العملات الأجنبية

يتم استخدام تحويلات العملات الأجنبية في تسجيل فروق الصرف الناتجة من تحويل القوائم المالية للشركات الأجنبية التابعة.

يلخص الجدول التالي احتياطي تحويل العملات الأجنبية حسب الشركة التابعة كما في 31 ديسمبر:

الشركة التابعة	العملة	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
بنك البركة الجزائر	دينار جزائري	**72,806**	74,184
بنك البركة (باكستان) المحدود	روبية باكستانية	**49,345**	37,615
بنك البركة مصر	جنية مصري	**237,882**	116,329
بنك البركة التركي للمشاركة *	ليرة تركية	**514,209**	475,106
بنك البركة المحدود	راند جنوب أفريقي	**25,057**	22,674
بنك البركة السودان	جنية سوداني	**134,216**	128,790
بنك البركة تونس	دينار تونسي	**37,915**	33,046
بنك البركة سورية **	ليرة سوري	**57,001**	53,267
أخرى		**(780)**	(283)
		1,127,651	940,728

* راجع إيضاح (29ج) لمزيد من التفاصيل

** بنك البركة سورية شركة زميلة ، راجع إيضاح 32 (1) لمزيد من التفاصيل

13 حقوق الملكية (تتمة)

معلومات أضافية عن نمط الملكية (تتمة)

هـ) احتياطيات أخرى

تتضمن الاحتياطيات الأخرى بالأساس على احتياطيات المخاطر المصرفية العامة المحتفظ بها من قبل الشركات التابعة وفقاً للقوانين المحلية.

و) زكاة مدفوعة نيابة عن المساهمين

فوضت الجمعية العمومية في اجتماعها المنعقد في 30 مارس 2022 الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة بأن تدفع زكاة بمبلغ وقدره 347 ألف دولار أمريكي، نيابة عن جميع المساهمين بحيث يخصم من الأرباح المبقاة للسنة المالية 2021. قامت المجموعة بدفع وتوزيع هذه المبالغ على مستحقي الزكاة بحسب الضوابط الشرعية الموضوعة والمعتمدة من قبل الهيئة الشرعية الموحدة.

	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
زكاة مدفوعة نيابة عن المساهمين للسنة	347	1,015
استخدامات الزكاة:		
زكاة مدفوعة للفقراء والمحتاجين	47	427
منح دراسية	300	588
مجموع الاستخدامات	347	1,015
الزكاة المتبقية المستحقة الدفع	-	-

ز) صافي الحركة في الحقوق الغير مسيطرة

يتضمن هذا بصورة أساسية على تأثير التغيرات في رأسمال الشركات التابعة، شراء (بيع) من قبل الحقوق غير المسيطرة من (إلى) المجموعة.

حقوق غير مسيطرة

تمثل الحقوق الغير المسيطرة حقوق ملكية في شركة تابعة لا تعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى الشركة الأم. يتضمن ذلك جزء من صكوك المضاربة من رأس المال الفئة 1 والبالغ قيمتها 165مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2021: 50 مليون دولار أمريكي) الصادرة عن الشركة التابعة للمجموعة في شهر فبراير 2018 والتي لم يتم الاكتتاب فيها من قبل الشركة الأم.

14 رأس المال الدائم فئة 1

بتاريخ 31 مايو 2017، أتمت المجموعة إصدار صكوك مضاربة إضافية مدرجة ضمن رأس المال فئة 1 بقيمة إجمالية قدرها 400 مليون دولار أمريكي تماشياً مع توجيهات مصرف البحرين المركزي، المدرجة في البورصة الأيرلندية. يخضع ويستند توزيع الأرباح المستحقة الدفع لشروط وبنود القيمة الاسمية القائمة للصكوك بمعدل ربح متوقع بنسبة 7,875٪ سنوياً وتدفع على أساس نصف سنوي. يتم إثبات هذه الصكوك من خلال حقوق الملكية وسيتم احتساب الربح المقابل المستحق الدفع على تلك الصكوك كتوزيعات من الأرباح. تم تضمين المصروفات المتعلقة بهذا الإصدار في الأرباح المبقاة. ووفقاً للشروط والبنود، ليس لدى حاملي الصكوك الحق بالمطالبة بالأرباح ولا يتم اعتبار حدث عدم دفع الأرباح بأنه حدث للتعثر في السداد. يمكن استرداد الصكوك فقط بناءً على خيار مجموعة البركة.

15 صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات مشتركة وذاتية

	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
ذمم مدينة (إيضاح رقم 15.1)	965,958	922,935
التمويل بالمضاربة والمشاركة (إيضاح رقم 15.2)	177,907	239,169
استثمارات (إيضاح رقم 15.3)	573,492	342,999
إجارة منتهية بالتمليك (إيضاح رقم 15.4)	130,547	121,803
أخرى	-	6,830
	1,847,904	1,633,736
صافي الدخل من عقود التمويل والاستثمارات المشتركة	1,408,471	1,301,626
إجمالي الدخل من عقود التمويل والاستثمارات الذاتية	439,433	332,110
	1,847,904	1,633,736
إجمالي الدخل من عقود التمويل والاستثمارات الذاتية	439,433	332,110
الربح المدفوع على التمويلات القصيرة الأجل	(36,453)	(169,607)
صافي الدخل من عقود التمويل والاستثمارات الذاتية	402,980	162,503

15.1 ذمم مدينة

	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
ذمم بيع (مرابحات) مدينة	944,944	895,205
ذمم سلم مدينة	15,881	15,652
ذمم إستصناع مدينة	5,133	12,078
	965,958	922,935

15.2 التمويل بالمضاربة والمشاركة

	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
التمويل بالمضاربة	111,779	181,047
التمويل بالمشاركة	66,128	58,122
	177,907	239,169

15.3 استثمارات

	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	19,541	4,584
أدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة	396,773	297,017
مكسب غير محقق من أدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	131,650	15,319
مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	108	2,400
مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الديّن المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	391	1,751
مكسب (خسارة) من استثمار عقاري	2,083	3,079
دخل من شركات زميلة	17,371	15,583
مكسب من بيع استثمار عقاري	4,597	3,266
مكاسب من بيع الاستثمار من الشركات التابعة	978	-
	573,492	342,999

15 صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات مشتركة وذاتية (تتمة)

15.4 إجارة منتهية بالتمليك

	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
دخل من إجارة منتهية بالتمليك	319,517	255,152
إستهلاك موجودات إجارة منتهية بالتمليك	(188,970)	(133,349)
	130,547	121,803

16 حصة المجموعة كمضارب

يتم تحديد حصة المجموعة كمضارب على مستوى كل شركة تابعة وبناءً على الشروط والقوانين المتعلقة بالاتفاقيات.

17 دخل رسوم وعمولات أخرى

	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
رسوم وعمولات مصرفية	129,067	110,015
إعتمادات مستندية	15,259	22,464
خطابات ضمان	21,774	24,176
خطابات قبول	4,218	7,037
	170,318	163,692

18 دخل تشغيلي آخر

	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
مكسب صرف العملات الأجنبية	134,127	72,648
مكسب من بيع عقارات ومعدات	10,446	19,017
	144,573	91,665

19 ربح مدفوع على تمويلات طويلة الأجل

	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
تمويلات المرابحة	180	986
تمويلات ثانوية تم الحصول عليها من قبل شركة تابعة	26,662	30,387
الوكالة	-	1,658
صكوك	5,969	-
	32,811	33,031

20 استهلاك وإطفاء

	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
إستهلاك عقارات ومعدات (إيضاح رقم 8)	38,980	44,632
إطفاء موجودات غير ملموسة (إيضاح رقم 9(أ))	11,607	13,640
	50,587	58,272

21 مصروفات تشغيلية أخرى

	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
مصروفات عامة وإدارية	**123,937**	125,215
مصروفات مهنية وأعمال	**28,247**	25,673
مصروفات متعلقة بالممتلكات	**33,983**	34,309
	186,167	185,197

22 الأصول المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع ، وفقدان السيطرة على شركة تابعة، و شركة تابعة تم بيعها خلال العام

1 الأصول المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع: بنك التمويل والانماء المغرب

خلال ديسمبر 2022 ، اتفقت المجموعة من حيث المبدأ مع بنك إفريقيا ، من خلال توقيع اتفاقية بيع وشراء لبيع حصة المجموعة في بنك التمويل والانماء المغرب. تمت الموافقة على الصفقة من قبل مجلس إدارة المجموعة في ديسمبر 2022. تخضع الصفقة لإجراءات قانونية وتنظيمية مختلفة من المتوقع أن تكتمل في عام 2023.

وفقًا لذلك ، تم تصنيف الموجودات والمطلوبات التالية المتعلقة بالشركة التابعة كمحتفظ بها للبيع كما في 31 ديسمبر 2022:

	2022 ألف دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى بنوك	14,935
التمويل	20,867
أخرى	4,176
إجمالي الأصول المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع	**39,978**
حسابات العملاء والمستحق للبنوك	**16,479**
أخرى	**23,499**
المطلوبات وأصحاب حسابات الاستثمار المرتبطة مباشرة بالأصول المصنفة كمحتفظ بها للبيع	**39,978**

النتائج الصافية للعمليات المذكورة أعلاه المدرجة في القوائم المالية الموحدة هي كما يلي:

	2022 ألف دولار أمريكي
صافي الخسارة	**(3,266)**

إن مبالغ الأصول أعلاه صافية من مخصص انخفاض القيمة الذي تم تسجيله مسبقًا على صافي القيمة الدفترية للأصول لتخفيض صافي القيمة الممكن تحقيقها.

يشكل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 5 (الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة) أساسًا لمجالات تقديرية للغاية ، حيث تقوم الإدارة بتقييم الامتثال لمتطلبات المحاسبة والقياس والإفصاح الواردة في المعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 5.

22. الأصول المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع ، وفقدان السيطرة على شركة تابعة، و شركة تابعة تم بيعها خلال العام (تتمة)

2. فقدان السيطرة على بنك البركة لبنان

خلال نوفمبر 2022 ، فقدت المجموعة سيطرتها على بنك البركة لبنان، التي تولى إدارته مصرف لبنان المركزي. نتيجة لذلك ، تم تصنيف الاستثمار في لبنان على أنه استثمار.

وفقًا لذلك ، تم إلغاء توحيد الموجودات والمطلوبات التالية المتعلقة بالشركة التابعة كما في 31 ديسمبر 2022:

	2022 ألف دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى بنوك	205,739
التمويل	71,051
أخرى	50,225
إجمالي الأصول	**327,015**
حسابات العملاء والمستحق للبنوك	244,004
أخرى	83,011
إجمالي المطلوبات وأصحاب حسابات الاستثمار	**327,015**

النتائج الصافية للعمليات المذكورة أعلاه المدرجة في القوائم المالية الموحدة هي كما يلي:

	2022 ألف دولار أمريكي
صافي الدخل	**520**

إن مبالغ الموجودات أعلاه صافية من مخصص انخفاض القيمة الذي تم تسجيله مسبقًا على صافي القيمة الدفترية للأصول لتخفيض صافي القيمة الممكن تحقيقها.

3. بيع الإستثمار في إتقان كابيتال

خلال ديسمبر 2022 ، أعلنت المجموعة عن بيع حصتها في إتقان كابيتال. تمت الموافقة على الصفقة من قبل مجلس إدارة المجموعة في 26 ديسمبر 2022.

وفقًا لذلك ، تم إلغاء توحيد الموجودات والمطلوبات التالية المتعلقة بالشركة التابعة كما في 31 ديسمبر 2022:

	2022 ألف دولار أمريكي
إجمالي الأصول	15,067
اجمالي المطلوبات	1,777

النتائج الصافية للعمليات المذكورة أعلاه المدرجة في القوائم المالية الموحدة هي كما يلي:

	2022 ألف دولار أمريكي
صافي الدخل	434

23. صافي مخصص الخسائر الائتمانية / الاضمحلال

2022	نقد وأرصدة لدى بنوك ألف دولار أمريكي (إيضاح 3)	ذمم بيوع (مرابحات) مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.1)	ذمم إجارة مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.2)	ذمم سلم مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.3)	ذمم إستصناع مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.4)	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.1)	التمويل بالمشاركة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.2)	إستثمارات ألف دولار أمريكي (إيضاح 6.2 & 6.3)	إجارة منتهية بالتمليك ألف دولار أمريكي (إيضاح 7)	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 9)	مطلوبات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 11)	المجموع ألف دولار أمريكي
المخصص في 31 ديسمبر	3,688	776,535	47,989	18,912	17,464	17,731	16,597	14,902	12,988	27,295	85,397	1,039,498
المخصص خلال السنة	131	264,014	9,915	2,772	1,179	1,053	543	3,202	270	(1,895)	1,064	282,248
مخصص أنتفت الحاجة إليه /مبالغ مستردة خلال السنة	-	(46,279)	(12,494)	(1,639)	(152)	-	(1,134)	(187)	(1)	(36)	(1,224)	(63,146)
	131	217,735	(2,579)	1,133	1,027	1,053	(591)	3,015	269	(1,931)	(160)	219,102
	3,819	994,270	45,410	20,045	18,491	18,784	16,006	17,917	13,257	25,364	85,237	1,258,600
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	(263,035)	(495)	(206)	-	-	-	-	-	(7)	-	(263,743)
مبالغ مخصصة من احتياطي مخاطر الاستثمار (إيضاح رقم 12.2)	-	7,895	1,628	-	2,271	-	(12)	221	53	-	-	12,056
تحويلات صرف العملات الأجنبية / أخرى - صافي	(3,638)	(77,029)	60	(2,478)	(3,524)	(1,721)	(3,123)	(2,746)	(56)	7,122	(22,366)	(109,499)
المخصص في 31 ديسمبر	181	662,101	46,603	17,361	17,238	17,063	12,871	15,392	13,254	32,479	62,871	897,414

خلال السنة، تم احتساب خسارة اضمحلال بمبلغ وقدره 20.5 مليون دولار أمريكي (2021: 391 ألف دولار امريكي) مقابل الاستثمارات.

يتعلق مبلغ وقدره 6,680 ألف دولار أمريكي (2021: 7,333 ألف دولار أمريكي) بتسجيل مخصص لأدوات اسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

2021 (معدلة)	نقد وأرصدة لدى بنوك ألف دولار أمريكي (إيضاح 3)	ذمم بيوع (مرابحات) مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.1)	ذمم إجارة مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.2)	ذمم سلم مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.3)	ذمم إستصناع مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.4)	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.1)	التمويل بالمشاركة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.2)	إستثمارات ألف دولار أمريكي (إيضاح 6.2 & 6.3)	إجارة منتهية بالتمليك ألف دولار أمريكي (إيضاح 7)	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 9)	مطلوبات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 11)	المجموع ألف دولار أمريكي
المخصص في 31 ديسمبر	3,718	641,704	51,973	15,186	11,164	14,618	21,787	15,675	23,850	25,051	86,133	910,859
المخصص خلال السنة	(28)	298,140	8,729	5,769	10,730	(68)	905	2,448	(9,763)	3,373	9,673	329,908
مخصص أنتفت الحاجة إليه / مبالغ مستردة خلال السنة	-	(63,961)	(11,450)	(885)	(2,037)	-	(553)	(2,284)	-	(747)	716	(81,201)
	(28)	234,179	(2,721)	4,884	8,693	(68)	352	164	(9,763)	2,626	10,389	248,707
	3,690	875,883	49,252	20,070	19,857	14,550	22,139	15,839	14,087	27,677	96,522	1,159,566
مبالغ تم شطبها خلال السنة	-	(41,283)	(23)	-	-	(11,579)	-	-	-	-	-	(52,885)
مبالغ مخصصة من احتياطي مخاطر الاستثمار (إيضاح رقم 12.2)	-	(1,088)	(32)	-	(1,470)	-	(1,002)	(620)	53	-	-	(4,159)
تحويلات صرف العملات الأجنبية / أخرى - صافي	(2)	(56,977)	(1,208)	(1,158)	(923)	14,760	(4,540)	(317)	(1,152)	(382)	(11,125)	(63,024)
المخصص في 31 ديسمبر	3,688	776,535	47,989	18,912	17,464	17,731	16,597	14,902	12,988	27,295	85,397	1,039,498

23 صافي مخصص الخسائر الائتمانية / الاضمحلال (تتمة)

تتعلق هذه المخصصات بالمناطق الجغرافية التالية:

2022	نقد وأرصدة لدى بنوك ألف دولار أمريكي (إيضاح 3)	ذمم بيوع (مرابحات) مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.1)	ذمم إجارة مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.2)	ذمم سلم مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.3)	ذمم إستصناع مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.4)	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.1)	التمويل بالمشاركة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.2)	إستثمارات ألف دولار أمريكي (إيضاح 6.2 & 6.3)	إجارة منتهية بالتمليك ألف دولار أمريكي (إيضاح 7)	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 9)	مطلوبات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 11)	المجموع ألف دولار أمريكي
الشرق الأوسط	163	355,786	12,422	-	2,808	17,063	423	11,990	106	27,977	53,750	482,488
شمال أفريقيا	18	52,274	33,131	6,993	756	-	136	1,837	12,620	3,644	2,850	114,259
أوروبا	-	238,045	-	-	-	-	806	215	524	185	2,159	241,934
أخرى	-	15,996	1,050	10,368	13,674	-	11,506	1,350	4	673	4,112	58,733
المجموع	181	662,101	46,603	17,361	17,238	17,063	12,871	15,392	13,254	32,479	62,871	897,414
2021 (معدلة)												
الشرق الأوسط	3,679	391,404	10,936	-	538	17,731	444	11,143	53	22,101	76,019	534,048
شمال أفريقيا	9	51,426	34,720	7,394	918	-	1,230	1,782	12,607	2,777	2,993	115,856
أوروبا	-	312,819	-	-	-	-	4,037	12	320	1,545	1,839	320,572
أخرى	-	20,886	2,333	11,518	16,008	-	10,886	1,965	8	872	4,546	69,022
المجموع	3,688	776,535	47,989	18,912	17,464	17,731	16,597	14,902	12,988	27,295	85,397	1,039,498

بلغت القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها من قبل المجموعة والمتعلقة بالتسهيلات المتعثرة 322 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2022 (31 ديسمبر 2021: 484 مليون دولار أمريكي). تشتمل الضمانات على هوامش نقدية وأوراق مالية وعقارات. ستكون الاستفادة من الضمانات على أساس كل عميل على حدة وستقتصر على إجمالي تعرض العميل.

24 النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح

يتم احتساب مبالغ النصيب الأساسي والمخفض للسهم من الأرباح بقسمة صافي الدخل للسنة العائد إلى حقوق حاملي أسهم الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم للسنة – ألف دولار أمريكي	143,116	94,105
الربح الموزع على رأس المال الدائم فئة 1	(33,300)	(31,500)
	109,816	62,605
عدد الأسهم في بداية السنة (بالآلاف)	1,242,879	1,242,879
تأثير أسهم الخزينة (بالآلاف)	(30,645)	(32,350)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في نهاية السنة (بالآلاف)	1,212,234	1,210,529
الربح الموزع للسهم – سنتات أمريكية	9.06	5.17

25 النقد وما في حكمه

	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
أرصدة لدى بنوك مركزية باستثناء الإحتياطي الإجباري	1,147,397	1,462,987
أرصدة لدى بنوك أخرى	530,747	570,937
نقد ونقد قيد التحصيل	534,119	672,190
	2,212,263	2,706,114

26 معاملات الطرف ذي العلاقة

تتألف الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس إدارة المجموعة والشركات المملوكة لهم أو المسيطر عليها أو ذو نفوذ مؤثر من قبلهم والشركات الحليفة بفضل مساهمة مشتركة مع تلك المجموعة وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

فيما يلي الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة:

	شركات زميلة ألف دولار أمريكي	المساهمين الرئيسيين ألف دولار أمريكي	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دولار أمريكي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دولار أمريكي	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات مشتركة	1,474	-	121	-	1,595	2,094
عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار	274	-	471	-	745	2,456
الأتعاب الأخرى ودخل العمولات	237	-	1	32	270	231

فيما يلي مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين للمجموعة المدرجة في القائمة الموحدة للدخل:

	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
مكافآت قصيرة الأجل	3,175	6,378
مكافآت طويلة الأجل	366	698

تشتمل المكافآت القصيرة الأجل على الرواتب الأساسية والعلاوات والبدلات وغيرها من المكافآت المدفوعة خلال السنة، وتتضمن المكافآت طويلة الأجل على التعويضات ومزايا التأمينات الاجتماعية وخطة الاستثمار.

بلغت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة 1.5مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 (2021: 1.5 مليون دولار أمريكي).

إن الأرصدة لدى الأطراف ذات العلاقة في 31 ديسمبر هي كالتالي:

	شركات زميلة ألف دولار أمريكي	المساهمين الرئيسيين ألف دولار أمريكي	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دولار أمريكي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دولار أمريكي	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
الموجودات:						
ذمم مدينة	1,990	-	868	-	2,858	1,109
التمويل بالمضاربة والمشاركة	-	-	1,370	-	1,370	1,433
استثمارات	64,904	-	-	-	64,904	46,726
موجودات أخرى	9,312	-	354	-	9,666	275
المطلوبات:						
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى	72,743	2,125	1,737	10	76,615	7,856
مبالغ مستحقة لبنوك	-	-	-	-	-	23
مطلوبات أخرى	30	3	150	200	383	52
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	10,295	7,671	17,133	20	35,119	37,130
حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية	122,835	8,606	2,609	-	134,050	29,266

جميع التعرضات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة منتجة وخالية من أي مخصص محدد للخسائر الائتمانية.

26 معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

فيما يلي تفاصيل الحصص المباشرة وغير المباشرة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في أسهم المجموعة كما في نهاية السنة:

اسم أعضاء مجلس الإدارة	المنصب	الجنسية	2022 عدد الأسهم	المعاملة عدد الأسهم
عبداللّه صالح كامل	**رئيس مجلس الإدارة**	**سعودي**	**338,598**	**-**
عبدالإله صباحي	**عضو مجلس الإدارة**	**سعودي**	**225,899**	**-**
فهد الراجحي (غير مباشرة)	**عضو مجلس الإدارة**	**سعودي**	**10,815**	**-**

اسم أعضاء مجلس الإدارة	المنصب	الجنسية	2021 عدد الأسهم	المعاملة عدد الأسهم
عبداللّه صالح كامل	رئيس مجلس الإدارة	سعودي	338,598	-
عبدالإله صباحي	عضو مجلس الإدارة	سعودي	225,899	-
فهد الراجحي (غير مباشرة)	عضو مجلس الإدارة	سعودي	10,815	-

27 ارتباطات وإلتزامات محتملة

	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
اعتمادات مستندية	**630,421**	842,993
خطابات ضمان	**1,496,283**	1,557,930
خطابات قبول	**56,076**	130,561
ارتباطات غير مسحوبة	**857,095**	1,052,955
عقود الوعد المتوافقة مع مبادئ الشريعة	**252,006**	516,793
	3,291,881	4,101,232

28 تحليل القطاعات

تم عرض معلومات القطاعات على أساس القطاعات الجغرافية للمجموعة. تستند القطاعات الجغرافية على موقع الوحدات المسئولة عن تسجيل المعاملات وتعكس الطريقة التي يتم فيها تقييم المعلومات من قبل إدارة المجموعة ومجلس الإدارة.
لأغراض تقديم التقارير المالية، تم تقسيم المجموعة إلى القطاعات الجغرافية التالية:

- الشرق الأوسط
- شمال أفريقيا
- أوروبا
- أخرى

إن النتائج المقدم تقرير بشأنها للقطاعات الجغرافية مبنية على أنظمة التقارير المالية الداخلية للمجموعة. إن السياسات المحاسبية للقطاعات هي نفسها التي تم إتباعها في إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة كما هو مبين في الإيضاح رقم 2. المعاملات ما بين هذه القطاعات تنفذ حسب أسعار السوق التقديرية ودون شروط تفضيلية.

لم يتم تقديم قطاعات الأعمال لأن ذلك لا ينطبق على المجموعة.

28 تحليل القطاعات (تتمة)

فيما يلي بنود قطاع الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:

القطاع	2022			2021		
	الموجودات ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	الموجودات ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي (معدلة)
الشرق الأوسط	12,999,079	3,002,644	8,719,950	14,938,795	3,603,522	10,000,824
شمال أفريقيا	2,627,922	1,348,227	994,496	2,734,389	1,498,991	943,683
أوروبا	7,647,797	4,051,269	3,337,415	8,051,980	4,428,389	3,400,171
أخرى	1,707,036	480,095	1,080,967	2,068,211	703,552	1,213,655
	24,981,834	8,882,235	14,132,828	27,793,375	10,234,454	15,558,333

فيما يلي بنود الدخل التشغيلي وصافي الدخل التشغيلي وصافي الدخل لكل قطاع من القطاعات:

القطاع	2022			2021		
	مجموع الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل ألف دولار أمريكي	مجموع الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل ألف دولار أمريكي (معدلة)
الشرق الأوسط	532,618	289,005	138,567	518,976	281,511	108,160
شمال أفريقيا	105,553	41,718	33,117	117,624	51,953	30,365
أوروبا	405,528	252,700	49,036	258,940	97,744	3,232
أخرى	95,033	33,254	18,734	97,277	37,718	15,357
	1,138,732	616,677	239,454	992,817	468,926	157,114

29 إدارة المخاطر

تعتبر إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار بالمجموعة. وتقوم لجنة المخاطر الإدارية واللجان التنفيذية بتوجيه ومساعدة الإدارة العامة لمخاطر الميزانية للمجموعة. تدير المجموعة هذه التعرضات عن طريق وضع حدود لها بموافقة مجلس الإدارة. ولم تتغير هذه المخاطر وعمليات هذه المخاطر بشكل جوهري عن السنة السابقة.

إن أهم أنواع المخاطر هي مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر التركز ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية الأخرى. تتضمن مخاطر السوق على مخاطر معدل الربح ومخاطر أسعار الأسهم ومخاطر صرف العملات الأجنبية.

أ) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها عندما يحين إستحقاقها ضمن الظروف الاعتيادية والمضغوطة. ولتقليل هذه المخاطر، قامت الإدارة بترتيب مصادر تمويل متنوعة وإدارة الموجودات وأخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة السيولة على أساس منتظم. لدى كل شركة من الشركات التابعة للمجموعة سياسات وإجراءات موثقة ومطبقة تتعلق بسيولة العملات المحلية والأجنبية تتناسب مع طبيعة أعمالها وتعقيداتها. وتتناول هذه السياسة أهداف الشركات التابعة المتمثل في حماية القوة المالية حتى خلال الأحداث الصعبة.

يلخص الجدول بالصفحة التالية بيان استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة على أساس الترتيبات التعاقدية للسداد. لقد تم تحديد الاستحقاق التعاقدي للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ قائمة المركز المالي إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدي ولا تأخذ في الاعتبار الاستحقاقات الفعلية التي يشتر إليها في تاريخ احتفاظ المجموعة بحسابات حاملي الاستثمار وتوفر الخطوط المصرفية.

29 إدارة المخاطر (تتمة)

أ) مخاطر السيولة (تتمة)

فيما يلي بيان الإستحقاق الموحد كما في 31 ديسمبر 2022:

	لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	1 إلى 3 أشهر ألف دولار أمريكي	3 إلى 6 أشهر ألف دولار أمريكي	6 أشهر إلى سنة واحدة ألف دولار أمريكي	سنة واحدة إلى 3 سنوات ألف دولار أمريكي	3 إلى 5 سنوات ألف دولار أمريكي	5 إلى 10 سنوات ألف دولار أمريكي	10 إلى 20 سنة ألف دولار أمريكي	20 سنة وأكثر ألف دولار أمريكي	غير مؤرخة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الموجودات											
نقد وأرصدة لدى بنوك	2,651,676	34,344	7,532	-	320,664	10,263	-	-	-	1,372,133	4,396,612
ذمم مدينة	1,017,103	1,641,641	1,347,738	1,721,298	2,465,707	1,773,181	359,693	89,642	12,942	8,628	10,437,573
التمويل بالمضاربة والمشاركة	507,552	27,778	13,322	36,081	340,758	324,410	160,734	83,579	3,110	-	1,497,324
استثمارات	111,249	224,521	180,714	333,808	1,860,230	1,762,620	376,597	21,782	7,017	356,176	5,234,714
إجارة منتهية بالتمليك	23,662	39,765	83,575	111,836	421,014	359,798	559,823	551,568	82,315	-	2,233,356
عقارات ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	461,472	461,472
موجودات أخرى	226,332	35,945	15,225	42,700	22,777	28,697	28,224	-	-	320,883	720,783
مجموع الموجودات	4,537,574	2,003,994	1,648,106	2,245,723	5,431,150	4,258,969	1,485,071	746,571	105,384	2,519,292	24,981,834
المطلوبات											
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى	6,451,061	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6,451,061
مبالغ مستحقة لبنوك	647,835	131,242	59,889	65,086	2,726	189	9,223	55,269	-	-	971,459
تمويلات طويلة الأجل	9,129	16,443	-	6,790	-	63,144	212,531	-	-	-	308,037
مطلوبات أخرى	439,426	119,732	63,631	57,061	22,301	56,237	1,951	371,721	-	19,618	1,151,678
مجموع المطلوبات	7,547,451	267,417	123,520	128,937	25,027	119,570	223,705	426,990	-	19,618	8,882,235
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	3,598,216	2,374,839	825,016	1,283,299	3,039,521	783,726	1,672,572	555,639	-	-	14,132,828
مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار	11,145,667	2,642,256	948,536	1,412,236	3,064,548	903,296	1,896,277	982,629	-	19,618	23,015,063
صافي فجوة السيولة	(6,608,093)	(638,262)	699,570	833,487	2,366,602	3,355,673	(411,206)	(236,058)	105,384	2,499,674	1,966,771
صافي فجوة السيولة المتراكمة	(6,608,093)	(7,246,355)	(6,546,785)	(5,713,298)	(3,346,696)	8,977	(402,229)	(638,287)	(532,903)	1,966,771	
حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة بالميزانية	140,046	147,676	82,988	1,078,705	66,546	1,784	1,867	535	13,540	-	1,533,687

29 إدارة المخاطر (تتمة)

أ) مخاطر السيولة (تتمة)

فيما يلي بيان الإستحقاق الموحد كما في 31 ديسمبر 2021 (معدلة):

	لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	1 إلى 3 أشهر ألف دولار أمريكي	3 إلى 6 أشهر ألف دولار أمريكي	6 أشهر إلى سنة واحدة ألف دولار أمريكي	سنة واحدة إلى 3 سنوات ألف دولار أمريكي	3 إلى 5 سنوات ألف دولار أمريكي	5 إلى 10 سنوات ألف دولار أمريكي	10 إلى 20 سنة ألف دولار أمريكي	20 سنة وأكثر ألف دولار أمريكي	غير مؤرخة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الموجودات											
نقد وأرصدة لدى بنوك	3,452,477	13,908	7,406	-	410,676	8,849	-	-	-	1,788,037	5,681,353
ذمم مدينة	1,336,976	1,314,369	1,435,258	1,548,304	2,517,177	2,097,327	536,476	176,496	13,264	-	10,975,647
التمويل بالمضاربة والمشاركة	2,397,844	18,392	9,842	52,820	421,261	370,583	149,958	72,407	-	-	3,493,107
استثمارات	219,594	360,877	93,529	329,029	1,656,410	1,153,266	357,223	17,387	1,000	307,154	4,495,469
إجارة منتهية بالتمليك	31,400	32,074	84,693	119,967	406,966	318,549	497,678	472,567	54,906	-	2,018,800
عقارات ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	524,111	524,111
موجودات أخرى	162,375	39,817	55,939	75,210	61,294	20,079	2	1,630	-	188,542	604,888
مجموع الموجودات	7,600,666	1,779,437	1,686,667	2,125,330	5,473,784	3,968,653	1,541,337	740,487	69,170	2,807,844	27,793,375
المطلوبات											
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى	7,579,275	-	-	-	-	-	-	-	-	-	7,579,275
مبالغ مستحقة لبنوك	679,549	259,438	112,113	45,913	130,063	244	7,631	18,500	-	-	1,253,451
تمويلات طويلة الأجل	21,360	5,254	750	9,620	7,460	61,827	180,562	-	-	-	286,833
مطلوبات أخرى	389,553	82,910	86,783	112,690	32,784	175,900	14,436	21,014	-	198,825	1,114,895
مجموع المطلوبات	8,669,737	347,602	199,646	168,223	170,307	237,971	202,629	39,514	-	198,825	10,234,454
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	5,331,674	1,691,344	871,913	1,425,810	3,195,086	851,720	1,663,761	527,025	-	-	15,558,333
مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار	14,001,411	2,038,946	1,071,559	1,594,033	3,365,393	1,089,691	1,866,390	566,539	-	198,825	25,792,787
صافي فجوة السيولة	(6,400,745)	(259,509)	615,108	531,297	2,108,391	2,878,962	(325,053)	173,948	69,170	2,609,019	2,000,588
صافي فجوة السيولة المتراكمة	(6,400,745)	(6,660,254)	(6,045,146)	(5,513,849)	(3,405,458)	(526,496)	(851,549)	(677,601)	(608,431)	2,000,588	
حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة بالميزانية	223,417	88,282	71,933	447,210	103,163	68,083	117,877	7,691	47	-	1,127,703

ب) مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد أطراف عقود التمويل بالوفاء بإلتزاماته الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. وتحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان من خلال متابعة التعرضات الائتمانية وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى بصورة مستمرة. ويتم تأمين عقود التمويل في الغالب بالضمانات الشخصية للأفراد الذين يمتلكون الأطراف الأخرى، عن طريق ضمان في شكل رهونات للأصول الممولة أو أصول أخرى ملموسة.

أنواع مخاطر الائتمان

تشتمل عقود التمويل أساساً على ذمم بيوع (مرابحات) مدينة وذمم سلم مدينة وذمم استصناع مدينة والتمويل بالمضاربة والتمويل بالمشاركة وإجارة منتهية بالتمليك.

ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

تقوم المجموعة بتمويل هذه المعاملات من خلال شراء السلعة، والتي تمثل موضوع المرابحة ومن ثم إعادة بيعها بربح للمرابح (المستفيد). إن سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها هامش الربح) يعاد سداده على أقساط من قبل المرابح بموجب الفترة المتفق عليها. أحياناً تكون المعاملات مضمونة بموضوع المرابحة (في حالة التمويل العقاري) وفي أوقات أخرى بمجموعة من الضمانات التي تضمن جميع التسهيلات المعطاة للعميل.

ذمم سلم مدينة

السلم هو عقد تقوم بموجبه المجموعة بدفع فوري للبائع لتوصيل السلعة في المستقبل. لحماية نفسها من المخاطر المرتبطة بالسلعة تقوم المجموعة بإبرام عقد السلم الموازي الذي بموجبة تقوم ببيع السلعة للتوصيل المؤجل مقابل الدفع الفوري.

29 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

ذمم إستصناع مدينة

إن الإستصناع هو عقد بيع بين المجموعة كبائع والعميل كمشتري والذي بموجبة تتعهد المجموعة بتصنيع (أو إقتناء) سلعة وبيعها للعميل على سعر متفق عليه بين الطرفين عند استكمالها في تاريخ مستقبلي.

التمويل بالمضاربة

تدخل المجموعة في عقود المضاربة عن طريق الاستثمار في صناديق مدارة من قبل بنوك ومؤسسات مالية أخرى لفترات زمنية محددة.

التمويل بالمشاركة

هي إتفاقية بين المجموعة والعميل للمساهمة في بعض المشاريع الاستثمارية، سواء كانت موجودة أو جديدة، أو ملكية بعض من العقارات إما بشكل دائم أو وفقاً لترتيب المشاركة المتناقصة التي تنتهي بشراء العميل الملكية بالكامل. يوزع الربح بموجب الاتفاقية التي وضعت بين الطرفين بينما توزع الخسارة بموجب نسبة أسهمهم في رأس المال أو المشروع.

التعرضات القصوى لمخاطر الائتمان قبل الأخذ بالاعتبار الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى

	التعرض الأقصى	
	2022 ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي (معدلة)
أرصدة لدى بنوك مركزية	**3,331,927**	4,441,912
أرصدة لدى بنوك أخرى	**530,747**	570,938
ذمم مدينة	**10,437,573**	10,975,647
التمويل بالمضاربة والمشاركة	**1,497,324**	3,493,107
استثمارات	**5,234,714**	4,495,469
موجودات أخرى	**340,031**	297,189
المجموع	**21,372,316**	24,274,262
ارتباطات والتزامات محتملة	**3,291,881**	4,101,232
	24,664,197	28,375,494

نوعية الائتمان حسب فئة عقود التمويل الإسلامية

يوضح الجدول أدناه نوعية الائتمان حسب فئة عقود التمويل الإسلامية، على أساس نظام التصنيف الائتماني للمجموعة:

	31 ديسمبر 2022			
نوعية عقود التمويل الإسلامية	**لم يحين موعد إستحقاقها وغير متعثرة ألف دولار أمريكي**	**فات موعد إستحقاقها ولكنها منتجة ألف دولار أمريكي**	**عقود تمويل إسلامية متعثرة ألف دولار أمريكي**	**المجموع ألف دولار أمريكي**
ذمم مدينة	**10,033,850**	**610,666**	**536,360**	**11,180,876**
التمويل بالمضاربة والمشاركة	**1,470,087**	**3,576**	**53,595**	**1,527,258**
موجودات أخرى	**363,215**	**828**	**8,467**	**372,510**
	11,867,152	**615,070**	**598,422**	**13,080,644**

	31 ديسمبر 2021			
نوعية عقود التمويل الإسلامية	لم يحين موعد إستحقاقها وغير متعثرة ألف دولار أمريكي	فات موعد إستحقاقها ولكنها منتجة ألف دولار أمريكي	عقود تمويل إسلامية متعثرة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي (معدلة)
ذمم مدينة	10,415,857	626,409	794,281	11,836,547
التمويل بالمضاربة والمشاركة	3,467,870	1,702	57,864	3,527,436
موجودات أخرى	313,457	1,177	9,850	324,484
	14,197,184	629,288	861,995	15,688,467

29 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

التحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية التي تجاوزت موعد الاستحقاق وغير متعثرة

يلخص الجدول التالي التحليل الزمني لعقود التمويل الفائت موعد استحقاقها ولكنها منتجة كما في:

	31 ديسمبر 2022			
نوعية عقود التمويل الإسلامية	أقل من 30 يوماً ألف دولار أمريكي	من 31 إلى 60 يوماً ألف دولار أمريكي	من 61 إلى 90 يوماً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة	152,824	134,816	323,026	610,666
التمويل بالمضاربة والمشاركة	3,024	154	398	3,576
موجودات أخرى	426	258	144	828
	156,274	135,228	323,568	615,070

	31 ديسمبر 2021			
نوعية عقود التمويل الإسلامية	أقل من 30 يوماً ألف دولار أمريكي	من 31 إلى 60 يوماً ألف دولار أمريكي	من 61 إلى 90 يوماً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي (معدلة)
ذمم مدينة	89,298	222,988	314,123	626,409
التمويل بالمضاربة والمشاركة	1,307	211	184	1,702
موجودات أخرى	482	404	291	1,177
	91,087	223,603	314,598	629,288

يلخص الجدول التالي مجموع عقود التمويل الفائت موعد استحقاقها، المتعثرة و التي لم يحين موعد إستحقاقها وغير متعثرة وتقادم عقود التمويل الإسلامي المتعثرة حسب نوع الطرف المقابل كما في 31 ديسمبر 2022:

			تقادم عقود التمويل الإسلامي المتعثرة				
	المجموع ألف دولار أمريكي	لم يحين موعد إستحقاقها وغير متعثر ألف دولار أمريكي	فات موعد إستحقاقها ولكنها منتجة ألف دولار أمريكي	عقود تمويل إسلامية متعثرة ألف دولار أمريكي	90 يومًا إلى عام واحد ألف دولار أمريكي	من سنة إلى ثلاث سنوات ألف دولار أمريكي	أكثر من ثلاث سنوات ألف دولار أمريكي
السيادية	1,348,060	1,316,335	23,185	8,540	4,270	-	4,270
بنك	1,340,536	1,267,221	21,320	51,995	31,240	20,424	331
شركات الاستثمار	12,888	12,888	-	-	-	-	-
الشركات	6,603,089	5,697,015	523,522	382,552	151,609	147,160	83,783
بيع بالتجزئة	3,776,071	3,573,693	47,043	155,335	71,815	29,209	54,311
	13,080,644	11,867,152	615,070	598,422	258,934	196,793	142,695

يلخص الجدول التالي إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة في المرحلة 3 المفصح عنها حسب نوع الطرف المقابل كما في 31 ديسمبر 2022:

	الرصيد الافتتاحي ألف دولار أمريكي	إضافات خلال العام ألف دولار أمريكي	مسترد خلال العام ألف دولار أمريكي	مشطوبة خلال العام ألف دولار أمريكي	ترجمة العملات الأجنبية / أخرى - صافي ألف دولار أمريكي	الرصيد في نهاية العام ألف دولار أمريكي
بنك	4,256	38,972	-	(3,813)	4,809	44,224
شركات	417,204	205,966	(55,914)	(259,703)	49,056	356,609
بيع بالتجزئة	95,132	30,565	(5,785)	(220)	(821)	118,871
	516,592	275,503	(61,699)	(263,736)	53,044	519,704

29 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

تقليل مخاطر الائتمان

تقوم جميع الشركات التابعة للمجموعة التي لديها تعرضات مضمونة بعقارات أو رهونات أخرى بالتحقق من الضمانات وتقييمها بشكل منتظم ودوري. وتتم عملية التأكد من قيمة الرهونات من قبل جهة تقييم مستقلة ومؤهلة أو من قبل محلل رهونات في الشركة التابعة. ويتم تحديد عدد مرات تأكيد هذه الرهونات كجزء من سياسة الائتمان أو الاستثمار وعملية الموافقة عليها. وتسمح الشركات التابعة للمجموعة بعملية رهن المركبات والسفن والطائرات والأقمار الصناعية والقطارات والأساطيل كرهونات مقابل الائتمان والمنتجات الاستثمارية ولكنها لا تقبل الموجودات القابلة للتلف أو الموجودات الأخرى بأعمار إستهلاكية أقل من خمس سنوات. ولا تقبل الشركات التابعة للمجموعة أية موجودات كرهونات إذا كانت هذه الموجودات قابلة للتقادم في حالة نقلها (على سبيل المثال الأثاث). وكما تتأكد الشركات التابعة بأن هذه الموجودات مؤمن عليها لكي تكون مقبولة كرهونات.

تقبل الشركات التابعة للمجموعة الشيكات من الأطراف الأخرى كرهونات. وتقبل الشركات التابعة الأوراق التجارية كرهونات مؤهلة إذا كانت صادرة من قبل بنوك أو مؤسسات ذات مراكز ائتمانية جيدة. وحيث أن فترة استحقاق الأوراق التجارية بصفة عامة ذات طبيعة قصيرة الأجل، فإنه لا يتم قبولها كرهونات مقابل التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل (على سبيل المثال، يجب ألا تتجاوز مدة التمويل فترة استحقاق الأوراق التجارية). وكما لا تقبل الشركات التابعة المركبات أو المعدات، إذا كانت جديدة، كرهونات مؤهلة لاحتساب ملائمة رأس المال وذلك لأكثر من 80٪ من قيمتها السوقية، وفي نفس الوقت لا يتم قبول أية مركبات أو معدات مستعملة كرهونات مؤهلة لأكثر من 50٪ من قيمتها المؤمنة.

الضمانات الواردة أدناه قد تستقطب إعفاء من متطلبات ملائمة رأس المال حسب تعليمات مصرف البحرين المركزي:

1. هامش الجدية (وديعة حسن النية): تقبل الشركات التابعة هذا النوع من الضمانات في الصفقات التي يتم فيها تقديم وعود تنفيذ غير ملزمة بشأنها من قبل العميل. فإذا لم يفي العميل بوعده بالتنفيذ، فإن الشركات التابعة في هذه الحالة يكون لديها حق تحصيل هامش الجدية.
2. ضمان الأطراف الأخرى: يكون لدى الشركة التابعة الحق في الرجوع إلى الضامن في حالة إخلال العميل بالتزاماته. لكي يصبح الضمان رهناً مؤهلاً، فإنه يجب أن يكون غير مشروط وغير قابل للإلغاء. ويجب أن يكون الضامن قادراً على الوفاء، عندما يكون ذلك قابلا للتطبيق وذو تصنيف استثماري جيد.
3. العربون: وهو المبلغ الذي يجب الحصول عليه من المشتري أو المستأجر عند إبرام العقد وهو يعتبر من الاحتياطيات الأولية للشركة التابعة إذا أخل المشتري أو المستأجر بشروط العقد.
4. الموجودات الأساسية التي تمثل عقد الإيجار: يجب أن تكون الموجودات الأساسية ذات قيمة نقدية ويجب أن يكون للشركة التابعة حق الرجوع عليها قانونياً والوصول إليها وامتلاكها بل وبيعها من أجل استرداد التعرض غير المغطى من قبل هذا العميل. وكما يجب أن تكون الموجودات خالية من أي نوع من أنواع الرهن.

   ويجب إعادة أي مبلغ فائض ناتج عن إغلاق الرهن من قبل الشركة التابعة إلى العميل (الراهن). ويجب على الشركة التابعة إجراء عملية تقييم سنوية على الأقل للموجودات المرهونة والحفاظ على مستندات كافية تؤيد هذا التقييم.
5. الودائع النقدية الخالية من أية أعباء قانونية لدى الشركة التابعة، وذلك إما على شكل حقوق حاملي حسابات استثمار أو حقوق حاملي حسابات استثمار غير مدرجة بالميزانية.
6. صكوك مصنفة أو غير مصنفة صادرة من قبل مؤسسات مالية ذات درجة عالية أو حكومات دول مجلس التعاون الخليجي.

جودة الائتمان

ستعتمد إدارة مخاطر الائتمان في المجموعة على إنشاء وصيانة نظام التصنيف الائتماني وأنشطة الأعمال غير أنشطة التجزئة. ستقوم جميع وحدات المجموعة بتنفيذ نظام التصنيف الائتماني الخاص بها مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات المنهجية المطلوبة والمقرة من قبل مصارفها المركزية المحلية بهذا الخصوص. ستعكس منهجية تقييم المدين (المصدر) خصوصيات الأعمال الرئيسية للمجموعة والتنوع الجغرافي لعملياتها. وسيتم إجراء تصنيفات البلدان والحكومات والمؤسسات المالية بطريقة مركزية في البنك بمملكة البحرين، بينما ستتم عملية تصنيف المؤسسات على مستوى الشركات التابعة وذلك ما لم تتضمن مخاطر المؤسسات مخاطر عبر الحدود وفي هذه الحالة ستتم عملية التصنيف في البنك كجزء من اعتماد حد الائتمان.

وقد تم تصميم نظام تصنيف الائتمان لكي يكون متماثلا مع نظام تصنيف وكالات التصنيف الدولية المعروفة (موديز، ستاندرد أند بورز، فيتش) وذلك فيما يتعلق بتطبيقاتها الخاصة بالعملات الأجنبية للدول والحكومات والمؤسسات المالية.

وبناء على ذلك، سيتم تصنيف الدول والحكومات والمؤسسات المالية على أساس التزاماتها بالعملات الأجنبية المتوسطة الأجل غير المضمونة. وهذا يعني بالنسبة للحكومات والمؤسسات المالية أن المخاطر عبر الحدود ستكون أيضا جزءاً من عملية التصنيف وستكون عملية تصنيف الدولة في معظم الحالات عبارة عن السقف المحدد لتصنيف المؤسسة المالية.

تتبنى المجموعة آليات التصنيف الائتماني المتبعة في شركات التصنيف العريقة، أي إجراء تحليل أساسي شامل لجميع العوامل الكمية والنوعية بهدف تحديد المخاطر الفعلية والمتوقعة. سيتم تطبيق التصنيف الائتماني على الدول والملتزم الفردي. يتم تصنيف الملتزم الفردي مع المؤسسات المالية والشركات والحكومات والأفراد. وعليه يقوم نظام التصنيف الائتماني الداخلي على تصنيف الملتزمين (الجهات المصدرة) وليس التسهيل الائتماني. كما يقوم هذا التصنيف على تحديد الاحتمالية النسبية في تعثر المتلزم في السداد ولا يأخذ في الاعتبار تأثير الضمانات وأدوات تقليل المخاطر الأخرى في حالة التعثر في السداد. وعلى النقيض من ذلك، فإن تصنيفات التسهيلات الائتمانية تجمع بين احتمالية حدوث التعثر في السداد وحجم الخسائر المتوقعة في حالة التعثر في السداد. ومع ذلك ففي الوقت الراهن تتبنى المجموعة سياسة تصنيف المتلزم فقط (مع أنها لا تمنع شركاتها التابعة الفردية داخلياً من تبنى تصنيف التسهيلات الائتمانية أذا رغبوا في ذلك).

29 إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر التركز

ينتج التركز عندما تدخل مجموعة من الأطراف متعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لها نفس السمات الإقتصادية مما يؤثر على مقدرتها في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تدل مخاطر التركز على الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي محدد أو منطقة جغرافية معينة.

من أجل تجنب التركيز المفرط للمخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز على حدود البلد وحدود الطرف الآخر والحفاظ على محافظ استثمارية متنوعة. يتم سيطرة وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان وفقاً لذلك.

فيما يلي بنود توزيع الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب القطاع الاقتصادي:

	2022			2021		
	الموجودات ألف دولار أمريكي	**المطلوبات ألف دولار أمريكي**	**حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي**	الموجودات ألف دولار أمريكي (معدلة)	المطلوبات ألف دولار أمريكي (معدلة)	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي (معدلة)
صناعي	**2,619,599**	**173,239**	**146,216**	2,945,213	187,003	353,186
تعدين وتنقيب	**79,764**	**4,103**	**35,410**	101,177	3,151	26,840
زراعي	**250,264**	**24,152**	**4,438**	132,246	36,658	12,958
إنشائي وعقاري	**2,091,058**	**18,467**	**22,094**	2,562,346	22,380	13,693
مالي	**3,681,726**	**1,539,683**	**1,750,814**	4,755,320	1,552,019	1,888,435
تجاري	**1,720,022**	**276,529**	**84,953**	1,973,875	181,439	229,889
شخصي وتمويل استهلاكي	**3,410,399**	**5,091,356**	**9,098,784**	3,428,089	6,091,288	10,217,345
حكومي	**8,202,628**	**44,264**	**300,817**	8,693,965	136,607	268,130
قطاعات أخرى	**2,926,374**	**1,710,442**	**2,689,302**	3,201,144	2,023,909	2,547,857
	24,981,834	**8,882,235**	**14,132,828**	27,793,375	10,234,454	15,558,333

د) مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق من تقلبات في معدلات الربح وأسعار الأسهم ومعدلات صرف العملات الأجنبية. وفقاً لسياسات مخاطر السوق المطبقة حالياً. وضعت إدارة المجموعة حدوداً لمستويات المخاطر الممكن تقبلها. ويتم مراقبة الالتزام بهذه الحدود من قبل الإدارة المحلية على مستوى الشركة التابعة.

مخاطر معدل الربح

مخاطر معدل الربح هي مخاطر تكبد المجموعة لخسارة مالية نتيجة لعدم التطابق في معدل الربح على موجودات المجموعة وحقوق حاملي حسابات الاستثمار. يستند توزيع الربح على حقوق حاملي حسابات الاستثمار على إتفاقيات تقاسم الأرباح. ولذلك، فإن المجموعة لا تخضع لأي مخاطر معدل ربح جوهرية.

إلا أن اتفاقيات تقاسم الأرباح سيؤدى إلى مخاطر التعويض التجاري عندما لا تسمح نتائج المجموعة بتوزيع الأرباح تماشياً مع معدلات السوق.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حده. ينتج التعرض لمخاطر أسعار الأسهم من محفظة الاستثمار. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات حسب التوزيع الجغرافي والتركز الصناعي.

لدى المجموعة إجمالي محفظة أسهم حقوق ملكية بمبلغ وقدره 243,995 ألف دولار أمريكي (2021: 106,486 ألف دولار أمريكي) مشتملة على أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بإجمالي 108,136 ألف دولار أمريكي (2021: 87,451 ألف دولار أمريكي) أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بإجمالي 135,859 ألف دولار أمريكي (2021: 19,035 ألف دولار أمريكي). أي اختلاف بمقدار 10٪ زيادة أو نقصان في قيمة المحفظة لن يكون له أي تأثير جوهري على صافي الدخل الموحد أو حقوق الملكية الموحدة للمجموعة.

29 إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر السوق (تتمة)

مخاطر صرف العملات الأجنبية

تنتج مخاطر صرف العملات الأجنبية عن الحركة في معدلات الصرف على مدى فترة من الزمن. يتم مراقبة المراكز على أساس منتظم للتأكد من أن المراكز هي ضمن الحدود المسموح بها.

وفيما يلي تعرضات المجموعة لمختلف العملات بما يعادل الدولار الأمريكي:

	2022		
العملة	معادل فائض (عجز) تشغيلي ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) إستراتيجي ألف دولار أمريكي	مجموع معادل فائض (عجز) ألف دولار أمريكي
ليرة تركية	280,830	66,863	347,693
دينار أردني	325,884	505,911	831,795
جنيه مصري	190,040	232,478	422,518
جنيه سوداني	36,775	21,025	57,800
دينار جزائري	148,806	112,900	261,706
ليرة لبنانية	42	-	42
جنيه إسترليني	(4,624)	-	(4,624)
دينار تونسي	84,830	63,692	148,522
يورو	34,022	-	34,022
راند جنوب أفريقي	51,048	33,542	84,590
روبية باكستانية	104,757	94,475	199,232
ليرة سورية	5,612	-	5,612
درهم مغربي	(2)	-	(2)
أخرى	46,936	-	46,936

	2021		
العملة	معادل فائض (عجز) تشغيلي ألف دولار أمريكي (معدلة)	معادل فائض (عجز) إستراتيجي ألف دولار أمريكي (معدلة)	مجموع معادل فائض (عجز) ألف دولار أمريكي (معدلة)
ليرة تركية	80,395	77,323	157,718
دينار أردني	(38,032)	492,904	454,872
جنيه مصري	(105,399)	287,765	182,366
جنيه سوداني	2,176	21,625	23,801
دينار جزائري	13,155	104,291	117,446
ليرة لبنانية	1,317	16,923	18,240
جنيه إسترليني	(6,845)	-	(6,845)
دينار تونسي	(4,196)	63,073	58,877
يورو	151,056	-	151,056
راند جنوب أفريقي	(437)	33,975	33,538
روبية باكستانية	36,035	94,475	130,510
ليرة سورية	(39,928)	11,614	(28,314)
درهم مغربي	-	9,247	9,247
أخرى	14,608	-	14,608

تمثل مخاطر العملة الإستراتيجية مبلغ حقوق الشركات التابعة.

29 إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر السوق (تتمة)

تحليل حساسية مخاطر صرف العملات الأجنبية

من أجل قياس مدى تعرضها لمخاطر العملة، تقوم المجموعة بفحص ضغوطات تعرضاتها متبعة قياس الصدمات المعتمدة من قبل سياسة المشتقات المالية للمجموعة فيما يتعلق بهذا والتي تحسب التأثير على موجودات ودخل المجموعة كنتيجة زيادة أو نقصان في قيمة العملات الأجنبية فيما يتعلق بعملة إعداد تقارير المجموعة. ويتم ذلك باستخدام نسب مئوية مختلفة بناءً على اجتهادات إدارة المجموعة.

فيما يلي تحليل الحساسية الذي يحسب تأثير التغيرات المحتملة الممكنة في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدولار الأمريكي مع الإحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة في القائمة الموحدة للدخل والقائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية.

في 31 ديسمبر 2022

العملة	تفاصيل	التعرضات ألف دولار أمريكي	أقصى تأثير هبوط متوقع ٪	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي	أقصى تأثير صعود متوقع ٪	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي
دينار جزائري	صافي الدخل	22,003	-15٪	(2,870)	5٪	1,158
	مجموع حقوق الملكية	203,914	-15٪	(26,598)	5٪	10,732
جنيه مصري	صافي الدخل	84,243	-20٪	(14,041)	5٪	4,434
	مجموع حقوق الملكية	310,466	-20٪	(51,744)	5٪	16,340
ليرة تركية	صافي الدخل	49,036	-20٪	(8,173)	5٪	2,581
	مجموع حقوق الملكية	259,113	-20٪	(43,185)	5٪	13,638
جنيه سوداني	صافي الدخل	6,373	-100٪	(3,187)	5٪	335
	مجموع حقوق الملكية	37,469	-100٪	(18,735)	5٪	1,972
راند جنوب أفريقي	صافي الدخل	3,436	-15٪	(448)	5٪	181
	مجموع حقوق الملكية	51,999	-15٪	(6,783)	5٪	2,737
روبية باكستانية	صافي الدخل	8,925	-10٪	(811)	5٪	470
	مجموع حقوق الملكية	56,505	-10٪	(5,137)	5٪	2,974
دينار تونسي	صافي الخسارة	14,380	-10٪	(1,307)	5٪	757
	مجموع حقوق الملكية	81,285	-10٪	(7,390)	5٪	4,278

في 31 ديسمبر 2021 (معدلة)

العملة	تفاصيل	التعرضات ألف دولار أمريكي	أقصى تأثير هبوط متوقع ٪	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي	أقصى تأثير صعود متوقع ٪	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي
دينار جزائري	صافي الدخل	21,747	-15٪	(2,837)	5٪	1,145
	مجموع حقوق الملكية	192,392	-15٪	(25,095)	5٪	10,126
جنيه مصري	صافي الدخل	59,704	-20٪	(9,951)	5٪	3,142
	مجموع حقوق الملكية	396,734	-20٪	(66,122)	5٪	20,881
ليرة تركية	صافي الدخل	3,232	-20٪	(539)	5٪	170
	مجموع حقوق الملكية	203,386	-20٪	(33,898)	5٪	10,705
جنيه سوداني	صافي الدخل	6,808	-100٪	(3,404)	5٪	358
	مجموع حقوق الملكية	28,554	-100٪	(14,277)	5٪	1,503
راند جنوب أفريقي	صافي الدخل	2,419	-15٪	(316)	5٪	127
	مجموع حقوق الملكية	52,666	-15٪	(6,869)	5٪	2,772
روبية باكستانية	صافي الخسارة	6,131	-10٪	(557)	5٪	323
	مجموع حقوق الملكية	69,779	-10٪	(6,344)	5٪	3,673
دينار تونسي	صافي الدخل	12,657	-10٪	(1,151)	5٪	666
	مجموع حقوق الملكية	80,451	-10٪	(7,314)	5٪	4,234
درهم مغربي	صافي الخسارة	(4,039)	-20٪	673	5٪	(213)
	مجموع حقوق الملكية	18,872	-20٪	(3,145)	5٪	993

29 إدارة المخاطر (تتمة)

هـ) المخاطر التشغيلية

تعرف المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية والأخطاء البشرية والأنظمة أو أحداث خارجية. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكنه يستثني المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة.

إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية
تتضمن إرشادات المجموعة الأقسام التالية: (1) مدى قبول المجموعة للمخاطر التشغيلية، (2) إدارة المخاطر التشغيلية – الهيكل والأنظمة، (3) تقييم المخاطر والرقابة (4) التدقيق الداخلي (5) المخاطر التشغيلية وبازل(II) (6) المخاطر التشغيلية لمتطلبات رأس المال.

يتم تعريف المخاطر التشغيلية للمجموعة على أنها مستوى المخاطر الذي تختار المجموعة قبوله ضمن فئات مخاطرها المحددة. تقاس المخاطر التشغيلية من حيث كل من التأثير (الخسارة المباشرة) وإحتمال حدوثها.

سيخضع إطار عمل المخاطر التشغيلية لمراجعة دورية من قبل التدقيق الداخلي.

تصنف المجموعة أحداث خسائر المخاطر التشغيلية إلى الفئات التالية:

مخاطر البنية التحتية
يعتبر توفر تكنولوجيا المعلومات ذو أهمية قصوى للبنية التحتية للمجموعة. أية تأثيرات سلبية في هذا الخصوص قد تعطل عمليات المجموعة وشركاتها التابعة وبالتالي حدوث مخاطر تشغيلية شديدة.

من أجل حماية الشركات التابعة من مخاطر البنية التحتية كما هو موضح أعلاه، فإنه يجب على كل شركة تابعة أن تتخذ جميع المعايير اللازمة في خطة استمرارية الأعمال و/ أو خطة لمعالجة الكوارث لاستيعاب هذه المخاطر.

مخاطر تكنولوجيا المعلومات
تتمثل المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها المجموعة في هذا السياق في عدم كفاية جودة البرامج المعدات والدخول غير المصرح به من قبل الأطراف الأخرى أو الموظفين، وما إلى ذلك.

مخاطر الموظفين
تتمثل المخاطر الرئيسية التي قد تنشأ من مخاطر الموظفين في المخاطر الناتجة عن السرقة والاحتيال والفساد والجريمة، وما إلى ذلك.
من أجل تجنب وقوع هذه المخاطر، قامت المجموعة بصياغة سياسات ومدونة سلوكيات للموارد البشرية في المجموعة والتي تتضمن على طرق بناءة في التعامل مع الأخطاء وعمليات الاحتيال. كما قامت المجموعة بوضع خطوات رقابة معتمدة في العمليات وكذلك إنشاء عمليات رقابة داخلية مستقلة. وعلاوة على ذلك، فقد قامت المجموعة بوضع إجراءات للهيكل التنظيمي من حيث الفصل بين الوظائف، وفضلاً عن إجراءات تدريب متنوعة للحد من الأخطاء البشرية وعمليات الاحتيال وما في ذلك.

مخاطر الأعمال
قد تتخذ هذه المخاطر الأشكال التالية:

1 عمليات غير محددة: على سبيل المثال عدم تخصيص الوقت الكافي على توثيق أو تحديث العمليات الموثقة مسبقاً.

2 عمليات غير محدثة في الحالات التي يختلف فيها "الواقع" بشدة عن الإرشادات الموثقة سابقاً.

3 في الحالة القصوى للمستندات المفقودة تماماً. للتحوط من هذه المخاطر، قامت المجموعة باعتماد سياسات توثيق سليمة للعمليات التجارية كشرط أساسي لحسن سير عملية التنظيم. إن وصف هذه العملية محدث وواضح، وعلاوة على ذلك، فهو في متناول جميع الموظفين.

29 إدارة المخاطر (تتمة)

و) حوكمة الشركات

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن الموافقة على الاستراتيجية العامة للمجموعة، ومتابعة عملياتها واتخاذ القرارات الحاسمة فيما يتعلق بالأعمال. وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية الرائدة، قام المجلس بوضع إجراءات حوكمة الشركات لضمان حماية مصالح المساهمين، بما في ذلك تعيين أربعة أعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة كما هو محدد في للدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي.

يدير المجموعة مجلس إدارة يتألف مما لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن خمسة عشر عضواً. ومع ذلك، ووفقاً لأحكام القانون، يجوز للمساهمين في الجمعية العامة العادية زيادة عدد أعضاء المجلس بما يتجاوز خمسة عشر عضواً في ظروف معينة. يشغل أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ومع ذلك يجوز تمديد عضويته بناءً على طلب المجلس لفترة لا تتجاوز ستة أشهر بموجب قرار من وزير الصناعة والتجارة والسياحة في البحرين.

يتألف مجلس الإدارة حالياً من ثلاثة عشر عضواً ذوو خلفيات وخبرات متنوعة والذين يمارسون أحكاما مستقلة وموضوعية بصورة فردية وجماعية. بخلاف الرئيس التنفيذي فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة هم غير تنفيذيين. يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي من قبل أعضاء مجلس إدارة مختلفين ولكلٍ منهم مسؤوليات مختلفة ومحددة بشكل واضح.

يجتمع مجلس الإدارة بصورة منتظمة (عادةً أربع مرات في السنة) ويخصص له جدول رسمي للأمور، وينظر في الجوانب الأساسية من شئون المجموعة التي تحال إليه لإتخاذ قرار بشأنها. يقوم المجلس بمراجعة استراتيجية المجموعة وخططها المالية وجميع التغيرات الجوهرية في سياسات المجموعة وهيكلها وتنظيمها والتقارير المقدمة إليه عن عمليات المجموعة (مع التركيز على التطوير التنظيمي، إدارة المخاطر وتطوير تقنية المعلومات) وأداء الإدارة التنفيذية. يتم تزويد المجلس ولجانه بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب لتمكينهم من القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه. يمكن لجميع أعضاء مجلس الإدارة الحصول على مشورة وخدمات أمين السر وهو مسؤول عن ملاحظة الالتزام بإجراءات مجلس الإدارة وكذلك بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها.

تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن نظام الرقابة الداخلية للمجموعة وعن فعاليتها. توجد لدى المجموعة إجراءات معتمدة ومستمرة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الجوهرية التي تواجهها المجموعة، وتتم مراجعة هذه الإجراءات بصورة منتظمة من قبل المجلس. ينص نظام المجموعة للرقابة الداخلية على وجود تسلسل موثق وقابل للمراجعة ويطبق على جميع عمليات المجموعة، وقد وضع هذا النظام لضمان فعالية وكفاءة العمليات والالتزام بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وهو يهدف إلى إدارة المخاطر لغرض تجنب حدوث أخطاء هامة أو خسائر أو عمليات احتيال.

ز) الصراع بين روسيا وأوكرانيا

أأثر الصراع الحالي بين روسيا وأوكرانيا على الاقتصاد العالمي من خلال زيادة التقلبات في الأسواق المالية وأسعار السلع. قد يؤثر الصراع على مجموعة واسعة من الكيانات عبر ولايات قضائية وصناعات مختلفة. ستواصل الإدارة مراقبة وتقييم أي تأثير مباشر أو غير مباشر على محفظتها عن كثب.

ح) تصنيف تركيا كاقتصاد مفرط التضخم

عقد مجلس المحاسبة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) اجتماعه التاسع والعشرين في 26-25 سبتمبر 2022. خلال الاجتماع ، نظر المجلس في التطورات الأخيرة في بعض البلدان التي قد تشير إلى تضخم مفرط في تلك الاقتصادات. ناقش مجلس المحاسبة للهيئة بالتفصيل قضايا الشريعة الناتجة في التقارير المالية في مثل هذه الاقتصادات من قبل المؤسسات المالية الإسلامية. بعد المداولات الواجبة ، وبالنظر إلى وجهات نظر اللجنة ذات الصلة بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية حول هذا الموضوع ، خلصت مجلس المحاسبة لهيئة إلى أن تطبيق مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا للتضخم المفرط لا يعتبر متوافقًا مع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

كما قرر مجلس المحاسبة تطوير ، على أساس الأولوية ، معيار المحاسبة المالية المخصص للمحاسبة والتقارير المالية من قبل المؤسسات المالية الدولية في الاقتصادات ذات التضخم المرتفع ، بما يتوافق على النحو الواجب مع الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) والتوجيهات الشرعية ذات الصلة. نصح مجلس المحاسبة المؤسسات المالية الدولية التي اعتمدت معايير المحاسبة المالية التابعة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كإطار للتقرير بمواصلة إعداد وتقديم بياناتها المالية دون النظر في تأثير التضخم المفرط ، حتى وقت إصدار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على التضخم المفرط.

30 القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي تمثل تقدير مبلغ النقد أو ما في حكمه الذي سيتم استلامه مقابل بيع موجود أو مبلغ النقد أو ما في حكمه الذي يتم دفعه لإطفاء أو تحويل مطلوب في معاملة منظمة بين بائع لديه الرغبة ومشتري لديه رغبة بتاريخ القياس.

إن أدوات أسهم حقوق الملكية المسعرة هي استثمارات تم تقييم قيمتها العادلة باستخدام الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة لأدوات مماثلة وأدوات أسهم حقوق الملكية غير المسعرة هي استثمارات تم تقييم قيمتها العادلة باستخدام مدخلات يمكن ملاحظتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

30 القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

استثمارات المجموعة في الصكوك المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة لديها قيم عادلة بإجمالي 4,452 مليون دولار أمريكي (2021: 4,310 مليون دولار أمريكي).

كما تتضمن الاستثمارات على أدوات أسهم حقوق الملكية غير المسعرة المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والبالغة 55,766 ألف دولار أمريكي (2021: 34,950 ألف دولار أمريكي) وهي مدرجة بالتكلفة نظراً لعدم إمكانية إيجاد طرق بديلة مناسبة للحصول على قيمة عادلة موثوق بها لهذه الاستثمارات.

لا تختلف القيم العادلة لبنود الأدوات المالية الأخرى المدرجة في قائمة المركز المالي بشكل جوهري عن قيمها المدرجة المتضمنة في القوائم المالية الموحدة.

31 إيرادات محظورة شرعاً

بلغت الإيرادات المحققة خلال السنة من معاملات محظورة شرعاً 10 مليون دولار أمريكي (2021: 19 مليون دولار أمريكي) تم ترحيل هذه المبالغ إلى التبرعات الخيرية.

32 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتوافق مع العرض المطبق في السنة الحالية. لم تؤثر إعادة التصنيفات هذه على الدخل الموحد أو حقوق الملكية الموحدة المسجلة مسبقا.

(1) تصنيف العام السابق وإعادة التصنيف

أ) الاستثمارات

في القوائم المالية الموحدة لهذه المجموعة ، تم إعادة تصنيف الاستثمارات البالغة 389 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2021 من "استثمارات من نوع الديون المدرجة بالتكلفة المطفأة" إلى "استثمارات من نوع الدين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية" ضمن الإيضاح رقم 7 ، وذلك من أجل الامتثال مع معيار المحاسبة المالية رقم 33 "الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة" الذي أصبح ساريًا اعتبارًا من 1 يناير 2021. لم يكن لإعادة التصنيف أي تأثير جوهري على صافي الدخل أو حقوق الملكية المُعلن عنها سابقًا.

ب) فك توحيد الشركة المستثمر فيها

تمتلك المجموعة بشكل مباشر وغير مباشر 29% من رأس المال العادي لبنك البركة سورية ("الشركة المستثمر فيها"). دخلت المجموعة في اتفاقية إدارة ["اتفاقية الإدارة"] مع الشركة المستثمر فيها وتزود الشركة المستثمر فيها بالدعم الفني والإداري.

بالنظر إلى اتفاقية الإدارة ، أبرمت المجموعة أنها تسيطر على الشركة المستثمر فيها وبالتالي قامت بتوحيد الشركة المستثمر فيها ضمن البيانات المالية للمجموعة.

خلال الربع المنتهي في 30 سبتمبر 2022 ، أعادت المجموعة تقييم علاقتها مع الشركة المستثمر فيها من حيث متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم 23 - التوحيد. بناءً على إعادة التقييم ، حددت الإدارة ما يلي:

- يتم اتخاذ القرارات الرئيسية لتوجيه الأنشطة المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها من قبل مجلس الإدارة وليس من خلال القرارات المقدمة إلى المجموعة في اتفاقية الإدارة.
- اتفاقية الإدارة لا تنقل السلطة للمجموعة وهي قابلة للتجديد كل عام من قبل مجلس الإدارة. علاوة على ذلك ، فإن القرارات الواردة في اتفاقيات الإدارة تكون حسب توجيهات مجلس الإدارة ويمكن تغييرها من قبل مجلس الإدارة.

- تحديد من لديه القدرة على تعيين وإزالة غالبية أعضاء مجلس الإدارة سيحدد الطرف الذي لديه القدرة على توجيه السياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها.
- وفقا للوثائق الدستورية ، يتكون مجلس الإدارة من تسعة أعضاء يتم انتخابهم بأغلبية المساهمين. تمتلك المجموعة حاليًا 29% فقط من حقوق التصويت وليس لديها أغلبية حقوق التصويت. علاوة على ذلك ، ليس لدى المجموعة سلطة فعلية بالنظر إلى حقوق التصويت للمساهمين الآخرين.

على هذا النحو ، فإن المجموعة ليس لديها القدرة على تعيين وإقالة غالبية أعضاء مجلس الإدارة ، ونتيجة لذلك ليس لديها القدرة على توجيه الأنشطة المالية والتشغيلية لبنك البركة سورية.

بناءً على إعادة التقييم ، خلصت الإدارة إلى أن المجموعة ليس لديها القدرة بالإجماع على توجيه السياسات المالية والتشغيلية لبنك البركة سورية وبالتالي خلصت المجموعة إلى أنها لا تملك السيطرة على الشركة المستثمر فيها.

نتيجة لذلك ، قامت الإدارة بإعادة بيان أرقام المقارنة لتصحيح خطأ التوحيد في القوائم المالية الموحدة للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 كإعادة تعديل للسنة السابقة.

32 أرقام المقارنة (تتمة)

(1) تصنيف العام السابق وإعادة التصنيف (تتمة)

فيما يلي ملخص لتأثير إعادة التصنيف:

1. القائمة الموحدة للمركز المالي:

	قبل التعديل ديسمبر 31 2020	التعديلات	معطة يناير 1 2021	قبل التعديل ديسمبر 31 2021	التعديلات	معطة ديسمبر 31 2021
نقد وأرصدة لدى بنوك	5,361,444	(204,867)	5,156,577	5,923,878	(242,525)	5,681,353
ذمم مدينة	11,945,993	(8,041)	11,937,952	10,996,072	(20,425)	10,975,647
التمويل بالمضاربة والمشاركة	2,854,658	(156,142)	2,698,516	3,623,315	(130,208)	3,493,107
إجارة منتهية بالتمليك	1,747,627	-	1,747,627	2,018,800	-	2,018,800
الاستثمارات	5,097,189	1,408	5,098,597	4,472,649	22,820	4,495,469
عقارات ومعدات	478,572	(9,653)	468,919	539,960	(15,849)	524,111
موجودات أخرى	764,516	(5,050)	759,466	607,503	(2,615)	604,888
مجموع الموجودات	28,249,999	(382,345)	27,867,654	28,182,177	(388,802)	27,793,375
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى	7,508,344	(164,117)	7,344,227	7,728,895	(149,620)	7,579,275
مبالغ مستحقة لبنوك	1,628,032	(27,477)	1,600,555	1,303,793	(50,342)	1,253,451
تمويلات طويلة الأجل	319,364	-	319,364	286,833	-	286,833
مطلوبات أخرى	1,341,676	(70,695)	1,270,981	1,205,122	(90,227)	1,114,895
مجموع المطلوبات	10,797,416	(262,289)	10,535,127	10,524,643	(290,189)	10,234,454
المؤسسات المالية	538,177	144	538,321	744,845	(52)	744,793
المؤسسات غير المالية والأفراد	14,692,012	(67,785)	14,624,227	14,854,562	(41,022)	14,813,540
مجموع حقوق حاملي حسابات الاستثمار	15,230,189	(67,641)	15,162,548	15,599,407	(41,074)	15,558,333
رأس المال	1,242,879	-	1,242,879	1,242,879	-	1,242,879
أسهم خزينة	(17,462)	-	(17,462)	(15,655)	-	(15,655)
علاوة إصدار أسهم	18,084	-	18,084	16,619	-	16,619
احتياطيات	183,121	-	183,121	196,539	-	196,539
التغييرات المتراكمة في القيم العادلة	32,940	-	32,940	57,404	(1,668)	55,736
تحويل عملات أجنبية	(800,489)	-	(800,489)	(940,728)	-	(940,728)
أرباح مبقاة	364,496	(14,200)	350,296	430,312	(27,438)	402,874
حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم	1,023,569	(14,200)	1,009,369	987,370	(29,106)	958,264
رأس المال الدائم فئة 1	400,000	-	400,000	400,000	-	400,000
حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم وحاملي الصكوك	1,423,569	(14,200)	1,409,369	1,387,370	(29,106)	1,358,264
حقوق غير مسيطرة	798,825	(38,215)	760,610	670,757	(28,433)	642,324
مجموع حقوق الملكية	2,222,394	(52,415)	2,169,979	2,058,127	(57,539)	2,000,588
مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحقوق الملكية	28,249,999	(382,345)	27,867,654	28,182,177	(388,802)	27,793,375

32 أرقام المقارنة (تتمة)

(1) تصنيف العام السابق وإعادة التصنيف (تتمة)

2. القائمة الموحدة للدخل

	قبل التعديل 31 ديسمبر 2021	التعديلات	معدلة 31 ديسمبر 2021
صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات مشتركة	1,304,017	(2,391)	1,301,626
عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل حصة المجموعة كمضارب	(1,070,743)	1,127	(1,069,616)
حصة المجموعة كمضارب	364,142	(286)	363,856
عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار	(706,601)	841	(705,760)
حصة المجموعة في الدخل من حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار (كمضارب وكرب المال)	597,416	(1,550)	595,866
حصة المضارب لإدارة حقوق المساهمين خارج الميزانية العمومية لحملة حسابات الاستثمار	12,122	-	12,122
صافي الدخل من عقود التمويل الذاتي والاستثمارات	162,948	(445)	162,503
ايرادات الرسوم والعمولات	180,599	(16,907)	163,692
الدخل التشغيلي الآخر	121,408	(29,743)	91,665
	1,074,493	(48,645)	1,025,848
الربح من التمويل طويل الأجل	(33,031)	-	(33,031)
إجمالي الدخل التشغيلي	**1,041,462**	**(48,645)**	**992,817**
مصروفات الموظفين	284,035	(3,613)	280,422
استهلاك وإطفاء	58,765	(493)	58,272
مصروفات تشغيلية أخرى	186,586	(1,389)	185,197
مجموع المصروفات التشغيلية	**529,386**	**(5,495)**	**523,891**
صافي الدخل التشغيلي للفترة قبل الخسائر الائتمانية المتوقعة/الاضمحلال والضرائب	**512,076**	**(43,150)**	**468,926**
صافي مخصص الخسائر الائتمانية /الاضمحلال	**(253,713)**	**4,614**	**(249,099)**
صافي الدخل قبل الضرائب	**258,363**	**(38,536)**	**219,827**
الضرائب	(68,682)	5,969	(62,713)
صافي الدخل للفترة	**189,681**	**(32,567)**	**157,114**
العائد الي:			
حقوق حاملي أسهم الشركة الأم	112,750	(33,319)	79,431
حقوق غير مسيطرة	76,931	(38,215)	38,716
	189,681	**(71,534)**	**118,147**

32 أرقام المقارنة (تتمة)

(1) تصنيف العام السابق وإعادة التصنيف (تتمة)

3. القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية

	قبل التعديل 1 يناير2021	التعديلات	معدلة 1 يناير2021	قبل التعديل 1 يناير2022	التعديلات	معدلة 1 يناير 2022
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم وحملة الصكوك						
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة في العقارات والمعدات	24,154	-	24,154	46,929	(1,668)	45,261
إحتياطي تحويل عملات أجنبية	(800,489)	-	(800,489)	(940,728)	-	(940,728)
أرباح مبقاة	364,496	(14,200)	350,296	430,312	(27,438)	402,874
إجمالي حقوق الملكية العائد لمساهمي الشركة الأم وحملة الصكوك	1,423,569	(14,200)	1,409,369	1,387,370	(29,106)	1,358,264
حقوق غير مسيطرة	798,825	(38,215)	760,610	670,757	(28,433)	642,324
مجموع حقوق الملكية	2,222,394	(52,415)	2,169,979	2,058,127	(57,539)	2,000,588

4. القائمة الموحدة للتدفقات النقدية

	قبل التعديل 31 ديسمبر 2021	التعديلات	معدلة 31 ديسمبر 2021
صافي الدخل للفترة قبل الضرائب	258,363	(38,536)	219,827
التغيير في النقد من الأنشطة التشغيلية	(25,462)	(112,775)	(138,237)
التغيير في النقد من الأنشطة الاستثمارية	600,954	(36,000)	564,954
التغيير في النقد من الأنشطة التمويلية	(103,127)	149,974	46,847
صافي التغير في النقد وما في حكمه	151,580	17,328	168,908
النقد وما في حكمه في 1 يناير	2,778,177	(240,971)	2,537,206
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر	2,929,757	(223,643)	2,706,114

5. ربحية السهم الأساسية والمخفضة

	قبل التعديل 1 يناير 2022	التعديلات	معدلة 1 يناير 2022
صافي الدخل العائد لمساهمي الشركة الأم للفترة – ألف دولار أمريكي	112,750	(33,319)	79,431
ناقصًا: الأرباح الموزعة على رأس المال الدائم من المستوى الأول	(31,500)	-	(31,500)
صافي الدخل العائد للمساهمين	81,250	(33,319)	47,931
العدد المرجح للأسهم القائمة دون تأثير على أسهم الخزينة (بالآلاف)	1,242,879	-	1,242,879
تأثير أسهم الخزينة (بالآلاف)	(32,350)	-	(32,350)
العدد المرجح للأسهم القائمة (بالآلاف)	1,210,529	-	1,210,529
ربحية السهم – سنتات أمريكية	6.71	(2.75)	3.96

33 نسبة كفاية رأس المال

يقوم مصرف البحرين المركزي بتحديد ومراقبة متطلبات رأس المال لمجموعة البركة على مستوى المكتب الرئيسي ، في حين يتم تنظيم الشركات المصرفية التابعة لمجموعة البركة بشكل مباشر من قبل المشرفين المصرفيين المحليين ، الذين يحددون ويراقبون متطلبات كفاية رأس المال الخاصة بهم.

يطلب مصرف البحرين المركزي من كل شركة استثمار يقع مقرها في البحرين ضمن الفئة 1 الحفاظ على الحد الأدنى لرأس المال 1.0 مليون دينار بحريني والحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال لا يقل عن 110%.

يجب حساب رأس المال التنظيمي لجميع شركات الاستثمار التي تتخذ من البحرين مقراً لها بناءً على حقوق المساهمين ، كما يجب على شركة الاستثمار الاحتفاظ بالموارد البشرية والمالية الكافية وغيرها من الموارد الكافية لإدارة الأعمال بالطريقة العادية.

يلخص الجدول التالي حساب نسبة كفاية رأس المال (مجلد مصرف البحرين المركزي 4 - شركات الاستثمار ، نموذج كفاية رأس المال) بناءً على المستوى الفردي للشركة:

	2022 ألف دولار أمريكي
1- رأس المال التنظيمي (أ)	84,824
2- المتطلبات التنظيمية (ب)	27,695
3- متطلبات رأس المال على أساس المخاطر (ج)	27,695
4- الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال (د)	2,653
5- نسبة (أ) إلى (ب)	٪306

الإدارة التنفيذية للمجموعة

مكتب الرئيس التنفيذي

الأستاذ/ حسام بن الحاج عمر
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

الأستاذ/ محسن دشتي
نائب رئيس أول - رئيس المشاريع الخاصة

الدكتورة/ وجيهة عوض
رئيس الرقمية

إدارة الامتثال والحوكمة وشؤون مجلس الإدارة ومسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال

الأستاذ/ عبد الملك مزهر
نائب رئيس أعلى - رئيس إدارة الامتثال بالمجموعة والحوكمة وشؤون مجلس الإدارة، ومسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال

الائتمان وإدارة المخاطر

الأستاذ/ أزهار عزيز دوقار
نائب رئيس أعلى - رئيس إدارة الإئتمان والمخاطر

التدقيق الداخلي

الأستاذ/ محمد علوي العلوي
نائب رئيس أعلى - رئيس التدقيق الداخلي

الماليـــة

الأستاذ/ علي أصغر مندسوروالا
نائب رئيس أول - رئيس المالية

التدقيق الشرعي الداخلي

الأستاذ/ محمد عبداللطيف آل محمود
نائب رئيس أول - رئيس التدقيق الشرعي الداخلي

العمليات والشؤون الإدارية

الأستاذ/ فؤاد جناحي
نائب رئيس أول - رئيس العمليات والموارد البشرية والشئون الإدارية

الأستاذ/ محمد جمشير
نائب رئيس أول - رئيس تقنية المعلومات

الأستاذه/ نادرة حسين أبو علي
نائب رئيس - إدارة العلاقات المؤسسية والهوية

التخطيط الإستراتيجي والاستثمارات وعلاقات المستثمرين

الدكتور/ محمد مصطفى خميرة
نائب رئيس أعلى - رئيس الإستراتيجية والاستثمارات وعلاقات المستثمرين

الأستاذ/ أحمد عبدالغفار
نائب رئيس أول - علاقات المستثمرين

الخزينة

الأستاذ/ سهيل تهامي
نائب رئيس أعلى - رئيس الخزينة

الهيئة الشرعية الموحّدة

الدكتور/ التجاني الطيب محمد
المراقب الشرعي وسكرتير الهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية

شبكة البركة العالمية

مجموعة البركة ش.م.ب.

العنوان: المقر الرئيسي للبركة - خليج البحرين
ص.ب. 1882
المنامة، مملكة البحرين
هاتف: +973 17541122
فاكس: +973 17536533
albaraka.com

علاقات المستثمرين:
هاتف: +973 17541122 / 17520701
فاكس: +973 17910911
البريد اللكتروني: aghaffar@albaraka.com

بنك البركة التركي للمشاركات

العنوان: سراي مهليسي
د. عدنان بويونكدينيز كاديسي، رقم 6
عمرانية
34768، أسطنبول، تركيا
هاتف: +90 216 666 01 01
فاكس: +90 216 666 16 00
albaraka.com.tr

فرع العراق

العنوان: شارع 60م- اربيل، العراق
هاتف: +964 750 370 98 91

البنك الإسلامي الأردني

العنوان: ص.ب. 926225
عمان 11190، الأردن
هاتف: +9626 567 7377
فاكس: +9626 566 6326
jordanislamicbank.com

بنك البركة مصر

العنوان: 29 شارع التسعين الرئيسي، مركز خدمات المدينة، القطاع الأول، التجمع الخامس
القاهرة الجديدة، ص.ب 84 القاهرة، مصر
هاتف: +202 281 03555
فاكس: +202 281 03502, +202 281 03501
albaraka-bank.com.eg

بنك البركة الجزائر (شركة مساهمة)

العنوان: حي بوثلجة هويدف، فيلا رقم 1
طريق الجنوب، بن عكنون
الجزائر، الجزائر
هاتف: +213 23 38 12 71
فاكس: +213 23 38 12 76 / 77
albaraka-bank.com

بنك البركة الإسلامي ش.م.ب. (م) - البحرين

العنوان: المقر الرئيسي للبركة - خليج البحرين
ص.ب. 1882، المنامة، مملكة البحرين
هاتف: +973 17535300
فاكس: +973 17533993
albaraka.bh

بنك البركة (باكستان) المحدود

العنوان: بيت البركة
162، مدينة بنغالور
شارع فيصل الرئيسي
كراتشي، باكستان
هاتف: +92 21 34307000
فاكس: +92 21 34530981
albaraka.com.pk

بنك البركة تونس

العنوان: 88، شارع الهادي شاكر 1002
تونس، تونس
هاتف: +21671 186500
فاكس: +21671 780235
albarakabank.com.tn

بنك البركة المحدود - جنوب أفريقيا

العنوان: 2 كينغزميد بوليفارد
مكتب كينغزميد بارك
شارع ستولوارت سايملن، ص.ب. 4395
دوربان 4000، جنوب أفريقيا
هاتف: +2731 364 9000
فاكس: +2731 364 9001
albaraka.co.za

بنك البركة السودان

العنوان: شارع القصر برج البركة، ص.ب. 3583
الخرطوم، السودان
هاتف: +249187 112 000
فاكس: +249183 788 585
albaraka.com.sd

بنك البركة لبنان ش.م.ل

العنوان: شارع جوستنيان، مبنى باك الطابق 12
الصنائع، جانب غرفة التجارة والصناعة
بيروت، لبنان
هاتف: +961 1 748 061 - 65
فاكس: +961 1 748 061 - 65 Ext: 700
www.al-baraka.com

مجموعة البركة / المكتب التمثيلي - ليبيا

العنوان: برج طرابلس، برج رقم 1
الطابق 14، مكتب رقم 144
ص.ب. 93271
طرابلس، ليبيا
هاتف: +218 (21) 336 2311 / +218 (21) 336 2310 +
فاكس: +218 (21) 336 2312
albaraka.com

الاتصال

المكتب الرئيسي:

مجموعة البركة ش.م.ب.
المقر الرئيسي للبركة - خليج البحرين
ص.ب رقم: 1882
المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 17541122 973+
فاكس:17536533 973+

سجل تجاري رقم:1- 48915
(شركة اعمال استثمارية - فئة ١ مرخصة من قبل بنك البحرين المركزي)

مسجل الأسهم:

البحرين للمقاصة
مرفأ البحرين المالي - الطابق الرابع ، مملكة البحرين

هاتف: 17108833 973+
البريد الإلكتروني: registry@bahrainbourse.com

علاقات المستثمرين:

الأستاذ/ أحمد عبدالغفار
نائب رئيس أول - علاقات المستثمرين
مجموعة البركة
المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 17520701 973+
فاكس: 17910911 973+

البريد الإلكتروني: aghaffar@albaraka.com